المرأة الفلسطينية

ستون عامًا بين مرارة اللجوء وحلم العودة

بثينة يوسف الداغستاني

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة ـ ميدان حليم خلف بنك فيصل ـ شارع 26 يوليو من ميدان الأوبرا

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى 2010

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : المرأة الفلسطينية وستون عامًا بين مرارة

اللجوء وحلم العودة

المؤلف : بثينة يوسف الداغستاني

رقم الإيداع :

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حليم ـ خلف بنك فيصل الرئيسي ـ شارع 26 يوليو من ميدان الأوبرا .

الإهداء

إلى كل امرأة فلســطينية حملت فلســطين في قلبها، وعاشــت معها في غربتها، وأرضعت حبها لأولادها، وحلمت بالعودة إليها مهما كانت التضحيات .

بثينة الداغستاني

تمهيد

كيف ولماذا ومتى أصبح الفلسطينيون لاجئين؟ ولماذا أصر الصهاينة على أن تكون فلسطين من دون كل بقاع الأرض الوطن المنشود لهم، وهل حقاً ترك الفلسطينيون بلدهم باختيارهم ولم يدافعوا عنه، أسئلة لابد من الإجابة عليها لتتوضح الصورة التي بسببها حصلت النكبة، وهذه الأسئلة وإن كانت تبدو أنه لا علاقة لها بموضوع البحث، لكننا رأينا أنه من المهم أن نعرج عليها لما نراه من تغير في الأحوال و سيرها باتجاه التجهيل المتعمد لجيل الشباب الذين هم عماد المستقبل، بغرض تحييدهم وإبعادهم عن الصراع العربي الصهيوني، أو لصياغة هذا الصراع وفق المعطيات والسياسات والالتزامات التي فرضتها اتفاقيات السلام مع الكيان الغاصب، وبشكل خاص ما يجري من تعديل للمناهج الدراسية لتتلاءم مع التوجهات الجديدة والتي ستؤدي حتماً إلى تشويش الحقيقة عند هذا الجيل فلا يعود مدركا لحقيقة هذا الصراع أو أسبابه الحقيقية، مما يبعده كلياً عن الالتزام بقضايا أمته، وعدم استعداده لنصرتها والدفاع عنها .

إن موقع فلسطين الاستراتيجي والذي يقع بين جناحي الوطن العربي في آسيا وإفريقيا، وقربه من الممرات المائية الرئيسية ولاسيما قناة السويس، وما تختزنه أرضها من خيرات، دفع الصهاينة للتفكير في احتلالها مستغلين مقولة بأنها الأرض الموعودة التي أعطاها الرب لهم،

وقد سارعت الدول الاستعمارية الكبرى في العالم لمساندة الصهاينة في تنفيذ مخططاتهم، رغبة منهم في منع أي فرصة محتملة للوحدة بين جناحي الوطن العربي، ولإدامة سيطرتهم على هذه المنطقة ولاسيما الممرات المائية، وليتخلصوا مما عُرف بالمسألة اليهودية في أوربا، والتي نتجت عن انغلاق اليهود على أنفسهم وعيشهم في غيتوهات خاصة بهم، وتمركز الرأسمال والصناعات الدقيقة والإعلام بأيديهم، ولإدارتهم لدور الدعارة وتجارة الرقيق الأبيض، والإقراض بالربا، كل هذه الأمور بالإضافة إلى الكره المتبادل بين اليهود والمسيحيين، ولد حالة من العداء بين الفريقين، تجلت بشكل واضح في أوربا، وانعكست حتى في الأدب الغربي، مثل رواية تاجر البندقية

لشكسبير[□]، مما دفع أوربا للتفكير بشكل جدي للتخلص من اليهود، وفي ظل هذه الظروف، تمَّ التلاقي بين الدول الاستعمارية آنذاك وعلى رأسها بريطانيا، وقادة الحركة الصهيونية الطامحين لتأسيس كيان خاص بهم، وقد استغل الصهاينة هذا التوافق في المصالح بينهم وبين تلك الدول فصاروا يسعون للحصول على مساعدتهم لتأسيس كيانهم، فتوجهوا إلى حكام ألمانيا والنمسا وفرنسا وتركيا لتحقيق هذه الغاية،

(1) لمزيد من المعلومات راجع المسألة اليهودية لكارل ماركس

لكنهم لما لم يلاقوا تجاوبا كافياً مع طروحاتهم، توجهوا صـــوب بريطانيا بعد أن ألمحوا إلى المصالح التي يمكن أن يحققها وجود كيان صهيوني في فلسطين للإنجليز، فقد قال وايزمن (إن فلسطين يهودية قوية يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية، وفي ظروف معينة يمكن أن يكون لها أهمية قاطعة) [1]، وقد التقطت بريطانيا التلميح فعززت تحالفها مع الحركة الصـهيونية، وعملت على بسـط سـيطرتها على فلسـطين بحجة الإنتداب، فقد قال هربرت سـايد يونام (لولا اليهود ما كان ليكون انتداب بريطاني على فلسـطين) [2]، لتبدأ من هذه اللحظة الخطوات العملية لتأسيس الكيان الغاصب.

لقد اختار الصـهاينة فلسـطين ولم يقبلوا الاسـتيطان في أوربا أو أوغندة أو أية مناطق أخرى لأ سباب عدة، منها ما ذكرناه سابقاً من ا ستغلال البعد الديني لدى عامة اليهود بالادعاء أن فلسـطين أرض الميعاد المقدسـة، وكذلك إمكانية توظيف (الادعاء بالعداء الذي تكنه لهم أي لليهود، كل الأجناس أينما وجدوا، مما يعني أن الحل لتجنب هذه الكراهية وذلك العداء هو إعادتهم إلى وطنهم القومي في فلسطين وتجميعهم فيه) [3]،

(1) د احمد طربين، قضية فلسطين – 1897–1948، الجزء الأول،الطبعة الأولى، 1968 ،ص 376

(2) تمارا غوجانسـكي، ترجمة حنا إبراهيم، تطور الرأسـمالية في فلسـطين، دائرة الثقافة ،منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1987، ص 98 .

(3) كمال الخـالـدي، الأرض في الفكر الاجتماعي الصـهيوني، الاتحـاد العـام للكتـاب والصـحفيين الفلسطينين، الطبعة الأولى، دمشق، 1984 ، ص 10.

مع أنه لا يوجد ما يثبت ادعاءات الصـهاينة بحقهم في فلسـطين، هذه الحقيقة التي أكدتها التنقيبات الأثرية في فلسطين المحتلة، فرغم سعي الصهاينة المستمر والمتواصل، ورغم تنقيباتهم المسـتمرة في فلسـطين، والتي يسـعون من خلالها لإيجاد أي أثر يثبت تواجدهم في المنطقة، إلا أنهم لم يفلحوا في إيجاد مثل هذا الدليل، وقد أكدت الباحثة الأثرية كاثلين كيتون (من خلال تنقيباتها في القدس خلال عامي 1961– 1967، أنه لا توجد آثار معمارية يمكن نسـبتها إلى داوود أو سـليمان، وأن ما عُرف باصـطبلات سـليمان في تل المتسـلم « مجدو»، فقد أثبتت الدراسـات الحديثة أنها ليسـت اصـطبلات، ولا تعود إلى زمن سـليمان، هـذا إلى جانـب كثير من الحوادث التوراتيـة التي أثبتـت التنقيبات الأثرية بطلانها، ومنها حادثة تدمير أريحا، التي تقول عنها أنه يسـتحيل على المرء أن يقرن تدمير أريحا بتاريخ نزوح الاسرائيليين من القرن 13 ق م) [1].

لقد تحرك تيودور هرتزل الذي يُعتبر مؤسـس الحركة الصـهيونية وبشـكل جدي لتحقيق الحلم الصـهيوني بتأسـيس الكيان اليهودي، واسـتطاع في عام 1897 عقد المؤتمر الصهيوني الأول، الذي كان هدفه إنشاء وطن لليهود في فلسطين، ولما انتهت أعمال هذا المؤتمر صرح هرتزل (في بازل أقمت الدولة اليهودية، ولو أني أعلنت هذا القول اليوم لقابلني العالم كله بالهزء والسـخرية، ولكن ربما في مدى خمس سـنوات، وبالتأكيد في مدى خمسين سنة سوف يرى كل إنسان الدولة اليهودية) [2].

(1) الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية / ج 1/ ص 7.
(2) قضية فلسطين / ص 71 .

لقد توالت النجاحات الصـهيونية على طريق تحقيق أهداف حركتهم حين اسـتطاعوا في 2-11-1917 الحصـول على أول اعتراف رسـمي بإقامة كيان لهم في فلسـطين، عبر تصريـح بلفور وزير خارجية بريطانيا الذي جاء فيه (إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأ سيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، و سنبذل جهدنا لتسهيل تحقيق هذه الغاية) [□]، وقد تسـارعت التسـهيلات البريطانية لليهود لتنفيذ هذا الوعد، متجاهلين كل حق للفلسطينيين في أر ضهم ووطنهم، وهو ما أكده بلفور بشكل صريح عندما قال (في فلسـطين لم نقصـد أبدا أن نسـتأنس برغبات السـكان وأمانيهم ، إن الصـهيونية بالنسـبة لنا هي أهم بكثير من الرغبات والأفكار المسبقة لسبعمائة ألف عربي يقطنون تلك الأرض القديمة) [□]، ومن تلك التسـهيلات اسـتقدام مهاجرين يهود إلى فلسطين من مختلف مناطق أوربا ، بحيث تزايدت أعداد اليهود في فلسطين وبشكل كبير، فبينما كان عددهم في عام 1922 حوالي 83794 شخص، ارتفع عام

(1) قضية فلسطين / ص 123.

(2) قضية فلسطين / ص 125.

1936ليصبح 375000 نسمة، منهم حوالي 238000 شخص دخلوا فلسطين نتيجة تلك السياسة البريطانية، كذلك ساندت بريطانيا الصهاينة وساعدتهم على طرد السكان العرب من أرضهم بمختلف الوسائل، فصارت تمارس عليهم سياسة التضييق الاقتصادي، وسنت القوانين التي تؤدي لسلبهم أراضيهم، وحرمتهم من التسليح، وعاقبت كل من يحمل قطعة سلاح ولو بسيطة، وأخيرا أجبرتهم على الهجرة بالقوة، وقد اعترف الصهاينة بالدور البريطاني المساند لهم بقولهم (بشكل عام وبفضل علاقتنا الطيبة مع الشرطة البريطانية نجحنا في التو صل إلى أن تأتي الشرطة بنفسها وتطرد بكل بساطة من أراضينا أولئك الجيران الذين حاولوا أن يفلحوا أراضينا) [1].

ولتبرير استقدام هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود، زعم الصهاينة أن فلسطين أرض بلا شعب فيجب أن تكون لشعب بلا أرض، ولهذا عملوا على طرد العرب بشتى الطرق، لأنهم يدركون أنه لابد من إخراج فلسطيني ليحل يهودي محله، وأعلنوا هذه السياسة علناً

(1) تطور الرأسمالية / ص 173

فقد قال هرتزل (سنحاول أن نخرج السكان المعدمين عبر الحدود بأن نجد لهم عملاً في البلاد التي نطردهم إليها وننكر عليهم أي عمل في بلدنا) [1]، كما أكدها وايزمن حين قال (لا مكان لشعبين اثنين ذوي سيادة فوق هذه الأرض، وبما أنه ليس لليهود[2] وطن غير أرض إسرائيل، بينما للعرب دول كثيرة ذات سيادة فإنه يتوجب ترحيل هؤلاء العرب الغرباء عن أرض إسرائيل وتوطينهم في الدول العربية) [3]، وعليه فقد اتخذ الصهاينة من شعار أنه لا صهيونية بلا استيطان، ولا دولة يهودية بدون إجلاء العرب ومصادرة أراضيهم، دليل عمل لهم، فقد ورد في برنامج حزب المفدال (إنه من حق كل يهودي الا ستيطان في كل مكان ومكان في أرض إسرائيل، وعلينا أن نبادر فورا لتنفيذ استيطانا مدنيا وقرويا واسعا في يهودا والسامرة وهضبة الجولان) [4]،

(1) الموسوعة / ج 1 / ص 185.

(2) يُلاحظ من أدبيات الحركة الصهيونية ، وتصريحات قادة الصهاينة، أن اليهود ينظرون إلى اليهودية ويتعاملون معها كقومية وليس كدين، وقد تعمدوا هذا الخلط ليتمكنوا با سم الدين من ا ستجلاب أكبر عدد من اليهود ذوي الانتماءات القومية المختلفة إلى فلسطين بدافع الدين، لأنه لا يوجد رابط آخر يجمع بينهم أو يوحدهم .

(3) الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دولة الإحتلال الصهيوني – سياستها التوسعية والعنصرية في الأراضي العربية المحتلة، 1978 ، ص 55 .

(4) دولة الإحتلال / ص 55 .

ولتحقيق ذلك نفذوا العديد من المجازر البشـعة بحق الفلسـطينيين ليرعبوهم ويجبروهم على الهجرة، في وقت لم يكن بحوزة الفلسـطينيين ما يدفعون به الموت عنهم بسبب منع سلطة الإنتداب لهم من التسلح ولو لحماية أنفسهم، مما جعلهم لقمة سائغة للعصابات الصهيونية كالهاغاناه و شتيرن وغيرها من المنظمات الإرهابية، التي نجحت في تنفيذ مخططاتها .

و قد كانت المرأة الفلسـطينية المسـتهدفة بالدرجة الأولى في عمليات المنظمات الصـهيونية، لأنهم يدركون أن للمرأة دوراً كبيراً في تربية الأجيال وتنشـأتهم على حب الوطن والانتماء إليه، ولها الدور المهم في شحذ همم المجاهدين للدفاع عن وطنهم، وهي التي تساعد المجاهدين بمالها وتؤمن لهم السلاح في الظروف الصعبة، وهي التي تداوي الجرحى، وتعتني بالأيتام وعائلات المقاتلين، وقبل هذا كله هي التي تدفع بأبنائها إلى الجهاد والاسـتشـهاد دفاعاً عن وطنها، إضـافة إلى أنها في غالب الأحوال تكون غير مسـلحة، لكل هذه الأسـباب استهدفتها العصـابات الصـهيونية بشـكل كبير، وهذا ما أكدته الوقائع التاريخية والإحصـاءات الرسـمية، ففي مجزرة الطيرة بلغ عدد الشـهداء والمفقودين خلال عملية الحرق المتعمد التي قامت بها سـلطات الإحتلال عام 1948 لإرهاب أهل الطيرة أربعون شـهيدا كان من بينهم 27 امرأة، وفي مجزرة دير ياسـين استشـهد 300 نسـمة بينهم ثلاثين امرأة، وكذلك 25 امرأة حبلى بقرت بطونهن، وفي مجزرة كفر قاسم استشهدت 17 امرأة....

وهكذا كان الحال في مختلف المدن الفلسطينية، مع ملاحظة أن هذا النهج الإجرامي لا يزال متبعاً من قبل سلطات الإحتلال حتى هذا اليوم، فلا زالت تستهدف النساء والأطفال وتقتلهم في المدارس والطرقات والمنازل، بهدف زرع الخوف في نفس المرأة مما يؤدي إلى تمسكها بالحياة، وبالتالي ترفض أن ترسل أبناءها إلى ساحات الجهاد، لكن المرأة الفلسطينية خيبت آمال الصهاينة، وظلت متمسكة بوطنها، وتبذل في سبيل تحريره نفسها ومالها وأولادها .

وفي محاولة من الصهاينة للتنصل من مسؤوليتهم عن تهجير الفلسطينيين، صاروا يدعون – وبعض العرب يرددون ادعاءهم هذا دون تمحيص أو تفكير- أن الفلسطينيين خرجوا من بلدهم بإرادتهم، أو أن زعماءهم أمروهم بذلك، لكن الأحداث تثبت كذب هذا الادعاء، فلما أراد (الصهيونيون تضليل الرأي العام و قالوا أن زعمائهم أمروهم بالخروج حتى يخلوا الميدان للحرب بين الجيوش العربية والإسرائيلية، وزعموا أن العرب لم يُخرجوا ولم يُكرهوا على الخروج) [1]، عمد صحافي إيرلندي اسمه أرسكين شلدرز للبحث عن الحقيقة، حين كان ضيفا على وزارة الخارجية الإسرائيلية، فطلب التفصيلات في ما يتعلق بالزعم السابق، ووعده المسؤولون في إسرائيل بتقديمها وأخلفوا وعدهم

(1) الموسوعة / ج 1 / ص 112.

وهو بينهم، ثم أخلفوه بعد سـفره و تذكيرهم به كتا بة، فدفعه ذ لك إلى التحقيق فاكتشـف أن الزعم الصـهيوني لا أسـاس له، فقد راجع هذا الصـحفي سـجلات هيئة الإذاعة البريطانية، وسـجل وكالة الأنباء المركزية الأمريكية الخاصـة بكل ما أذيع في اللغات العربية والعبرية والانكليزية من فلسـطين والبلاد المجاورة سـنة 1947و1948، وقد سجلت هذه الإذاعات يوميا في قبرص، وكانت النتيجة برهانا آخر على اختلاق هذا الأمر المزعوم) [1]، ويؤكد ذلك أيضـا ما قاله مراسـل حربي يهودي هو أرسـلر كوسـتلر الذي كان في مدينة حيفا بعد شهر من انسحاب الجيش البريطاني منها (إن الهاغاناه بدأت حرب الأعصاب تمهيدا للهجوم، فأخذت مكبرات الصوت تخوف العرب غير المحاربين من أهوال الحرب، وتحثهم على أن يخرجوا نسـائهم وأطفالهم من ا لمدينة، بل وتعدهم بسلامة المرور من المنطقة اليهودية إلى بلد عربي باختيارهم وتنذرهم بسوء المصير إذا هم لم يقبلوا النصيحة) [2].

(1) الموسوعة / ج 1 : ص 114.

(2) الموسوعة / ج 1 / ص 114.

إذاً بدأ الصهاينة عملياً باحتلال فلسطين، وقد تنبه الفلسطينيون وبوقت مبكر لمخططاتهم ، فعملوا على إفشال هذه المخططات، ورغم قلة السلاح بأيديهم فإنهم أبدوا مقاومة شرسة – بمساعدة العرب أيضاً- لمخططات سلطات الإنتداب والصهاينة، وقد بدأت مقاومتهم منذ اللحظات الأولى للإحتلال البريطاني لفلسطين، فوقعت ثورة العشرين، وثورة الستة والثلاثين، ومن ثم الانتفاضات والهبات والقتال العسكري المنظم الذي شمل كل مدن فلسطين، لكنهم لم يستطيعوا مجابهة تلك المخططات الاستعمارية التي تلاقت وتقاطعت مصالحها مع الصهاينة، لأن المؤامرة كانت أكبر من قدراتهم على المواجهة خاصة أنهم بدون سلاح فعلي وفعال في المعركة، وأن معظم الدول العربية كانت آنذاك إما محتلة، أو أنها حديثة الاستقلال بحيث لم تتمكن من إنشاء جيوش قادرة على مواجهة القوة الصهيونية المدعومة من بريطانيا، لا سيما في ظل تواطؤ العالم الغربي ضدهم ومساندته للصهاينة في مخططاتهم، ولا يزال العالم الموصوف زورا بالحر، والذي سلبهم أرضهم ووطنهم وقدمه هدية للمحتلين الصهاينة، وحتى هذا اليوم يتنكر لحقوقهم المشروعة في العودة إلى وطنهم

ويصر على إبقائهم مشردين، ونتيجة لهذا التواطؤ ولتلك المصالح والسياسات نجح الصهاينة بالفعل في إعلان كيانهم ودولتهم في15/ 5/ 1948، وقد اعترف العالم بدولتهم تلك رغم مخالفتها لأنظمة الأمم المتحدة، التي لا تمنح الإعتراف لدولة دون أن ترسم حدودها بشكل دقيق، رغم أن الصهاينة قد اكتفوا (بالإشارة إلى أرض إسرائيل مهد الشعب اليهودي دون أن يرسموا لها حدود ثابتة)[1]، مما يؤشر صراحة على مطامعهم في الأرض العربية، لأنهم يرون أن دولتهم تمتد من الفرات إلى النيل وليست فلسطين فقط، ولتبدأ من هذه اللحظة رحلة الهجرة واللجوء التي يعيشها الفلسطينيون، بعد أن (طردت إسرائيل عام 1948 أهالي 530 مدينة وقرية في فلسطين ، بالإضافة إلى أهالي 662 ضيعة وقرية صغيرة ، لقد كانت مساحة فلسطين كلها 26300000 دونم، لم يملك اليهود عند نهاية الإنتداب أكثر من 1500000 دونم ، أي حوالي 5،7٪ من مساحة فلسطين رغم تواطؤ الإنتداب البريطاني معهم، ولكن في عام 48/ 49 احتلت إسرائيل بالقوة 20500000 دونم أي 78٪ من فلسطين أقامت عليها دولة إسرائيل)[2]،

(1) الموسوعة / ج 1 / ص 112 .

(2) دليل حق العودة، اصدار مؤتمر حق العودة، أيار، 2004.

وهذا يعني أن (ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين جاءت نتيجة لخطة مسبقة وُضعت لإحداث حالة ترانسفير ضخمة من ديارهم الأصلية واستبدالهم بغيرهم، بعد تدمير معالم حياتهم وأماكنهم بسرعة قياسية، وتضمنت هذه الخطة أن تكون الدول العربية هي الوطن البديل للمجموعات الفلسطينية المهاجرة) (1).

وبذلك أصبح يوم 15- 5- 1948 تاريخ محفور في الذاكرة الفلسطينية، يتوارثه الأبناء عن الآباء، فهو اليوم الذي تم فيه شطب الكيان السياسي الفلسطيني، حين أعلن عن تأسيس الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية ، وبه بدأت مأساة الشعب العربي الفلسطيني، الذي تشتت في متاهات الغربة واللجوء في مختلف أصقاع الأرض، وصار يوصف ومنذ هذه اللحظة بأنه لاجئ .

لقد عانى اللاجؤون الفلسطينيون معاناة قاسية في مرحلة لجوئهم، من البحث عن لقمة العيش، وتأمين المأوى، والانصراف إلى التعليم، ورغم التعاطف الشعبي والرسمي الذي لاقوه في الفترة التي أعقبت النكبة،

(1) عروب أنور العابد، ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط ، دور التعليم في تحقيق مفهوم الأمن الشامل ، ،اربد ، 26-27 تموز- 1998 .

كما نرى من خلال تصريحات الرئيس اللبناني بشارة الخوري على سبيل المثال، الذي أعلن ترحيبه بالإخوة الفلسطينيين معتبرا أن لبنان بلدهم الثاني، وأن الدولة اللبنانية ستوليهم الاهتمام والرعاية اللازمة لحين عودتهم إلى وطنهم، كما أعلن رياض الصلح رئيس الوزراء استعداد اللبنانيين لاقتسام رغيف الخبز معهم، وقال وزير الخارجية حميد فرنجية سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجز عنهم شيئا، وما يصيبهم يصيبنا، وسنقسم فيما بيننا وبينهم لقمة الخبز) [□]، وكان هذا موقف كل العرب تجاههم، لكن هذا التعاطف لم يستطع أن يخفف من واقع البؤس الذي عاشه اللاجؤون في سنوات اللجوء الأولى، فقد عاشوا حياة صعبة تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط العيش الإنساني، فأماكن السكن لم تكن ملائمة، إذ أمضوا أعواما طويلة في الخيم والبركسات الزنكو التي تفتقر إلى الكهرباء وتمديدات الماء، وقنوات تصريف الفضلات والمياه العادمة، وغيرها من الخدمات العامة التي تعد شرطا ضروريا للحياة الإنسانية الكريمة، خاصة أن تلك المنازل لم تكن تؤمن الحد الأدنى من الخصوصية الشخصية لقاطنيها، الذين في كثير من الأحيان لم يكن يفصل بينهم سوى شراشف قد تحجب الرؤية، لكنها لا تمنع الصوت من الانتقال .

(1) أوضاع اللاجئين في لبنان/ ص 57.

وفي 15/ 5/ 2008... وبعد مرور ستة عقود على ذكرى النكبة، لا يزال الفلسطيني يتجول في أزقة المخيم – هذا المخيم الذي يشهد على الجريمة التي ارتكبها الصهاينة بتواطؤ مع العالم بحق شعب آمن على أرضه ووطنه– ويده لا تزال تقبض على مفتاح بيته في فلسطين المحتلة، ويتطلع إلى بيته هناك والأمل يملأ قلبه بالعودة إليه، ويسترجع في ذاكرته التي لا تزال تحتفظ بتفاصيل الزمان والمكان ما حل به خلال السنوات الستين التي مرّت، ليكتشف أن الأمل بحل عادل لقضيته يضمن له كامل حقوقه لا سيما حقه في العودة إلى أرض الأجداد قد بدأ بالتلاشي، بعد أن بدأ اهتمام الأنظمة العربية الرسمية بالقضية الفلسطينية بالتراجع، بعد تبنيها لشعار الأول الذي يعني تركيزها على الاهتمام بالقضايا القطرية ولو على حساب قضية العرب والمسلمين الأولى أي قضية فلسطين، وإن كان من الإنصاف الإشارة إلى أن الشعب العربي في كافة أقطاره لا يزال اهتمامه بفلسطين وشعب فلسطين في سلم أولوياته .

كذلك تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية شعب له الحق في العودة إلى وطنه عالميا، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في هذا العالم، حيث عمدت إلى فرض هيمنتها على المنطقة العربية، تدفعها الرغبة في السيطرة المباشرة على منابع النفط العربي والتحكم في توزيعه،

ولأن السياسة الأميركية تحركها المؤسسات الصهيونية المسيطرة على المؤسسات الاقتصادية والإعلامية، فقد سعت هذه الإدارة إلى فرض مشاريع حلول للقضية الفلسطينية تحابي الصهاينة على حساب الحقوق المشروعة للفلسطينيين،

وفي مقدمتها حق العودة الذي تمت أنسنته، بحيث تحول من حق يكفل للفلسطينيين العودة إلى ديارهم والتعويض عما أصابهم من أضرار بموجب القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي صادقت عليه خلال دوراتها المتعاقبة، ليصبح حقا يخضع بشكل مباشر لرغبات المسؤولين الصهاينة الذين يرفضونه لأنهم يرون فيها خطراً على كيانهم، أما المقاومة والتي اعترف بها العالم كحق للفلسطينيين حتى تحرير أرضهم وعودتهم إليه، أصبحت اليوم إرهاباً يدينه هذا العالم، وتحولت العمليات الاستشهادية والتي تمثل أقوى وأجرأ صرخة ضد الإحتلال إلى عمليات انتحارية لا يقدم عليها إلا أشخاص يائسون من الحياة حسب تعبيرهم، وآخر تجليات تلك السياسة تمثل في تبني الرئيس الأميركي جورج بوش المطالبة الصهيونية بأن تكون (إسرائيل) دولة يهودية، وهذا يعني ليس حرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم فقط،

بل ترحيل من تبقى من سكان فلسطين المحتلة المتواجدين في أراضي 48– من العرب المسلمين والمسيحيين على حد سواء – من هذه الدولة لتحافظ على يهوديتها، وقد تسبب الإحتلال الأميركي للعراق في 2002 في زيادة تحكم الصهاينة والأميركان في المنطقة العربية، وأدى إلى إضعاف جبهة المقاومة العربية، مما أثر بشكل سلبي على القضية الفلسطينية .

أما على الصعيد الفلسطيني وبعد إعتراف القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية بدولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عبر اتفاقات أوسلو عام 1993، بدأ مسلسل التنازلات الذي لم ينته إلى اليوم، والذي كانت أولى حلقاته شطب 78٪ من أرض فلسطين التاريخية، وذلك عبر اعتراف قادة المنظمة بحق (إسرائيل) في الوجود، وثانيها شطب الميثاق الوطني الفلسطيني الذي كان ينص على تحرير فلسطين كاملة، وليس آخرها القبول بسلطة وطنية منزوعة السيادة، على أرض لا تتجاوز مساحتها 22٪ من أرض فلسطين تقضم المستوطنات الصهيونية وجدار الفصل العنصري ما يقارب 45٪ من مساحتها، مع بقاء الأمن والحدود والمعابر بيد الصهاينة وتحت إدارتهم، في حين لا يتبع للسلطة الفلسطينية إلا إدارة شؤون البلديات، إضافة لعدد من عناصر الشرطة التي وجدت لحمايتها، مما أدى إلى تحول الصراع العربي الصهيوني من صراع وجود وحق للفلسطينيين، ليصبح نزاعا على مناطق هنا وهناك من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة،

مروراً بالقدس التي كانت العاصمة المرتقبة للدولة الفلسطينية المستقلة، والتي تقلصت حدودها لتقتصر على بعض الضواحي الشرقية للمدينة كمنطقة أبو ديس، وأخيراً أنسنة حق العودة، هذا الحق الذي اعترف به العالم كحق للفلسطينيين لا يمكن التنازل عنه أو التفاوض حوله، بعد أن أصبح بإمكان مسؤولي السلطة تفهم الاحتياجات الأمنية والديمغرافية (لإسرائيل)، مما يعني إبقاء اللاجئين بعيدين عن أرضهم ووطنهم .

إن الشعب العربي الفلسطيني لا يزال منذ بداية النكبة وإلى اليوم يواجه أبشع أنواع الإرهاب الذي ينفذه الإحتلال الصهيوني ضده بشكل ممنهج ومستمر، وقد عبر عنه بن غوريون صراحة بالقول (لن نخوض مغامرة جديدة، فلدى الفلسطينيين دور واحد فقط يمكنهم أن يلعبوه، إنه الفرار أو الموت)[1]، لذا لم يسلم من الإرهاب رجل أو طفل أو شيخ ولا إمرأة .

لقد فرض الإحتلال على المرأة الفلسطينية ومنذ عام 1948أن تعيش حياة تختلف عن بقية نساء العالم، سواء كانت فوق أرض فلسطين أو خارجها في دول الشتات، إذ حولها إلى لاجئة تعيش ظروفا غير تلك التي كانت تعيشها في وطنها، فهي محرومة من أبسط الحقوق التي تكفلها لها المواثيق الدولية، خاصة الحق في الحياة والأمن وحرية التنقل والتعليم والصحة،

(1) موسوعة المخيمات الفلسطينية / ص 16.

وحملها من المسؤوليات ما لا طاقة لها به، كما أنه استهدفها بشكل مباشر بالقتل والأسر والتعذيب، واستخدمها في كثير من الأحيان كورقة ضغط على زوجها أو إبنها أو أخيها المطلوب لهذه السلطات، ورغم التأثيرات السلبية لممارسات الإحتلال والتي طالت جوانب حياتها كلها وأدت إلى ازدياد معاناتها، إلا أنها خرجت من رحم المعاناة أصلب وأقوى وأكثر عزماً على الصمود والعطاء، ولازالت تغرس الأمل والصمود والعزة والكرامة في نفوس أبنائها، وتعلمهم الانتماء لوطنهم والتضحية بكل شيء في سبيل تحريره، ولاتزال وهي تسعى لاستعادة بعض من حقوقها التي حرمت منها بوصفها لاجئة أولاً، وإمرأة لها قضيتها النسائية الخاصة بها ثانياً، تصر على المشاركة في الحياة السياسية والعمل النضالي لاستعادة وطنها، وباختصار نقول أنه لم تستطع صعوبة الظروف التي تعيشها أن تكسر من عزيمتها أو تنال من صمودها، وقد تمكنت أن تسطر صفحات مشرقة في التاريخ العربي، بوصفها المربية والمقاومة والممرضة والمعلمة والعاملة والمعيلة لبيتها في غياب زوجها بالأسر أو الاستشهاد، كل ذلك في سبيل تحرير وطنها واستعادته من أيدي الغاصبين، مستلهمة الأمل بالعودة لوطنها من قول رب العالمين جل وعلا : ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـࣳٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ﴾[الإسراء: 7].

وفي الذكرى الستين لنكبة الشعب العربي الفلسطيني، واعترافاً منا بعذابات الأسيرات، ومعاناة الجريحات والمبعدات، ووفاءً لدماء الشهيدات، وتقديراً لجهود المرأة العربية الفلسطينية التي تعيش فوق أرض فلسطين أو خارجها، والمحرومة من أبسط حقوقها في الحياة والأمن والتعليم والرعاية الصحية، فإننا نقدم هذه الدراسة التي تتضمن الفصول التالية :

الفصل الأول : الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في فلسطين عشية النكبة .

الفصل الثاني : اللاجؤون الفلسطينيون وتوزيعهم في بلاد الشتات .

الفصل الثالث : المرأة الفلسطينية والتعليم .

الفصل الرابع : المرأة الفلسطينية والخدمات الإجتماعية .

الفصل الخامس : مساهمة المرأة الفلسطينية في القطاع الصحي .

الفصل السادس : إسهامات المرأة الفلسطينية في سوق العمل .

الفصل السابع : مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية .

الفصل الثامن : خنساوات فلسطين / الأسيرات والجريحات .

الفصل التاسع : المرأة الفلسطينية وحقوق الإنسان / النظرية والتطبيق .

الفصل العاشر : الخاتمة .

الفصل الحادي عشر : الملحق .

اربد – 15 / 5 / 2008

الفصل الأول الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في فلسطين عشية النكبة

الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي عشية النكبة

حتى ندرك مدى التغيير الذي يمكن أن يكون قد حل بالواقع الذي تعيشه المرأة العربية الفلسطينية، لابد لنا أن نستعرض ولو بشكل سريع الوضع الذي كانت تعيشه قبل أن تضطرها العصابات الصهيونية للهجرة من أرضها ووطنها، فبذلك تتضح لنا الصورة وتصبح المقارنة أكثر دقة، ونبدأ القول بأن فلسطين تشكل جزءا من بلاد الشام مع سوريا والأردن ولبنان، وقد كانت مطمعا للقوى الاستعمارية وهدفا لحملاتهم باستمرار، لما حباها الله تعالى به من نعم كثيرة، أهمها الموقع الاستراتيجي الذي يتوسط العالم العربي بشقيه الأسيوي والإفريقي، والإشراف على الممرات المائية في العالم، وقبل هذا كله أنها مهبط الديانات السماوية الثلاث .

وقد كانت فلسطين حتى تطبيق اتفاقية سايكس بيكو تعتبر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت تعرف باسم سوريا الجنوبية، وتقسم داخليا إلى ثلاث متصرفيات، وهي متصرفية القدس المستقلة التي كانت تتبع منذ عام 1887 للباب العالي مباشرة، ومتصرفيتا عكا ونابلس اللتان ألحقتا بولاية الشام وقد ألحقتا في عام 1883 بولاية بيروت، وقد بقيت فلسطين من الناحيتين الجغرافية والإدارية جزءاً من الأرض المعروفة ببلاد الشام، لكن الاستعمار البريطاني بالتآمر مع فرنسا وبموجب ما عُرف باتفاقية سايكس بيكو، تمَّ تقسيم بلاد الشام والعراق بين هاتين الدولتين، ليصبح لفلسطين ولأول مرة في تاريخها حدوداً معلومة، ومساحة محددة مقدارها 27009 كم مربع، وأصبحت حدودها وفق اتفاق سايكس بيكو من الشرق الأردن، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال سوريا ولبنان، ومن الجنوب سيناء وخليج العقبة .

بلغ عدد سكان فلسطين حسب تقديرات السلطات العثمانية عام 1914 حوالي 689275 نسمة، منهم 8٪ من اليهود ، ويقسم السكان بحسب طوائفهم إلى الفئات الموضحة في الجدول التالي(1):

(1) لمزيد من التفاصيل راجع الجدول رقم 1 في الملحق .

الطائفة	العدد
المسلمون	512000
المسيحيون	62000
اليهود	66000
السامريون	20000
يونان وأجانب	20000

يقسم سكان فلسطين بحسب أماكن سكنهم إلى حضر وفلاحين وبدو، فالحضر وهم سكان المدن الذين كانوا يعملون في وظائف الدولة، وكذلك في التجارة والمهن الحرة، والمرافئ ومختلف الحرف، أما الفلاحون الذين كانوا يسكنون في القرى والأرياف، فقد أُضيف إليهم العمال الزراعيون، وأخيراً فإن البدو وهم الذين يسكنون على هوامش الأرياف وأطراف البادية كانوا يعملون في رعي المواشي، ويشكل البدو والفلاحون الغالبية العظمى من السكان، وإضافة إلى هؤلاء كان يوجد عدد من العائلات المتنفذة، نال أبناءها خبرة في شؤون الإدارة المدنية لاشتغالهم في دوائر الحكومة المحلية عرفوا باسم الأفندية، وقد شغلوا إضافة إلى مناصب الإدارة المحلية مناصب القضاء والإفتاء ونقابة الأشراف،

وهذا الانتســاب للأشراف أهّلهم لأن يحرزوا مراكز دينية مرموقة بين الســكان من جهة، وأن ينالوا عطف الحكام وعطاياهم المتمثلة في إقطاعهم مســاحات واســعة من الأراضي من جهة أخرى، وقد استغلوا سوء أوضاع الفلاحين وخشيتهم من السلطات التركية فصــاروا بعد أن يســجل الفلاح أرضــه باســم أحدهم، يقوم بالاســتيلاء عليها ويحول صــاحبها إلى أجيرعنده، وهونفس ما كان أعيان المدن يفعلونه مع الفلاحين في منطقتهم .

لقد كان الشــعب العربي الفلســطيني يعيش حياة هانئة مســتقرة في بلده، يزرع ويحصــد، يعمل ويتعلم ، وقد قطع الفلســطينيون شــوطا كبيراً في هذا مجال التعليم، فإذا أخذنا تعليم الإناث كمؤشر لرأينا أن الفلســطينيين قد ســبقوا الكثير من الدول العربية على هذا الصعيد، ففي الوقت الذي كان فيه تعليم الذكور غير متاح لكثيرين في تلك الدول، كان الإناث في فلســطين وخاصــة في المدن يتلقون تعليمهم بانتظام، ففي بلدة أم فحم كان يوجد (ثلاث مدارس واحدة للبنين أُنشئت في العهد العثماني، وثانية للبنات أُنشئت عام 1942، وثالثة مختلطة)[1]،

(1) الموسوعة / ج 1 / ص 291.

وفي اللد كان (في أواخر عهد الإنتداب مدرســة بنات اللد الابتدائية والتي بلغ عدد طالباتها 387 تلميذة في عام 1948) (1)، وفي نابلس مدرسـة خاصـة للبنات، وفي بئر السـبع مدرسـة للإناث إضـافة إلى روضـة أطفال ترأسـها لجنة خاصـة من الأهالي فيها90 طفل وطفلة تعلمهم معلمتان) (2)، وكذلك وجدت مدارس في صـفد، وبيسـان، والقدس وسـائر المدن الفلسـطينية الأخرى، وبعد انتهاء الطالبات من المرحلة الثانوية يلتحقن بأحد المعاهد العالية وهي (كلية المعلمات في القدس، ومـــركـــز تـــدريـــب المـــعـــلـــمات في رام الله) (3)، وكمثال على هذا التطور نورد الجدول التالي للواقع التعليمي في مدينة بيسان والتي هي مركز صحراء النقب :

العام الدراسي	طلاب مدارس الحكومة	طالبات مدارس الحكومة	المجموع
1930 / 1931	139	99	238
1936 / 1937	307	157	464
1937 / 1938	361	184	545
1942 / 1943	366	243	609

(1) الموسوعة / ج1 / ص 534.
(2) موسوعة / ج 2 / ص 20.
(3) الموسوعة / ج1 / ص 534.

ومن البديهي أن عدد الطلبة الذكور وكذلك مدارسهم تكون في الغالب ضعف عدد الطالبات، لا سيما أننا نتحدث عن مجتمع عربي يعيش في أوائل القرن العشرين، حيث كان للذكر الأولوية في كل شيء .

أما عن الخدمات الصحية التي كان يتلقاها الفلسطينيون قبل عام 1948، فهي متطورة، لأنه في الوقت الذي كان معظم المرضى في بعض البلاد العربية يتلقون العلاج في البيوت أو عيادات الأطباء، كان المرضى الفلسطينيون يتلقون علاجهم وبانتظام في مستشفيات متخصصة، ففي الفترة بين عامي 1850 و1900 كان يوجد في فلسطين مستشفيات في القدس وحيفا ويافا ونابلس وغزة وعكا، وفي الفترة بين عامي 1900 و1930 ازداد عددها وتمَّ توسيع القائم منها، وخُصص فيها غرف للولادة وأخرى للعمليات الجراحية، أما الأمر الملفت للنظر والذي يشير صراحة إلى مدى التقدم الطبي في فلسطين المحتلة فيتمثل في وجود مشفى جراحي خاص في يافا أنشأه الدكتور فؤاد الدجاني، وكذلك وجود مدرسة للممرضات، وإنشاء وحدة خاصة للولادة في مدينة نابلس في عام 1934، ووجود 26سريراً للأمراض النسائية والولادة في المشفى الحكومي الجديد في حيفا سنة 1938) [1]،

(1) موسوعة / ج 2 / ص 20.

هذا بالإضافة إلى أن معظم المدن الفلسطينية لم تكن تخلو من مراكز صحية، ففي قضاء بيسان مثلا كان يوجد مركز صحي يقدم خدماته لسكان قضاء بيسان، وقد بلغ عدد المرضى المعالجين عام 1944 كما يلي :

نوع المرض	مصابون بالملاريا	أمراض عيون	أمراض مختلفة	المجموع
عدد المرضى	1218	1873	3680	6771

وعلى الصعيد الزراعي فقد بلغت مساحة أراضي فلسطين نحو 26 مليون دونم، منها 15 مليون دونم قابلة للزراعة، كان يزرع منها فعلاً في عام 1946 حوالي 9 ملايين دونم، وكان لتنوع المناخ أكبر الأثر في إنتاج مزروعات مختلفة على مدار العام، ولا سيما زراعة الخضار، ورغم أن فلسطين قد اشتهرت بزراعة الحمضيات إلا أنها كانت تنتج الكثير من أصناف الخضار في موسمي الشتاء والصيف، وكان هذا الإنتاج في تطور مستمر، فبينما تم إنتاج 68 ألف طن من الخضار عام 1935 زرعت على أرض مساحتها 119 ألف دونم ، وصل في عام 1945 إلى ما يقارب 283 ألف طن كانت تزرع على مساحة 298 ألف دونم،

أما بالنسـبة لزراعة الحمضـيات فقد كانت المسـاحة المزروعة عام 1915 حوالي 3000 هكتار كان للعرب منها 73٪، وفي عام 1940 وصـلت المسـاحة المزروعة إلى130 ألف هكتار بلغ إنتاجها 15 مليون صـندوق، كما بلغت قيمة الصـادرات4 ملايين جنيه فلسـطيني، وبلغ عدد المزارعين 34 ألف عامل منهم 15 ألف عامل عربي يعملون في المزارع العربية(1)، وللتعرف أكثر على التطور الزراعي والصـناعي يرجى الاطلاع على الجدول رقم 2،و3،و4 في الملحق، كما اشتهرت فلسطين برعي المواشي رغم أن الرعي لم يكن حرفة مستقلة بذاتها، بل كان يمارس كحرفة ثانوية مع الزراعة، وقد بلغت مسـاحة المراعي 6 ملايين دونم، وقد بلغ عدد المواشي مليون ونصف رأس توزعت ما بين بقر وماعز وغنم وجاموس وجمال وخيل .. الخ .

أما الصـناعة والتي تتصـف بأنها حرفية ويدوية، فقد كان لكل صـناعة سـوق خاص بها، إضـافة إلى وجود شـيوخ للحرف الذين كانت مهمتهم منع الغش، ومن هذه الصـناعات الحرفية العريقة صـناعة التطريزالتي تتوارثها الأسرة من جيل إلى جيل، وكذلك صناعة الزجاج والصابون وزيت السمسم وحياكة الأقمشة والبسط والسجاد والفخار والدباغة والقرميد والأحذية وأدوات الزينة، والصناعات ذات الصفة الدينية

(1) الموسوعة / ج1 / ص 534.

كالمسابح والصلبان، وصناعةالنسيج ، وصناعة الخزف والخرز والشمع، وإلصاق الزهور على بطاقات التهنئة، والنقش على البيض، وقد اشتهرت عائلات ومدن بالصناعة التي تعمل بها، فقد اشتهرت (عائلات فراج ،الجوزي، والشماع بصناعة الشمع، وعائلة الدبس بصناعة الخشب، ومدينة الخليل بصناعة الزجاج، وبيت لحم بصناعة الصدف) [1]، ومن الصناعات أيضا صناعة الجلود، لكن وبشكل عام ظلت هذه الصناعات حتى أواخر القرن التاسع عشر بيتية، حيث يقوم أفراد الأسرة بصنع بضائع معينة ويتقاضون أجورهم على أساس القطعة، وبقيت العلاقة بين العامل ورب العمل في الغالب علاقة أسرية وشخصية، لم يتجاوز نسبة العاملين فيها 15٪ من السكان، ولكن بسبب سياسة الإنتداب البريطاني وخاصة مصادرة أراضي الفلاحين العرب لصالح الصهاينة، فقد ازداد عدد العمال العرب بسبب تحول الكثير من الفلاحين إلى عمال زراعيين أو عمال في المصانع، والجدير ذكره أنه في هذه المرحلة قد أصبح للمرأة دورها في سوق العمل بعد أن كانت لوقت قريب لا تعمل إلا في إطار المنزل أو الأرض التي تملكها الأسرة، كما يبين الجدول التالي :

(1) مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث / ص 99.

العدد	مكان العمل
1514	العائشات على إيجار الأرض الزراعية
3672	عاملات في الفلاحة
2672	عاملات زراعيات ونساء الحراثين
899	عاملات في البيارات وزراعة الخضار
159	عاملات في النسيج
107	عاملات في صناعة الأغذية

وللمزيد من التفصـيل حول موضـوع الصـناعة يرجى مراجعة الجدولين رقم (3و 4) في الملحق، وبسـبب زيادة أعداد العمال الفلسـطينيين فقد ظهرت الدعوة لتنظيمهم ضـمن إطار نقابي في أوائل العشرـينات من القرن السـابق، وقد تمكنت الحركة العمالية الفلسـطينية بعد نضـال طويل من انتزاع الصـفة الشرـعية الرسـمية لوجودها في 21/ 3/ 1925، حيث شكلت جمعية العمال العربية الفلسطينية، وكان للجمعية دوراً بارزاً في تنظيم الإضراب العام الذي اسـتمر سـتة أشـهر متتالية سـنة 1936، وقد عقدت الجمعية خلال فترة نشـاطها ثلاثة مؤتمرات في أعوام 1930 و1946 و1947، ولكن فتر نشاطها العلني بعد قرار تقسيم فلسطين.

وفي مجال الخدمات البريدية فقد وُجِدٍ في فلســطين مؤســستان للبريد، الأولى عثمانية والثانية أجنبية، وكان البريد ينقل يوميا من القدس إلى يافا في عربة ومن ثم بالســفن، ومنذ عام 892 حل القطار محل العربات في نقله إلى يافا وبالعكس، أما بريد غزة فكان يرد إلى القدس مرتين في الأســبوع، كما كان للدول الأوربية مكاتب بريدية في الولايات العثمانية أقدمها بريد النمســا، ومن بعدها ألمانيا الموجود في يافا والقدس، ثم مكاتب روسيا وفرنسا ، أما أول خط برقي فيعود إلى عام 1865عندما مد أول خط برقي بين يافا وبيروت، ثم مد خط آخر بين يافا والإسكندرية، وبعدها من يافا إلى القدس حيث تم أول اتصال برقي مع الأستانة وأوربا عن طريق بيروت في حزيران 1865، وفي عام 1900 اتسعت هذه الخطوط لتشمل السلط والكرك والطفيلة في منطقة شرق نهر الأردن، ثم مد الخط بعد ذلك إلى مكة .

أما التجارة في فلســطين فيمكن القول أنها حتى النصــف الأول من القرن 19كانت محلية ومحدودة، لكنها أخذت تنمو تدريجيا في عهد الإدارة المصرية في بلاد الشام، وكان التجار الوطنيون يسيطرون على التجارة الداخلية، بينما سيطر التجار الأجانب من طليان ويونان على التجارة الخارجية، ولكن لما قبل الســلطان العثماني عام 1856بوصاية الدول الأوربية على الأقليات المسيحية في الشرق، أقبل التجار العرب على التجارة الخارجية، وتوسعوا فيها منذ عام 1874،

بحيث ارتفع الميزان التجاري في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى أ ضعاف ما كان عليه، بحيث تفوق على المعدل التجاري في سوريا، كما تفوق معدل الصادرات في ميناء يافا على المعدل في ميناء بيروت بنسبة 3 إلى 1، وسبب هذا الارتفاع في الواردات والصادرات يعود إلى رغبة السكان وحماستهم للتجارة، ورغبة العالم الأوربي في التعرف إلى فلسطين، وسهولة حركة النقل، فقد تم فتح الخط الحديدي من القدس إلى يافا التي شرع العمل فيها في آذار1890 وأنجز في أيلول 1892 وطولها 87 كم، ومن حيفا إلى الشام ، ومنذ عام 1902 بوشر ببناء الطرق الجديدة، فحتى عام 1916 كان قد تم في سوريا وفلسطين مد 2032 كم من الخطوط الحديدية، ومن أشهر(الطرق البرية طريق يافا - القدس، وطريق نابلس– يافا، وطريق القدس– أريحا، كما أسهمت الموانئ الساحلية وهي يافا وغزة وعكا في تنشيط حركة التصدير والاستيراد)[1].

وفي النصف الثاني من القرن 19 اهتمت ا لدو لة العثمانية (بتنظيم علا قا تها التجارية مع الدول الأجنبية، فأصدرت القانون التجاري، ثم ذيله في عام 1859 الذي قضى بتشكيل محاكم تجارية، ثم قانون التجارة البحرية عام 1869، ونظام إعفاء القناصل ووكلائهم من الرسوم الجمركية، وفي عام 1871 صدر قانون المحاكم التجارية)[2].

(1) مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث / ص 106 .

(2) مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث / ص 99 .

أما الواردات إلى فلسطين فكان معظمها من البضائع القطنية، والمصنوعات الحديدية، والخشب والبترول والأرز والبن والأقمشة، أما الصادرات فكانت حسب المواسم، ومعظمها من المحاصيل الزراعية كالبرتقال والشعير، وكذلك زيت الزيتون والصابون، وقد أدى نشاط حركة الاستيراد والتصدير إلى زيادة إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية رغم أن الدولة العثمانية لم يكن بإمكانها زيادة هذه الرسوم إلا بعد استشارة الدول الأجنبية ولذلك بقيت الرسوم بحدود 8٪، ولكن بعد تنازل ألمانيا والنمسا عن امتيازاتهما بعيد إعلان الحرب العالمية الأولى رفعت السلطات العثمانية هذه الرسوم إلى 15٪ ومن ثم إلى 30٪ عام1915، ونتيجة لهذا النشاط التجاري تم تأسيس فروع للعديد من المصارف والبنوك العثمانية والأجنبية في المدن الرئيسية، وكان القطاع المصرفي متطورا حيث (ميز بين المصارف التجارية التي تتولى الصرافة، ومصارف التسليف التي تسلف المواطنين والشركات بضمان أموال أو موجودات غير منقولة، والجمعيات التعاونية للتسليف المختصة بالجهات المهنية، أما التمويل الصناعي الطويل الأجل والتسليف الزراعي فقد انحصرا في أربع مؤسسات، هي شركة فلسطين الصناعية والمالية التي بدا نشاطها عام 1935، وشركة فلسطين الزراعية للرهن، والبنك الزراعي العربي، والمصرف العقاري العام في فلسطين، وكانت توجد رقابة فعالة من السلطات الحكومية على هذه المصارف) (□)،

(1) المصدر السابق .

ومن أشهر البنوك فرع البنك العثماني في القدس وغزة، والبنك الفلسطيني التجاري في القدس الذي تأسس برأسمال وطني عام 1911.

وعلى الصعيد الإعلامي فقد كان يصدر في فلسطين الكثير من الصحف، منها صحيفة النفير وهي أسبوعية سياسية أسسها بالإسكندرية إبراهيم زكا، وقد استمرت بالصدور حتى عام 1945 رغم توقفها عن الصدورفي بعض الفترات[1]، ومن الصحف أيضا صوت الشعب لصاحبها عيسى البندك، وجريدة فلسطين ومديرها داوود العيسى، وكذلك جريدة فلسطين الإنكليزية، وجريدة الجامعة العربية لصاحبها محمد منيف الحسيني، وجريدة الإقدام التي كان طانيوس نصر- أحد مالكيها، وجريدة مرآة الشرق لصاحبها بولس شحادة، وجريدة الصراط المستقيم لصاحبها عبد الله القلقيلي، وجريدة الحياة لصاحبها أكرم زعيتر، وجريدة الكرمل لصاحبها نجيب نصار، وقد قامت الصحافة بدور بارز لتنبيه الرأي العام العربي عامة والفلسطيني خاصة إلى أخطار الصهيونية وضرورة مقاومتها بشتى الوسائل، فشنت حملات شديدة ضد السماسرة وباعة الأراضي العربية، ووجهت انتقادات إلى حكومة الإنتداب مما ساعد على توعية الفلسطينيين، وبسبب ذلك شنت سلطات الإنتداب حملات ضدها وسعت لتكميم أفواه الصحفيين عبر قانون منع الجرائم، الذي دفع أصحاب الصحف الفلسطينية إلى عقد مؤتمرهم في يافا بتاريخ 18/ 9/ 1931 لاستنكار هذا التشريع .

ومن مظاهر التطور في فلسطين كذلك وجود حركة ثقافية ومسرحية نشيطة، فقد تم (ما بين عامي 1924 و1928 عرض مسرحيات للمخرج خليل بيدس ومحمد الصالح، وأنشئت في حيفا جمعيات أدبية تمثيلية ،منها جمعية الشبيبة المسيحية برئاسة أديب جدع، وفرقة الكرمل التمثيلية برئاسة اسكندر أيوب، وفرقة جمعية الشبان المسلمين، وفي يافا فرقة الشبيبة الأرثوذكسية، وتأسس بين سنوات 1929 و1948 اتحاد عكا، الذي كان من أهدافه تمثيل مسرحية سنويا يخصص ريعها للمشاريع الخيرية، وفي القدس قدم نادي المنتدى الأدبي سنة 1915 مسرحية صلاح الدين الأيوبي وقد أعيد عرضها عام 1920) [1]، وثقافياً فقد تجلى هذا التطور بوجود الكثير من الجمعيات الأدبية التي أسهمت في نهضة البلاد الثقافية، وهذه الجمعيات وإن كانت مختصة في الأدب والثقافة، لكنها لم تكن تخلو من توجهات سياسية، وقد ظهرت هذه الجمعيات زمن الحكم العثماني، ومنها جمعية شعبة المعارف، والجمعية الأدبية الخيرية، وجمعية مار منصور، وجميعها في عكا، وكانت تجمع الأموال وتنفقها على المشاريع الثقافية والمعارف والجمعيات الخيرية، وفي عام 1882 أنشئت الجمعية الأرثوذكسية الفلسطينية، وجمعية ترقي الآداب الوطنية في يافا عام 1908 وكانت

(1) الموسوعة / ج 1 / ص 574.

تصدر نشرة بأعمالها، والجمعية الألمانية الفلسطينية، وإضافة للجمعيات عرفت فلسطين الدواوين أو المجالس العائلية التي تشبه الجمعيات منها مجلس عثمان النشاشيبي، ومجلس محمد جار الله، ومجلس عارف الحسيني، ومجالس موسى عقل، وأسعد الإمام، وراغب الخالدي وآخرون، وفي عام 1945 تأسست لجنة الثقافة العربية في فلسطين لخدمة الثقافة العربية بمختلف الوسائل، ومن أهم نشاطاتها معرض الكتاب العربي الفلسطيني الأول الذي أقيم في نادي الاتحاد الأرثوذكسي العربي بالقدس في الفترة من 11– 20/ 10/ 1946، ومن الجمعيات كذلك جمعية الشبان المسيحية في القدس والجمعية الإسلامية التي يرأسها محمد مراد، والجمعية المسيحية التي كان رئيسها فؤاد سعد، وقد نجحتا في عقد أول مؤتمر فلسطيني في حيفا في الفترة 13و19/ 12/ 1920، وجمعية الشبيبة المسيحية في حيفا برئاسة أديب الجدع وتأسست في 17/ 11/ 1919، وإلى جانب هذه الجمعيات وجدت نوادي أدبية، مثل النادي العربي والنادي الأرثوذكسي ونادي موظفي السكة الحديدية في حيفا، والنادي القومي والنادي العربي في يافا الذي اهتم بنقل التعليم في المدارس العربية من الإدارة البريطانية إلى إدارة عربية أسوة باليهود الذين استقلوا بإدارة مدارسهم، ونادي الطلبة في يافا عام 1925، ونادي الشبيبة التلحمية في بيت لحم الذي كان يكرم الأدباء والشعراء، فقد أقام في عام 1925 حفل تكريم للأديب خليل مطران .

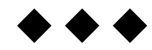
كما شـهدت فلسـطين تأسـيس جمعيات ذات صـبغة سـياسـية، وتعتبر الجمعية الإسـلامية المسيحية التي تأسـست عام 1918 في القدس من أقدم هذه الجمعيات، وكانت تسعى إلى ربط مصير فلسطين بمصير سوريا، وتهدف إلى الدفاع عن كيان الفلسـطينيين ومركزهم ومن أعضـائها موسـى كاظم الحسـيني وعارف الدجاني وشبلي الجمل، كما تأسست جمعيات إسلامية مسيحية في غزة ويافا، وانتشرت في كل فلسـطين بعد انتهاء الحكم التركي، وفي 27/ 1/ 1919عقد ممثلو الجمعيات الإسـلامية المسـيحية من كل مدن فلسـطين مؤتمرا برئاسـة الدجاني طالب بتسـمية فلسـطين سـوريا الجنوبية، ورفض وعد بلفور، ووقف الهجرة اليهودية، وطالب بوحدة فلسـطين واسـتقلالها التام ضـمن الوحدة العربية، ومن الجمعيات أيضـا الجمعية الأهلية في يافا، وقد سـبقت الجمعية الإسـلامية المسـيحية في الظهور وانتخبت لإدارتها 12 شخص منا صفة بين المسلمين والمسيحيين، وكذلك الجمعية العربية الفلسـطينية التي اجتمع أعضـاؤها من العناصر الفلسـطينية في دمشـق في 31/ 5/ 1920 وانتخبوا لجنة إدارية برئاسة عارف العارف أذاعت بيانا إلى المسلمين لفتت خلاله الأنظار إلى الخطر الصهيوني، وفي أواخر 1918

تأســـست في نيويورك الجمعية الفلســطينية لمقاومة الصــهيونية،وكان من بين أعضــائها حنا صــلاح، وكانت تهدف للرد على تحرك الزعامات الصــهيونية لفرض قبول دولي بوعد بلفور، ولأنه لم يكن لعرب فلســطين ممثلين عنهم في أميركا، فقد قامت الجاليات الفلســطينية في المهجر الأمريكي بتمثيلهم، وقد تمكنت هذه الجمعية من إســماع صــوتها للأوســاط الدولية، وفي عام 1922 تأســـست جمعية النهضــة الاقتصادية العربية في حيفا ومن أبرز مؤسسيها نجيب نصار، وكذلك فقد وُجدت نقابات لكل مهنة ومن هذه النقابات حلقة الأدب، كما شــهدت فلســطين تأســيس جمعيتان نسويتان، واحدة مسيحية هي جمعية السيدات، والثانية إسلامية هي جمعية تهذيب الفتاة .

كما أسهمت الأحزاب الفلسطينية بدور فعال في الحركة الوطنية الفلسطينية التي تنبهت مبكرا لمشــاريع الدول الاســتعمارية في احتلال وتهويد فلســطين، ومن هذه الأحزاب، الحزب الوطني برئاســة ســليمان تاجي الفاروقي، وقد عقد مؤتمره في القدس في الفترة 9 و10/ 11/ 1923، لكن انتهى أمره بعد تشكيله بمدة قصــيرة، ومنها حزب الدفاع الوطني الذي تأســس في 2/ 12/ 1934برئاســة راغب النشاشيبي، والحزب العربي الفلسطيني الذي كان أكبر الأحزاب الفلسطينية، وكان يمارس نشاطه كجزء من الحركة الوطنية السورية، وفي 25/ 3/ 1935عقد مؤتمراً في القدس بحضــور 1571شــخص، وقد انتخب جمال الحســيني رئيسا وألفريد روك نائبا للرئيس ، وله 17 فرع في مختلف أنحاء فلسطين .

هكذا كان الفلسطينيون يعيشون في وطنهم بوحدة وطنية واضحة لا لبس فيها، فالمسلمون والمسيحيون إخوة متعاونون، وتكفي نظرة واحدة على أسماء مؤسسي الجمعيات والأحزاب التي عرفتها فلسطين ، لندرك عمق التلاحم المسيحي الإسلامي، لأن الجميع عرب تجمعهم لغة واحدة، وعادات وتقاليد متشابهة، وتاريخ مشترك، لذا هبوا هبة رجل واحد لنجدة وطنهم، فوقفوا صفاً واحداً في وجه المؤامرة البريطانية ومن ثم الصهيونية .

هكذا كان حال الفلسطينيين قبل أن تداهمهم يد الغدر الصهيونية، التي أطاحت بهم وشردتهم في كل بقاع الأرض، وهم جميعاً على ثقة بأن الحال سيتغير، وأنه لا بد أن يعودوا إلى أرضهم ووطنهم مهما طال الإحتلال .



الفصل الثاني

اللاجئون الفلسطينيون وتوزيعهم في بلاد الشتات

اللاجئون الفلسطينيون وتوزيعهم في بلاد الشتات

بعد أن أجبر الصهاينة الفلسطينيين على الهجرة من فلسطين المحتلة تعرضوا لظروف صعبة جداً، لذلك بدأت المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتقديم المساعدات الطارئة لهؤلاء اللاجئين، وفي تشرين الثاني عام 1948 أسست الامم المتحدة منظمة اسمها « هيئة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين » وذلك لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين، وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفي 8/ 12/ 1948وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 تأسست «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» المعروفة اختصارا بالأونروا لتعمل كوكالة متخصصة ومؤقتة، لكن هذه المنظمة التي عرفت اللاجئ بأنه الشخص الذي كان سكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل بين 1/ 6/ 1946 إلى 15/ 5/ 1948، والذي فقد نتيجة الحرب في العام 1948 مسكنه ووسائل عيشه،

ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعدتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تقديم المساعدة على الأولاد والأحفاد، لم تعترف باللجوء إلا لمن له قيد في سجلاتها، والذين قدرت أعدادهم بحوالي 750 ألف لاجئ، بينما أصرت سلطات الإحتلال على أن عدد هؤلاء اللاجئين لم يتجاوز 520 ألف، لكن كشف المفوض العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية في عام 1950 عن الرقم الحقيقي للاجئين بقوله (إن تقديرات الوكالة للعدد ب726 ألف لاجئ هي أرقام ليست حقيقية لأن العدد 800 ألف هو العدد القريب من الحقيقة، ولكن الحكومة الإسرائيلية فضلت الرقم الذي ذكرته سابقا وهو 520 ألف لاجئ فقط،، وإن إصرارها على التمسك بهذا الرقم الضئيل هو خوفها من الرضوخ في المستقبل وتحمل تبعات هذا العدد الكبير من اللاجئين، وارغامها دوليا على اعادتهم او التعويض عنهم، بينما قدرتهم الإحصاءات العربية بحوالي 900 ألف إلى مليون لاجئ، وسلطات الإنتداب بحوالي 810 آلاف لاجئ) (1).

(1) موسوعة المخيمات الفلسطينية / الجزء الاول / ص 15.

أما المخيمات التي عاش فيها اللاجؤون فقد كانت عبارة عن قطع من الأراضي خصصت لبناء معسكرات من الخيام، لتجميع اللاجئين الفلسطينيين الذين ليس لهم مأوى، وليس لهم قدرة العمل وإعالة أطفالهم وتأمين لقمة العيش لهم، وهي إما أرض للحكومة المضيفة أو مستأجرة من أصحابها لمدد متفق عليها بين الطرفين، و قد تحولت فيما بعد إلى براكيات من الزينكو، ومع مرور الزمن تحولت إلى غرف مبنية من الطين و سقوفها من القصب والخشب وحصائر القش، وبعد ذلك أصبح المأوى للاجئ في هذه المخيمات يتألف من غرفتين ومكان للطبخ تحيط بها سور، وهناك دورات مياه عامة في الشوارع الرئيسية للرجال والنساء، كما يوجد في كل مخيم عند تأسيسه صنابير للمياه خارج البيوت، وبعد ذلك أصبحت المياه تصل إلى كل بيت، وكذلك الكهرباء في بعض الأحيان والتي تؤمنها البلديات القريبة من المخيمات، و قد بنت الوكالة بعض هذه الغرف، وبنى اللاجئون أنفسهم البعض الآخر، كما قاموا بتحسين الغرف والأكواخ القديمة وإضافة غرفة أو مطبخ أوحمام عليها، إما بمساعدة الوكالة النقدية أو العينية أو بدون مساعدتها .

كما أنشات الوكالة مراكزاً لتوزيع الإعاشة الأساسية، ومراكزاً للتغذية الإضافية كانت تقدم وجبة غذاء للأطفال بشكل خاص بموجب بطاقات خاصة تُصرف لهذه الغاية، وكذلك المستوصفات الصحية والمدارس، وتقدم بعض الخدمات كالتخلص من النفايات وإنشاء الطرق والممرات والمجاري، أما حفظ النظام والأمن فكان مسؤولية الحكومات التي تتواجد على أرضها المخيمات[1].

(1) موسوعة المخيمات الفلسطينية / الجزء الأول / ص 24 وما بعدها .

إن اللاجئين الفلسطينيين والذين يقارب عددهم اليوم حوالي 5 ملايين نسمة، يشكلون حوالي 18٪ من العدد الإجمالي للاجئين في العالم، ولا يمثل اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الأونروا إلا ثلاثة أرباع عدد اللاجئين الفلسطينيين فقط، وقد توزع هؤلاء اللاجئين الذين اعترفت بهم الأونروا كلاجئين والبالغ عددهم 750 ألف، على خمس مناطق عمل هي ما يُعرف بدول الطوق، أي لبنان، وسوريا ، والأردن، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وقد ازداد عددهم في الأقاليم الخمسة بسبب ارتفاع معدل مواليد اللاجئين الفلسطينيين التي بلغت 321 لكل ألف فلسطيني، وانخفاض معدل الوفيات بين الأطفال والتي بلغت 32 لكل ألف، كما يوضح الجدول التالي :

العام	إجمالي اللاجئين	معدل النموالسنوي
1953	870158	–
1955	912425	٪9'1
1960	1136487	٪2،9
1970	1445022	٪2،5
1980	1863162	٪2،7
1990	2466516	٪3،8
1995	3246044	٪4،9
2000	3737494	٪3،1

وفي نهاية سـنة 2007 بلغ عدد الفلسـطينيين حوالي 10340000 نسـمة، يقيم 4955000 منهم في فلسـطين التاريخية، بحيث يقيم في الضـفة الغربية وقطاع غزة 3771000 نسـمة ، والباقي أي حوالي 1184000 في الأراضي المحتلة سـنة 1948.

إلا أن معظم اللاجئين الفلسـطينيين تركوا المخيمات ولم يعودوا يقيمون فيها التي لجؤوا إليها، فكلما تقدم الزمن كان عدد القاطنين فيها يقلّ ويتناقص، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة أسـباب أهمها الاكتظاظ السـكاني الناتج عن تزايد عدد السـكان، والأنظمة والقوانين التي كانت تمنع في كثير من المناطق التوسـع العمراني أفقيا أو عمودياً، والبنية التحتية السـيئة التي كانت تسـود في المخيمات، فالمجاري مكشـوفة والمياه الصـالحة للشرب والكهرباء غير متوافرة، مما يضـطر القاطنين للخروج من المخيم والبحث عن سكن مناسب، لاسيما بعد أن تحسنت أحوال هؤلاء اللاجئين المادية، إثر توفرفرص العمل لهم في الدول المضـيفة، أو في الدول الأخرى ولا سيما دول الخليج العربي التي منحتهم فرصـاً للعمل، والجدول التالي يوضـح إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين ونسبة القاطنين منهم في المخيمات :

العام	إجمالي اللاجئين	اللاجئون في المخيمات	٪اللاجئين في المخيمات
1953	870158	300785	٪ 34،6
1955	912425	351532	٪ 38،5
1960	1136487	409223	٪ 36،0
1970	1445022	500985	٪ 34،7
1980	1863162	613149	٪ 32،9
1990	2466516	697709	٪ 28،3
2000	3737494	1211480	٪ 32،4

أما بالنسبة لعدد النساء، فقد شكلت المرأة الفلسطينية حوالي نصف عدد السكان، فبحسب إحصاءات الأونروا بلغت نسبتهن ما يزيد على 48٪ كما يبين الجدول التالي :

العام	عدد النساء	٪نسبة النساء
1953	430483	49
1980	803030	48،6
1990	1204644	48،8
1995	1588505	48،9
2000	1831806	49،0

فكما نرى أنه في مقابل[1] كل مائة من الإناث في الضــفة الغربية وقطاع غزة على سـبيل المثال، يوجد 103 من الذكور، وتقارب هذه النســبة – التي تعرف بنســبة الجنس – النسـب الموجودة في الأراضي المحتلة سـنة 48 والتي بلغت 103،6، وفي دول توزع اللاجئين الأساسية بلغت في سوريا 102،3، وفي لبنان 5، 98، (يرجى مراجعة الجداول رقم 5، 6 و7 في الملحق للتعرف على بعض البيانات والمؤشرات الديموغرافية) .

لقد واجه المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين أو خارجها الكثير من الصعوبات تجعل أفراده ولاسيما المرأة أكثر عرضة للويلات والهموم والمعاناة، (فأي عنف أقسى على المرأة من إحتلال كالإحتلال الإسرائيلي الذي تغلغل في كل مناحي الحياة، وتضــمن انتهاكات للحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الحقوق المدنية والسـياسـية، بحسـب شـهادة ياكين أرتورك المقررة الخاصـة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حول العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه) [2]، وكانت المرأة المقيمة على أرض فلســطين حاضرة ومتحملة للأعباء والمســؤوليات الواقعة عليها بصــفتها زوجة وأما وأختا وإبنة، أو باعتبارها زوجة أســير أو شــهيد، كما تحملت المسؤولية بدلاً عن الزوج المصاب أو العاطل عن العمل،

(1) معاناة المراة الفلسطينية / ص 15.

(2) معاناة المراة الفلسطينية / ص 12.

خاصة أن الظروف الإقتصادية صعبة، والفقر منتشر بكثرة في مناطق السلطة، بسبب سياسة الإحتلال المتمثلة بإغلاق المعابر وكثرة الحواجز ونقاط التفتيش، وكذلك الجدار العازل والحصار، مما يعيق الحركة والتنقل، مما يؤدي إلى حرمان الكثيرات من العلم والعمل وحتى رؤية الأقارب، أما في دول الشتات فتعاني المرأة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمخيمات اللاجئين خاصة في لبنان، وليست النساء الفلسطينيات في أراضي 48 بأحسن حال فهن يعانين من التمييز من قبل سلطات الإحتلال على كافة المستويات، ومنهما (منع جمع شمل عائلات المواطنين الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1967)[1]، وارتفاع معدل البطالة لديهم إذ بلغ حوالي 17٪ في عام 2006، بينما بلغ في الكيان لنفس العام حوالي 9٪، إضافة إلى أن أجور العاملات العربيات ينقص حوالي النصف عن أجور مثيلاتهن الإسرائيليات، وبذلك نرى أن المرأة الفلسطينية وإن كانت تتشارك مع أخواتها النساء العربيات في هموم عدة في مجال التعليم والصحة والعمل وما غير ذلك كحرمان من حقوقهن في الإرث مثلا، إلا أنها وبسبب اللجوء فقد فُرض عليها نوع آخر من الالتزام إلى جانب واجباتها الأساسية كإمرأة عربية في تربية الأولاد وتأمين المصروف والقيام بالأعمال المنزلية،

(1) معاناة المراة الفلسطينية / ص 48.

وهو الانخراط في العمل السياسي والوطني للدفاع عن أرضها ومحاولة استرداده من أيدي المحتلين، والحفاظ على الهوية الوطنية ونقلها للأولاد، وكذلك المحافظة على التفوق الديمغرافي لأن معركة التحرير بحاجة مستمرة لأجيال من المقاومين، فكلما سقط شهيد لابد أن يولد آخر بدلاً عنه، وقد نجحت النساء الفلسطينيات في هذا الجانب، واستطاعت الحفاظ على نعدلات خصوبة عالية، رغم كل ما تتعرض له من قتل ممنهج، ورغم كل المحاولات الصهيونية الهادفة لإحداث خلل في هذا المجال لصالحهم، إذ (بلغ معدل خصوبة المرأة الفلسطينية عام 2006 في الضفة الغربية وقطاع غزة4،6 مولوداً لكل امرأة، و3،68 مولودا لكل امرأة بين الفلسطينيات في أراضي 1948 بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مقابل 2،8 مولوداً لكل امرأة في (إسرائيل) [1]، ونتيجة لارتفاع معدل الخصوبة فإن المجتمع الفلسطيني يعد مجتمعا فتياً، حيث أن45،5٪ من الفلسطينيين في الضفة والقطاع تقل أعمارهم عن 15 عاما، مقابل 3٪ تبلغ أعمارهم 65 عاما فما فوق) [2]، وبينما ترتفع نسب الخصوبة بين النساء في الضفة وغزة وأراضي 48، فإنها تنخفض بين اللاجئات الفلسطينيات في سوريا ولبنان حيث بلغت (عند النساء في لبنان 3،5 مولود عام 1999) [3].

(1) معاناة المرأة الفلسطينية / ص 15.

(2) معاناة المرأة الفلسطينية / ص 15.

(3) أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان/ ص 34 ، لمزيد من التفصيل راجع الجدول 8 و9 في الملحق.

ولعل ذلك يعود إلى ما سبق وذكرناه من أن المرأة في فلسطين تشعر أن زيادة عدد المواليد هي المعركة التي بها تواجه الإحتلال، في الوقت الذي لا تشعر فيه اللاجئات في سوريا ولبنان بمثل هذا التحدي، وكذلك فالمجتمع الفلسطيني يُعتبر مجتمعاً فتياً، لأن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 - 24عاما يشكلون ما نسبته 33٪ من عدد السكان .

كما أن نسبة الأرامل تزيد في لبنان وذلك بسبب الحرب الأهلية التي كانت المخيمات أكبر المتضررين منها، ونسبة العنوسة بدأت بالإرتفاع فبينما كانت (لا تتجاوز 5٪ بحسب دراسات أجريت قبل سنة 2000، فإنها تتجاوز 33٪ حالياً، بل وتصل بحسب بعض التقديرات إلى 3،39٪) [1]، والسبب في ذلك الحصار الإسرائيلي للنساء في الضفة وغزة، وتردي الظروف الإقتصادية والفقر بالنسبة لكل اللاجئات، والتغير في بعض المفاهيم والعادات السائدة، كرفض الزواج المبكر للإناث،ومتابعة الفتيات لتعليمهن العالي، وخروجهن إلى العمل، ، والجدول التالي يوضح نسبة العنوسة :

(1) معاناة المرأة الفلسطينية / ص 16.

الفئة العمرية	عام 2000	عام 2006
نسبة العازبات من عمر(15–19)	٪ 81،6	٪ 90،9
نسبة العازبات من عمر(20– 24)	٪ 39،9	٪ 51،9

وبذلك نرى أن الإحتلال الإسرائيلي الذي فرض على المرأة الفلســطينية الهجرة والتشتت وترك بلدها، قد و ضعها في ظروف صعبة، وحرمها من كثير من حقوقها التي تتمتع بها نساء العالم .



الفصل الثالث

المرأة الفلسطينية والتعليم

المرأة الفلسطينية والتعليم

لطالما ادعى الصهاينة زوراً وبهتاناً أن فلسطين أرض بلا شعب، وإذا وُجد شعب فهو بدائي متخلف، له بنظرهم مهمة محددة وهي تهيئة الأرض الفلسطينية للصهاينة لتصبح ملائمة لعيشهم، فقد قال هرتزل (إذا رحلنا إلى منطقة فيها من الحيوانات البرية ما لا قبل لليهود فيه مثل الأفاعي الكبيرة وغيرها، فسأستخدم أهل البلاد قبل أن أعطيهم أعمالاً في البلدان المجاورة ليقضوا على مثل هذه الحيوانات وسأعطي جوائز كبيرة لمن يأتي بجلود الأفاعي وبيوضها)[1]، لكن الحقيقة أن الشعب العربي الفلسطيني شعب حضاري ومتطور، فكما مرّ معنا في الفصل الأول، فإن التعليم قد شهد تطوراً ملحوظاً قبل عام 1948، بحيث أن نسبة التحاق الطالبات في المدارس كانت مرتفعة وفي ازدياد مستمر وخاصة في المدن، حيث ارتفعت نسب التحاق الفتيات من النصف إلى الثلث في عام 1937 في مدينة بيسان على سبيل المثال، كما يتضح من الجدول التالي :

(1) قضية فلسطين / ص 65.

عام	1938/1937	1943/1942
عدد البنات في سن التعليم من سن 5 – 15	450	400
عدد الطالبات المداومات في المدارس الحكومية	184	243
عدد الطالبات بالمدارس غير الحكومية	17	39
مجموع عدد الطالبات في بيسان	201	282
٪لعدد الطالبات المداومات إلى عددمن هن بسن التعليم	٪45	٪70

لكن ما إن حلت النكبة بالفلسطينيين، واضطروا للجوء بعد احتلال بلدهم، حتى أصبح همهم الأكبر البحث عن لقمة العيش، مما أدى إلى حدوث انتكاسة كبيرة في العملية التعليمية، بحيث لم يلتحق الطلبة بالمدارس لعدم وجودها في الأصل، إلى أن تأُسست الأونروا التي كان توفير التعليم للطلاب الفلسطينيين أحد مهامها، فباشرت بإنشاء (مدارسها الأولى في الخيام لتوفير التعليم بإشراف فني من اليونسكو، وقد بدأت تدريب المعلمين لتوفير موظفين لمدارسها، والتدريب المهني لإعداد الشبان لفرص العمل الذي كانت تتوافر في البلدان المضيفة وفي البلدان العربية المنتجة للنفط، ويوفر نظام التعليم المدرسي في الأونروا السنوات العشر الأولى من التعليم لأبناء اللاجئين، مما يتيح لهم الانتقال إلى المدارس الثانوية الحكومية أو الخاصة لإتمام مرحلة التعليم العام.

أما على صعيد التعليم المهني فإن الأونروا توفر برامج التعليم الحرفي «نظام السنتين» للطلبة الذين أنهوا مرحلة التعليم الإلزامي بنجاح، ويقوم البرنامج بتدريب الطلاب على العديد من الحرف، مثل أعمال الميكانيك واللحام، وصيانة أجهزة الراديو والتلفاز، وصيانة أجهزة التدفئة والنجارة وغيرها، كما توفر هذه المراكز برامج التدريب التقني للطلاب الذين أنهوا بنجاح مرحلة التعليم الثانوي، وتشمل هذه البرامج العديد من التخصصات مثل الإلكترونيات الصناعية، وعلوم الحاسوب، والمساحة والتصميم والتسويق، والتمريض، وقد بلغ عدد أماكن التدريب 4884، أما كليات العلوم التربوية فهي ثلاثة كليات واحدة في الأردن، واثنتان في لبنان) [1].

إن ازدياد عدد الطلبة الفلسطينيين كان يحتم زيادة عدد المدارس، وبالفعل بادرت وكالة الغوث إلى فتح المزيد من المدارس [2]، لأن الإقبال على مدارسها كان كبيراً بسبب مستوى التعليم الجيد والامتيازات الكثيرة التي كان يتمتع بها الطلبة لا سيما في السنوات الاولى التي تلت النكبة مثل وجبة الغذاء، والقرطاسية، والإعفاء من الرسوم، كما أن أعداد الطلبة الإناث المسجلين في مدارس الأونروا قد تزايد بشكل ملحوظ كما يبين الجدول التالي :

(1) مقتبس من تقرير الأونروا / أكثر من نصف قرن في خدمة اللاجئين الفلسطينيين تاريخ / 25/ 4/ 2001.

(2) للمزيد عن تطور عدد المدارس يرجى مراجعة الجدول رقم 9 في الملحق .

	51/50	61 / 60	71 / 7	81 / 80	91 / 90	99 / 98
تلاميذ المرحلة الابتدائية	32001	107520	182150	243225	257037	319898
عدد الطالبات الإناث من العدد السابق	1110	46504	86430	118380	126839	159558
نسبة الطالبات الإناث ٪	3،2	43،3	47،5	48،7	49،3	49،9
تلاميذ المرحلة الإعدادية	121	23648	57746	92220	107588	137451
عدد الطالبات الإناث من العدد السابق	0	6512	25192	43932	52169	68595
نسبة الإناث ٪	0،0	27،5	43،6	47،6	48،5	49،9
إجمالي تلاميذ الابتدائي والإعدادي	32122	131564	239896	335445	364625	457349
عدد الطلبة الإناث من المجموع السابق	1110	53016	111628	162312	179008	228153
نسبة الإناث ٪	3.2	3.40	5.46	4.48	1.49	9.49

ويلاحظ من الجدول السابق أن الفتيات لم يذهبن إلى المدارس في الأعوام التي تلت النكبة إلا بنسب قليلة جداً مع أنهن يمثلن نصف عدد الطلبة، ففي عام 1951 لم يتجاوزعدد الطالبات الألف إلا بقليل، ولعل مرد ذلك إلى انشغال الفتيات اللاجئات في مساعدة الأهل بتأمين متطلبات الحياة اليومية من تحضير للخبز، وجلب الماء من حنفيات عامة مما يضطر الفتاة للوقوف في الدور لساعات طويلة حتى تأخذ حصتها منه، وكذلك عدم وجود مدارس للإناث في المخيمات مما يجعل الأهل يمتنعون عن إرسال بناتهم خارج المخيمات لتلقي العلم،

ويمكن إضافة خوف الأهل من إرسال البنات إلى المدارس لتواجدهم في جو جديد عليهم إلى هذه الموانع، والتي ترافقت مع الظروف المادية الصعبة التي كانت تعاني منها العائلات الفلسطينية في بداية الهجرة، والتي كانت تجبر الأهل على اختيار فرد واحد من بينهم ليتلقى العلم على حساب الآخرين الذين ينشغلون في تأمين متطلبات الحياة وغالبا ما يكون هذا الفرد ذكرا لإمكانية استفادة العائلة منه مستقبلاً، لكن مع مرور الوقت وحين أحس الأهل بالأمان وتأقلموا مع مجتمعاتهم الجديدة صاروا يرسلون البنات للمدارس، واعتباراً من سبعينيات القرن العشرين حققت الأونروا تساوياً بين الجنسين، هذا التساوي الذي تحقق في بعض مدن فلسطين في أربعينيات القرن نفسه كما مرَّ معنا سابقاً، ولعل ذلك يعود بشكل خاص إلى أن الأونروا كانت تقدم الحوافز التي تشجع الأهل على إرسال بناتهم إلى المدارس كما أسلفنا، كالإعفاء من الرسوم الدراسية، وتقديم القرطاسية ووجبات طعام ، إضافة إلى دفع رواتب شهرية للملتحقين بالمعاهد العليا التابعة لها .

إذاً وابتداء من عام 1951 انتظم الطلبة من الجنسين في الدراسة في مدارس الأونروا، وقد بلغ مجموع عدد طلبة المرحلة الابتدائية 420795 طالبا في العام الدراسي 1998/ 1999، موزعين على مناطق الأونروا الخمس :

نوع المدرسة	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
مدارس الأونروا	86931	37634	121395	30540	43398	319898
مدارس حكومية	38180	19859	13247	2459	10789	84534
مدارس خاصة	2616	5106	1237	4302	3102	16363
الإجمالي	127727	62599	135879	37301	57289	420795

أما في المرحلة الإعدادية فيتناقص عدد الطلبة ولكن بشـكل بسـيط، وتعود المحافظة على هذه النسـبة بسـبب رفع سـن التعليم الإلزامي في بعض دول الطوق حتى الصف العاشر الأساسي، كما يبين الجدول التالي :

مدرسة	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
مدارس الأونروا	54283	14310	38497	8905	21456	137451
مدارس حكومية	25928	15775	17046	1638	3021	63408
مدارس خاصة	1347	1201	294	4601	173	7616
الإجمالي	80558	31286	55837	15144	24650	208475

ولكن ما إن ينتقل الطلبة لمتابعة دراســتهم الثانوية في المدارس الحكومية، حتى يطرأ انخفاض واضح على أعدادهم، وهذا يعود بشكل رئيسي لأن الأونروا التي لا توفر التعليم الثانوي للطلاب اللاجئين، ليس لديها مدارس ثانوية ما عدا تلك الخمس الموجودة في لبنان، والتي اضـطرت لفتحها بسـبب خصـوصـية الوضـع االخاص للفلســطينيين هناك، والجدول التالي يظهر أعداد الطلاب الملتحقين في المرحلة الثانوية :

نوع المدرسة	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
مدارس الأونروا	–	–	–	1367	–	1367
مدارس حكومية	2943	6212	35286	116	6644	51201
مدارس خاصة	488	458	223	840	385	2394

أما بالنســبة للتعليم المهني والفني فإن بعض الطلبة الذين ينهون مرحلة التعليم الإلزامي ومن الجنســين يلتحقون في هذا القطاع، وقد بلغ عددهم للعام الدراسي 98 / 99 كما يلي:

نوع المعهد	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
معاهد الأونروا	1255	1154	844	607	795	4655
معاهد خاصة	–	25	–	21	–	46
الإجمالي	1255	1179	844	628	795	4701

أما بالنسبة للمرحلة الجامعية فإن الأونروا تقدم عدداً من البعثات الجامعية لكن لعدد محدود جداً من الطلبة، الذين لم يصل عددهم في عام 2001 إلى مئتي طالب وطالبة، كما يبين الجدول التالي :

	لعام	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
جامعات مختلفة	97 / 96	من بين هذا العدد يوجد 507 طالبات					1088
	99 / 98	216	129	206	106	209	866
	2000	115	69	87	50	110	431
	2001	50	38	42	21	56	197

وحتى تظل الخدمات التعليمية التي تقدمها الأونروا للطلاب بمستوى جيد، فإنها تسعى لرفع كفاءة معلميها وتحسين أدائهم، وبحسب تقرير لها تحت عنوان الأونروا أكثر من نصف قرن في خدمة اللاجئين الفلسطينيين صدر بتاريخ 25/ 4/ 2001 فإنها تؤكد على أن (خطتها تتضمن برامج تدريبية منها برنامج لتدريب المعلمين قبل الخدمة مدته أربع سنوات، يستفيد منه الطلبة المتفوقون في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الذين يحصلون بعدها على الشهادة الجامعية الأولى في التربية من كليات العلوم التربوية الثلاث التي تديرها الأونروا في الأردن والضفة الغربية، كما تنفذ برنامج يهدف إلى رفع كفاءة ألف معلم ومعلمة في الأردن، وألفي معلم في الضفة الغربية وغزة)[1].

(1) مقتبس من تقرير الأونروا / أكثر من نصف قرن في خدمة اللاجئين الفلسطينيين تاريخ / 25/ 4/ 2001.

*** ومن خلال استعراضنا للوضع التعليمي فإننا نسجل الملاحظات التالية :**

1 - إن النكبة التي حلت بالفلسطينيين والتي أرغمتهم على التشرد في كل بقاع الأرض، ورغم كل ما حملته لهم من آلام ومتاعب ومصاعب، لكنها لم تنجح في أن تفت من عزيمتهم أو تكسر إرادتهم، أو تجعلهم متقوقعين على أنفسهم، بل على العكس تماما فقد كانت حافزاً لهم دفعهم لتغيير حياتهم من حياة تتصف بالزراعة والفلاحة، لتتحول إلى حياة علم وثقافة، وليصبحوا من أكثر الشعوب ثقافة ووعياً سياسياً واجتماعياً .

2 – لقد سعت الأونروا لتأمين فرص التعليم للطلبة من الجنسين، وقد حققت نتيجة طيبة في هذا المجال عندما أصبحت نسبة الملتحقين في التعليم الإلزامي تتجاوز 90٪ من نسبة أعداد الطلبة الذين هم في سن التعليم، لكن هذا النجاح يتناقص عندما يصل الطلبة إلى المرحلة الثانوية، ويكاد يصبح معدوماً في المرحلة الجامعية، فكما تبين لنا فإن أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية التابعين للأونروا لا تصل إلى 1500 طالب، بسبب عدم وجود مدارس ثانوية تابعة للأونروا، باستثناء لبنان التي يو جد فيها خمس ثانو يات فقط، و عدد الطلبة ا لذين أنهوا التعليم الإلزامي والملتحقين بالمدارس الثانوية الحكومية فينخفض إلى النصف، مما يعني حرمان أعداد كبيرة من الطلاب من التعليم،

لذلك لا بد أن تعيد الأونروا من سياستها التعليمية، وأن تسعى لتوسيع دائرة صلاحيتها واختصاصاتها لتشمل المرحلتين الثانوية والجامعية، وإلا فإن هذا التراجع سينعكس سلباً على نسب خريجي التعليم العالي التي لابد أن تتدنى بشكل ملحوظ، لأن استمرار إرتفاع رسوم الدراسة في المرحلة الجامعية، وتوقف الأونروا عن تأمين المنح الجامعية للطلاب، فإن ذلك سيؤثر حتما على العملية التعليمية كلها، لأن الأهل قد يتوقفون عن إرسال أولادهم للمدارس، وسيرسلونهم إلى سوق العمل بشكل مبكر ليكتسبوا خبرة ومهارة في الحرفة التي سيتعلمونها، مما يزيد نسب التسرب والأمية.

3 – إن الأونروا لا تتولى وحدها مسؤولية الإشراف على التعليم في مناطق عملها باستثناء لبنان، فهي تهتم بالطلبة الدارسين فقط في مدارسها، أما من يلتحق بالدراسة خارج إطار مدارسها، فإنه يتبع لوزارات التربية في الدول المضيفة، ففي استعراض لقطاع التعليم في قطاع غزة على سبيل المثال، فإننا نرى أن الإشراف على التعليم تمارسه جهتان هما قطاع التعليم الحكومي، وجهاز تعليم وكالة الغوث، بالإضافة إلى مؤسسات التعليم الخاصة، فقد بلغ عدد الطلاب التابعين لقطاع التعليم الحكومي حوالي 50 ألف طالب، وهؤلاء الطلبة بالطبع لا يتبعون للأونروا ولا يدخلون في حساباتها، كما يبين الجدول التالي :

مرحلة الدراسة	عدد المدارس	عدد الطلاب
ابتدائية/ ذكور واناث	30	28776
اعدادية/ ذكور واناث	20	8263
ثانوية/ ذكور واناث	20	12778
تجاري/	7	318
زراعي/ طلاب فقط	1	64

أما بالنسبة للتعليم التابع للأونروا فقد بدأ العمل في قطاع غزة عام 1950 بتحضير البنية التحتية لهذا القطاع، من قبيل تشييد الأبنية وتعيين المعلمين والمشرفين، وما إن حلَّ عام 1951 حتى باشر الطلاب دراستهم بشكل فعلي، وقد بلغ عدد الطلاب كما يلي :

عام	عدد المدارس	عدد المعلمين	طلاب المرحلة الابتدائية		طلاب المرحلة الاعدادية	
			ذكور	إناث	ذكور	إناث
1950	25	–	19543	–	61	–
1953	30	548	–	–	–	–
1980	135	2075	28125	24743	10175	9183
1990	149	2682	35591	33280	14225	12501

1990	دورتين في العلاج الطبيعي استفاد منها 88 شاب وشابة
1990	650 طالب عدد طلاب مركز التدريب المهني الذي نفذ 13 دورة مهنية
7/75 6	منح جامعية في مصر ل 15 طالب و8 طالبات من غزة، وتغطي التكاليف تبرعات دولية وخاصة

*** أما قطاع التعليم الخاص فتشرف عليه المؤسسات المبينة في الجدول التالي :**

اسم المؤسسة	عدد الطلاب
الجامعة الإسلامية	4200 من الجنسين
معهد الأزهر الديني	100 من الجنسين
مدارس خاصة	1833 من الجنسين
رياض أطفال أهلية	3325 طفل وطفلة
مراكز ومعاهد خاصة	600 طالب

كما أن تعدد الجهات المشرفة على التعليم نراه في سوريا، والأردن، والضفة الغربية، بينما الإشراف الحكومي على الطلبة الفلسطينيين في لبنان لا يكاد يلاحظ، بسبب القوانين التي تنظر إلى الفلسطيني كشخص غريب وتعامله على هذا الأساس .

ولا بد من الإشـــارة إلى أن نســبة إلتحاق الإناث في التعليم العالي في أراضي السلطة تجاوزت ما نسبته 35٪ من مجموع عدد الملتحقين في هذا القطاع، كما يلاحظ ارتفاع إقبال الإناث على التخصصــات العلمية مثل الهندســة والطب والصــيدلة والعلوم بعد عام 2000، بسبب التسهيلات التي وفرتها السلطة الوطنية كالمساعدة في أقســاط الدراســة الجامعية، وتوفير فرص العمل في الوظيفة الرســمية، حيث أن نســبة الملتحقات بالوظيفة الرســمية بلغت ما بين 25- 30٪، وتصــل في وزارات الإعلام والصحة إلى 40٪) .

4 - إن الإحتلال الصــهيوني يتحمل المســؤولية الكاملة عن تردي الأوضــاع التعليمية في مناطق الســلطة بشــكل خاص، من خلال نقاط التفتيش والحواجز المتعددة، والإغلاقات المتكررة للمناطق، واســتهداف المدارس بشــكل مباشر بالتدمير، أو تحويلها لمراكز اعتقال مؤقت، وكذلك استهدافه للطلاب بالاعتقال، أو إطلاق الغازات عليهم وهم في صــفوف الدراســة، إضــافة إلى التعطيل المســتمر للدراسة، ولاشك أن الفتيات هن من يدفعن ثمن هذه السياسة في الغالب، لأن (العديد من الأسر دفعت ببناتها للبقاء في المنزل، تجنبا للإهانة المتكررة وســاعات الانتظار الطويلة على الحواجز، بالإضــافة إلى اضــطرار العديد من الفتيات لترك المرحلة الثانوية أو تعليمهن العالي،

ومســاعدة أسرهن في تأمين مدخول مادي في ظل ارتفاع البطالة وازدياد الفقر، كما أن اكتمال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بما يقارب 170 ألف طالب نصفهم من الفتيات في 320 مدرسة، وتضيف منظمة العفو الدولية أن تدهور الوضــع الاقتصــادي ينعكس ســلبا على الإناث، ذلك أنه يجعل تلك العائلات اللاتي لا تســتطيع تســديد مصــاريف التعليم الجامعي لعدة أولاد، تعطي الأولوية في التعليم للأبناء الذكورلأنه يتوقع منهم إعالة عائلتهم، كما أن بعض العائلات خاصــة في المناطق الريفية أو فئات المجتمع المحافظة، لا تســمح لبناتها بالعيش بعيدا عن المنزل، خشية من تعرضهن للأخطار المحتملة في حال قررن الذهاب واستخدام المواصلات العامة، مثل الاضطرار للمبيت خارج المنزل أو عدم التمكن من العودة إليه في حال الإغلاق، إضافة إلى اضطرار الأهل إلى تزويج بناتهن في سن مبكربسبب الفقر) [1].

(1) معاناة المرأة / ص 73 .

5– إن التسرب من المدارس ظاهرة واضحة بين الطلبة والطالبات الفلسطينيين، وهذا يظهر من خلال الجداول التي مرت معنا، فإذا استعرضنا واقع التعليم في سوريا – وهي منطقة مستقرة وليس فيها مواجهات مع الإحتلال كما هو الحال في الضفة وغزة- نرى أن عدد طلاب المرحلة الإبتدائية في المدارس الحكومية هو 10789 طالب فلسطيني، ينخفض إلى حوالي الثلث في المرحلة الإعدادية ليصبح 3021، أما في مدارس الأونروا فعدد طلاب المرحلة الابتدائية هو 43398 طالب، ينخفض إلى النصف في المرحلة الإعدادية فيصبح 21456 طالب، وإذا حذفنا منهم حوالي 750 طالب الذين يلتحقون في التعليم المهني، فيتوجب على ما يقارب 23727 طالب أنهى الدراسة الإعدادية الالتحاق بالمدارس الحكومية لمتابعة الدراسة في المرحلة الثانوية باعتبار أن الأونروا لا تدير مدارس ثانوية في سوريا كما سبق وأشرنا، لكن من يلتحق فعلياً بالمدارس هو 6644 طالب في المدارس الحكومية، وكذلك 385 طالب يلتحقون بالمدارس الخاصة، أي أن مجموع الملتحقين هو 7029 طالب، أي ما يقارب ثلث عدد الطلاب تقريباً، مما يعني أن الباقين قد تسربوا من الدراسة، وهذه نسبة كبيرة وتنطبق على سائر أقاليم الأونروا، والتسرب يبلغ وفقاً لإحصاءات الأونروا كما يلي :

معدل التسرب ٪	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	الإجمالي
المرحلة الإعدادية	0،78	0،51	0،50	1،17	0،59	0،66
المرحلة الثانوية	2،9	4،3	3،1	3،6	4،3	3،4

لكن بحسب دراسة أُجريت (على تلاميذ مدارس الوكالة في سوريا ذكرت أن التسرب من الدراسة للأطفال والأحداث، ممن هم في سن الدراسة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في العام الدراسي 1994/ 1995، بلغ ما نسبته 15٪ من مجموع التلاميذ البالغ عددهم 60743)[1]، وهذه النسبة بعيدة عن النسبة التي أوردتها الأونروا وهي 3،4، بينما تقترب إلى حد كبير من إحصائية لعدد من يجيد القراءة والكتابة في مناطق عمل الأونروا، والتي يوضحها الجدول التالي[2]:

نسبة من يجيد القراءة والكتابة	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا
	٪83	٪74	٪71	٪81	٪84

(1) اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، حزب الشعب الديمقراطي،دائرة الدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، عمان، 1996 ، ص 83 .

(2) دائرة الحرمان – نظرة على تقديمات الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان – فتحي كليب / الطبعة الأولى / آب / 1997 – الناشر شركة دار التقدم للصحافة .

*** كذلك فإن نسب تسرب الإناث في لبنان أكبر من الذكور، كما يوضح الجدول التالي :**

نسب التسرب في المرحلة ٪	إناث	ذكور	المجموع
الابتدائية	6،3	6،0	6،15
الإعدادية	33،3	30،3	29،5
المجموع	16،7	15،7	14،9

في الوقت الذي ذكرت فيه الأونروا أن التسرب بحدود 4،0٪، وعزته إلى عوامل عدة، أهمها العامل الاقتصـادي الذي (يمثل سـبباً لا يسـتهان به، لأن نسـبة الذين تركوا الدراسـة والتحقوا بسـوق العمل قد بلغت 15،1٪، أما عدد الذين تركوا الدراسة بسبب الرسوب فهم 17،5٪)[1].

6– إن معدل الرسوب كان منخفضاً في المرحلة الإبتدائية، لكنه يرتفع في المرحلة الإعدادية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اكتظاظ الصفوف، حيث يبلغ عدد الطلبة في الصف الواحد في غزة مثلاً 49 طالب، وفي سوريا 45 طالب، مما لا يمكن المعلم من الاهتمام بجميع الطلبة على الوجه الأكمل، والجدول التالي يبين معدل الرسـوب في مدارس الأونروا :

(1) المصدر السابق .

معدل الرسوب ٪	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	الإجمالي
في المرحلة الابتدائية	1،6	2،8	3،7	8،9	4،9	3،6
في المرحلة الإعدادية	3،2	3،2	5،5	9،7	9،9	5،4

7- إن واقع التعليم في لبنان في غاية السوء والتردي، وذلك بسبب الوضع الخاص للاجئين في هذا البلد، حيث لا يتمكن الطلبة من الالتحاق بالمدارس الحكومية خاصة في المرحلة الجامعية، فإن كان من الناحية النظرية (يتمكن الطالب الفلسطيني من الدراسة فيهما - أي في المدارس والجامعات الحكومية - وفقا لشروط القطاعين العام وا لخاص، مع استثناء كليات التعليم المهني والتقني الرسمية، وكليات الطب ومعاهد التعليم التربوي من قبوله، كذلك فقبوله مشروط بالقوانين التعليمية التي تحدد نسبة الطلاب الأجانب في المدارس والجامعات، ويأتي تصنيف الفلسطيني من بين هؤلاء الأجانب، وتبلغ هذه النسبة المخصصة للأجانب جميعا 10٪، وعليه لم يتجاوز عدد الطلاب الفلسطينيين الثلاثة آلاف في كل المدارس اللبنانية والجامعات سواء الحكومية أو الخاصة، هذا إضافة إلى أن الفقر الناجم عن الحرمان من حق العمل أثر على نسبة التعليم وحجمه، كما أن آلافا ممن لا يملكون الأوراق الثبوتية محرومون من كافة الحقوق بما فيها حق التعليم)[1].

(1) أوضاع اللاجئين بلبنان / ص 80.

لكن الوضــع على أرض الواقع مختلف تماما، فالقوانين النافذة والتي تحد من حرية تنقل اللاجئين خارج مخيماتهم وتبقيهم أسـارى داخلها من جهة، والرسـوم العالية جداً التي يتوجب عليهم دفعها إن هم أرادوا الدراسـة في المدارس الخاصـة والتي لا يتمكن غالبيتهم من تأمينها، إضـافة إلى الفقر والحرمان من العمل والكثير من المعوقات التي لا يتســع المجال لذكرها، تحرم الطلبة من تلقي العلم، ففي حين يبلغ عدد طلاب المرحلة الإبتدائية 30540 طالب، فإنه لا يصـل إلى المرحلة الثانوية منهم سـوى 1367 طالب فقط، يُضاف إليهم 628 طالب في المعاهد الفنية، مما يؤكد أن نسبة التسرب كبيرة جداً، لا تتفق مع النســبة التي ذكرتها الأونروا وهي بحدود 4٪، مما يتوجب إعادة النظر في سـياسـة الأونروا التعليمية في لبنان خاصــة، وأن تسـارع إلى فتح الكثير من المدارس لاسـيما مدارس المرحلة الثانوية حتى تنخفض نسـبة التسرــب والأمية بين صــفوف الشـباب، كما ندعو الحكومة اللبنانية أيضـاً لفتح المجال للاجئين الفلسـطينيين لممارسـة حياتهم اليومية كما سـائر البشرـ، وأن يأخذوا حقوقهم التي تكفلها لهم المواثيق الدولية من حق في العمل والتعليم والتنقل، مثلهم مثل سـائر المواطنين اللبنانيين ودون أن يؤثر ذلك على وضعهم كلاجئين لهم الحق في العودة إلى بلادهم .

8– إن الأمية بدأت بالظهور في صفوف اللاجئين الفلسطينيين لكنها متفشية أكثر بين النساء، فقد وصل معدلها الكلي في الدول الخمس المضيفة إلى 31٪ في مجتمع النساء، ذلك أن (الأولوية المعطاة لنشاطات محو الأمية محدود، فمنذ عام 1950 أوجدت دورة أمية للنساء الفلسطينيات اللاجئات ضمن دورة تعليم خياطة في الوكالة متخصصة ببرامج المرأة، وحتى نهاية 1993 كان عدد النساء اللواتي استفدن من هذه الدورة لا يتجاوز 600 سيدة، وقد تدنت نسبة الأمية بين اللاجئات الفلسطينيات في سوريا إذ بلغت 19٪، في حين بلغت 30٪ بين اللاجئات الفلسطينيات في الأردن لعام 1993) [1]، لأن الأونروا بدأت بتنفيذ برامج محو الأمية بشكل فعال في عام 1987، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت نسبة الأمية (15،9٪ عام 2000، انخفضت إلى 10،2٪ عام 2006، وعلى الرغم من أنها تبقى أكبر من مثيلاتها عند الذكور، إلا أنها أقل من مثيلاتها في مخيمات اللاجئين الأخرى، حيث بلغت 24،4٪ في مخيمات الأردن عام 2000، و20،7٪ في مخيمات سوريا في عام 2006، و29،5٪ في مخيمات لبنان للسنة نفسها) [2].

(1) دور التعليم في تحقيق مفهوم الأمن الشامل / عروب أنور العابد .

(2) معاناة المرأة / ص 74 .

ولا بد من الإشـارة إلى أن ممارسـات قوات الإحتلال الصـهيوني تسـهم في زيادة نسـبة الأمية بين الطلبة عموما والطالبات خاصـة، لأنه خلال العمليات العسـكرية الصهيونية يتم إغلاق المؤسسات التعليمية، كما أن الأهل يمتنعون عن إرسال بناتهم إلى المدارس والجامعات خوفا عليهن، مما يؤدي إلى حرمانهن من التعليم، وبحسـب مركز المعلومات الوطني الفلسـطيني، وخلال انتفاضـة الأقصى- فإن عدد المدارس والجامعات التي تم إغلاقها بأوامر عسـكرية بلغ 12 مدرسـة وجامعة، في حين تم تعطيل الدراسة جراء العدوان الإسرائيلي في 1125 مدرسة ومؤسسة تعليم عالي، وبلغ عدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 359 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة، وحولت 43 مدرسة إلى ثكنات عسكرية، وإن عدد الطلاب الذين استشهدوا برصاص جيش الإحتلال وصل إلى 848 طالب وطالبة من طلبة المدارس والكليات، كما وصـل عدد الطلبة والطالبات والموظفين الذين أصيبوا برصاص الإحتلال إلى 4792 طالب وطالبة وموظف .

9 - إن هناك ترابطاً وثيقاً بين العلم والعمل، فكلما تمكنت المرأة من تلقي العلم وقطعت شـوطاً أكبر في هذا المجال ازدادت فرصـها في شـغل الوظائف أكثر، كما أن حصـولها على الشـهادات العالية – دبلوم متوسـط وأعلى - يتيح لها تولي الوظائف العالية أكثر، فقد بلغت نسـبة النسـاء العاملات في الضـفة الغربية على سـبيل المثال اللواتي أتممن 13 سنة دراسية فأكثر 32،7 ٪ في القطاع الخاص، و84،4 ٪ في القطاع الحكومي، بينما تنخفض نسبة النساء العاملات اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة إلى 6،8٪ في القطاع الخاص، وتنخفض إلى 0،02٪ في القطاع الحكومي، (لمزيد من التفصـيل راجع الجدول 10 بالملحق) .

10– إن منظمة التحرير الفلسـطينية وهي الممثل الشرـعي والوحيد للشـعب العربي الفلسـطيني قد أدركت الدور المهم الذي يلعبه التعليم في توعية اللاجئين، مما ينعكس بشـكل إيجابي على تمسـك هؤلاء اللاجئين بقضـيتهم، لذلك أنشـأت دائرة خـاصـة تهتم بقطـاع التعليم وهي دائرة التربيـة والتعليم العـالي، وكـان من بين اختصاصاتها افتتاح مدارس لأبناء فلسطين لمواجهة النقص في المدارس التي تقيمها وكالة الغوث، وكذلك التنسـيق مع المجلس الأعلى للتربية بقضـايا التعليم الجامعي لأبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها،

ولكن من خلال استعراض واقع التعليم ولاسيما في لبنان، ورغم أن ميزانية منظمة التحرير في بعض الأوقات كانت تفوق ميزانية بعض الدول، إلا أنها لم تقم بالدور المطلوب منها أو على الأقل لم تقم بما كان متوقعاً منها على هذا الصعيد، وذلك لأسباب كثيرة منها التفرد في اتخاذ القرارات، وغياب سياسة التخطيط العلمي، وعدم التزام المعلمين بتدريس الطلبة بانتظام، وهو ما عبر عنه رئيس دائرة التربية والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية د طلال ناجي صراحة حين قال (إن عددا من المعلمين لم يكونوا يحضرون إلى صفوفهم بحجة مهامهم التنظيمية، فطرحت الموضوع أمام اللجنة التنفيذية للمنظمة بالصيغة التالية : إن أي معلم فلسطيني لا يأتي إلى مدرسته أعتبره متآمراً على الطلاب، ومتآمراً على القضية الوطنية الفلسطينية، لأنه يتسبب في تجهيل الطلاب، وقد أخذت قراراً من اللجنة التنفيذية بمعاقبة كل معلم لا يؤدي عمله) [1]، هذا بالإضافة إلى الالتباس في فهم حقيقة النضال، وقصره على النضال العسكري فقط ، حيث كانت المنظمات — مع بعض التفاوت فيما بينها — تقبل متطوعين من الشباب صغار السن مما ولدَّ – وفي لبنان بشكل خاص – جيش من المقاتلين الأميين أو شبه الأميين،

(1) د طلال ناجي ،في الخيمة الأخرى – صفحات من الذاكرة، دار الرواد،بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004، ص 273 .

لذلك لم يتم افتتاح إلا عدد قليل جداً من المدارس خاصة لأبناء الشهداء في لبنان و سوريا، أما البعثات الجامعية فقد كانت المزاجية هي المسيطرة على طريقة توزيعها، وفي كثير من الأحيان كان للمحسوبية الدور الأكبر في تحديد الطلبة المبعوثين، مع الإشارة إلى أن الطالبات الفلسطينيات لم يكن لهن نصيب كبير في هذه البعثات بسبب خشية الأهل من تغريبهن، أما في الجامعات العربية فكان لهن حصة لكنا لم نعثر على إحصاءات حول أعدادهن، وعلى صعيد المنظمات الفلسطينية فقد استطاعت هذه المنظمات الحصول من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت على بعثات للدراسة في جامعات تلك الدول، كانت تخصص معظمها لعناصرها وكذلك لطلبة من غير كوادرها، ولكن هذه المنظمات للأسف لم تستثمر قدرات هؤلاء الخريجين أو توظفها في الإطار المناسب لها – إلا فيما ندر- لأنها لم تكن تطالب المبعوثين بأي التزامات مقابل تامين هذه البعثات لهم، مما أضاع الفرص الكثيرة على هذه المنظمات لتأمين موارد مالية من هؤلاء الكفاءات، كان يمكن أن تستثمرها في تنفيذ برامجها مما كان قد يغنيها عن التبرعات الخارجية .

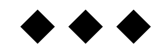
11- إن الأونروا ظلت منسجمة مع الأهداف التي حددتها لنفسها والمتمثلة في تأهيل وتدريب وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من أجل منحهم فرصاً أكبر للعمل مما يمكن في مرحلة لاحقة من توطينهم حيث يعملون، ولهذا فقد ركزت كما رأينا في تقريرها المشار إليه سابقاً على (التدريب المهني لإعداد الشبان لفرص العمل الذي كانت تتوافر في البلدان المضيفة وفي البلدان العربية المنتجة للنفط، ..ولهذا ركزت على أن يتمتع خريجو هذه المراكز بفرص توظيف عالية في الدول المضيفة ودول الخليج العربي)[1].

ومن هنا نفهم لم تلتفت للتعليم الجامعي، وقصرت تركيزها على التعليم الأساسي والمهني، وبذلك نفهم لمَ لم يتجاوزعدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والذين تتكفل الأونروا بنفقاتهم الألف طالب و طالبة، و لماذا ظلت أعدادهم تتناقص باستمرار حتى وصل في عام 2002 إلى مائتي طالب فقط، بينما كان عدد الطلبة في الأقسام المهنية ما يقارب خمسة آلاف طالب، ومن هنا نتفهم أيضاً لماذا كان الجانب الأكبر من ميزانية الأونروا يُرصد لقطاع التعليم، مع أن قطاع الصحة على سبيل المثال يخدم شريحة أكبر من أعداد الطلبة، ولكن رغم ذلك ظلت ميزانيته أقل من ميزانية التعليم كما يوضح الجدول التالي :

(1) مقتبس من تقرير الأونروا / أكثر من نصف قرن في خدمة اللاجئين الفلسطينيين تاريخ / 25 /4/ 2001.

القطاع / سنة	2001	2002
التعليم	166،650	172،255
الصحة	54،356	58،911
الخدمات الاجتماعية	31،365	33،630

فهل يمكن أن يؤشر كل هذا للأهداف والغايات التي من أجلها سـارع المجتمع الدولي لتأسـيس الأونروا، ولماذا أصر في مرحلة لاحقة على عدم إلحاق اللاجئين الفلسطينيين بالمفوضية العامة لشؤون اللاجئين ؟



الفصل الرابع المرأة الفلسطينية

والخدمات الاجتماعية

المرأة الفلسطينية
والخدمات الاجتماعية

إن الهجرة القسرية التي تعرض لها الفلسطينيون، والتي رمت بهم إلى المخيمات جعلت المجتمع الدولي يسارع لتأسيس الأونروا من أجل مساعدتهم على تخطي هذه الأزمة، عبر تقديم مساعدات عاجلة تبقيهم على قيد الحياة، ولهذه الغاية فقد تبنت الأونروا برنامجاً خاصاً لقطاع الخدمات والإغاثة الاجتماعية، يهدف إلى توفير المساعدة والإغاثة للعائلات التي لا تستطيع أو لا تتمكن من تلبية احتياجاتها الأساسية، سواء كان ذلك على مستوى تأمين الغذاء أو السكن اللائق، خاصة أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا يعانون من وضع يفتقد إلى أدنى مقومات الحياة، في مخيمات يتكدس فيها العشرات من العائلات لا يفصل بينهم سوى قطع قماش رقيقة «شراشف» لا تحجب صوتاً ولا حركة، مما لا يدع مجالاً للخصوصيات العائلية، وكان هذا البرنامج يشمل توفير المواد الغذائية الشهرية، كما يشمل المساعدة في إصلاح المساكن– بعد أن تحولت الخيام إلى بيوت من طين ومن ثم من الاسمنت – لكن بدءاً من عام 1982 توقفت الأونروا عن توزيع الحصص الغذائية على جميع اللاجئين المسجلين، وبدأت في التركيز على اللاجئين الذين هم في أشد الحاجة للمساعدة أي حالات العسر الشديد، والأونروا

تعتبر الأساس لاعتماد الأسرة كحالة عسر شديد هو عدم وجود ذكر راشد ولائق طبياً لكسب العيش) [1]، والجدول التالي يوضح نسبة العسر في مناطق الأونروا:

الإقليم	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
النسبة	2،57٪	6٪	8،7٪	10،47٪	6،41٪	5،72 ٪

و هدف هذا البر نامج هو (توفير ا لحد الأدنى من متطلبات الغذاء والسكن وتقديم المعونات المالية في الحالات الصعبة، والتي تشكل حوالي 6 ٪ من إجمالي اللاجئين المسجلين عام 2000، ويوجد في لبنان أعلى نسبة من العسر الشديد لأن 60٪ من مجموع اللاجئين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، و لذلك فإن حوالي 11٪ من اللاجئين في لبنان يستفيدون من برامج حالات العسر الشديد، بينما الأردن لديها النسبة الأدنى فهي تبلغ حوالي 3٪ كما رأينا.

(1) فتحي كليب، دائرة الحرمان- نظرة على تقديمات الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، شركة دار التقدم للصحافة، الطبعة الأولى،آب، 1997، ص 60.

وفي قطاع غزة حيث يتفشى الفقر الشديد بين السكان، فقد واصلت الأونروا والجمعيات الخيرية والمنظمات الإنسانية من داخل وخارج قطاع غزة تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للأكثر احتياجا من اللاجئين، وهم المعدمون والعجزة، والمصابون بالعمى، أو الامراض المزمنة كالصم والمعوقين، وغيرهم من الذين لا يستطيعون القيام بأي عمل بسبب عاهة ما، وتقدم لهم المساعدات المالية المتواضعة والملابس والبطانيات والوقود والمواد الغذائية)[1]، أما قيمة هذه المعونات فتقدر بحوالي 135 دولار للشخص الواحد في السنة)[2]، والجدول التالي يوضح ميزانية الخدمات الاجتماعية والإغاثة :

الميزانية بملايين الدولارات	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	الإجمالي
عام / 2001	5،643	4،884	11،001	5،954	3،214	30،696
عام / 2002	6،195	4،982	11،748	6،403	3،604	32،932

(1) موسوعة المخيمات / 2 / ص 28.

(2) مقتبس من تقرير الأونروا / أكثر من نصف قرن في خدمة اللاجئين الفلسطينيين تاريخ 25/ 4/ 2001.

ورغم أن الجدول يُظهر ارتفاعاً في ميزانية الخدمات الاجتماعية، إلا أن الدراسات تشير إلى أنها في تناقصٍ مستمر إذا ما قورنت بمجمل ميزانية الأونروا، مما يجعل اللاجؤون وخاصة أولئك الذين صنفتهم الأونروا بأنهم يعانون العسر الشديد يعيشون ظروفاً اقتصادية صعبة جداً، فاللاجئون في لبنان مثلاً يعانون ظروفاً معيشية صعبة جداً، ومنها أنه (منذ نكبة 1948 وحتى الآن بقيت المخيمات الفلسطينية على المساحة الجغرافية ذاتها التي تم الاتفاق عليها بين الأونروا والدولة اللبنانية، حيث لا يسمح للاجئين بالتوسع العمراني الأفقي، لذلك يأخذ البناء الطابع العمودي الذي عادة ما يكون له تداعيات اجتماعية ونفسية وصحية كبيرة، ومع بسط السلطة التشريعية نفوذها على الأراضي اللبنانية كافة سنة 1991، أصدرت السلطات اللبنانية توجيهات واضحة إلى الأونروا بمنع إعمار وترميم البنى التحتية والمساكن في مخيمات اللاجئين وخصوصا في بيروت، مع أن عدد السكان ارتفع بنسبة تزيد عن 300٪) [1]، وفي ظل حرمانهم من العمل والتعليم والعلاج – فإن غالبيتهم في حاجة ماسة للمساعدة ، ولكن الميزانية المرصودة لمساعدة هذه الفئات كانت تتناقص من عام إلى عام إذا ما قورنت بمجمل الميزانية المقررة للأونروا، وإذا كنا نتحدث عن اللاجئين في مخيمات لبنان، إلا أن أوضاع اللاجئين في المناطق الأخرى وإن كانت ليست بهذا السوء،

(1) أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان / د محسن صالح / ص 40.

إلا أنها تشـبه في بعض الجوانب ما يحصـل في لبنان، لذا فإن تقليص الأونروا لميزانيتها في الوقت الذي ازداد فيه عدد اللاجئين وتزايدت حاجتهم للمساعدة والعون يعتبر أمراً غير مبرر، لكنها لم تعمد للبحث عن حلول جدية لهذه المشكلة من قبيل زيادة الميزانية، بل وجدت هذا الحل في تقليص عدد المستفيدين من خدماتها، ففي عام 1996 على سبيل المثال تناقص عدد المستفيدين من 35382 ليصبح 34815، والأونروا تعترف بهذا الواقع السيء، وتُقر بحاجة اللاجئين للمساعدة، وتعلن نسباً للعسر الشديد الذي يعانيه اللاجؤون، تتطابق مع تعريفها ومفهومها للعسر، والذي يغفل حاجة الكثيرين من هؤلاء اللاجئين للمساعدة، لكن على الأرض لم تأتِ بأي حل لمساعدتهم .

ويعكس مسح أجرته الوكالة عام 1992 للاجئين في لبنان أن 60 ٪ يعيشون تحت خط الفقر، وأن 36٪ منهم غير قادرين على توفير أي نوع من الدخل ويحتاجون إلى إعالة، وقد ارتفعت نسبتهم في العام 1995 استنادا إلى تقرير الوكالة نفسه إلى 40٪، في الوقت الذي أشارت فيه الإحصاءات إلى تناقص عدد المستفيدين من البرنامج في لبنان عام 1996 من 35382 مستفيد إلى 34815 مستفيد، هذا رغم وجود الكثير من العائلات التي لا تستطيع تأمين أي عمل يؤمن احتياجاتها .

أما في الضفة الغربية وصلت حالات العسر الجديد خلال الانتفاضة الأولى إلى 24210 حالات، وذلك بسبب زيادة عدد الشهداء والمبعدين والمعتقلين من سكان المخيمات، ومن البديهي أن هذا الواقع السيء ستتحمل المرأة أعباءه بشكل خاص، فهي المتضرر الأول من تقليص الخدمات الاجتماعية، لأنه سينعكس على وضعها الاقتصادي الذي لا شك سيصبح متدهوراً، إضافة إلى الآثار النفسية الصعبة التي يتوجب عليها تحملها، نتيجة معاناة الزوج أو الأخ أو الأب الذي ينفق عليها، نتيجة لفقد عمله ومورده المادي، مما يجعلها الضحية الأولى لهذا الوضع، فعليها أولاً تحمل الفقر والحرمان الناتج عن عدم كفاية الدخل وعدم وجود مساعدات من الأونروا أو المؤسسات الأخرى، وثانياً لأنه يتوجب عليها تحمل العنف الأسري الذي ستتعرض له نتيجة معاناة الأزواج والآباء، وأخيراً لأنها وبصفتها الأم والزوجة والأخت فلا بد أن تؤثر عائلتها على نفسها، فكثيراً ما تتنازل عن لقمة العيش وتقدمها عن طيب خاطر لأحد أفراد عائلتها، مما يجعلها فريسة سهلة للجوع والمرض ولسوء التغذية .

وفي التفاتة من الأونروا لتحسين الوضع الاجتماعي والإقتصادي المتدهور للمرأة، والذي يؤدي تحسنه إلى تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة ككل، فقد سعت إلى إنشاء مراكز تدريب للمرأة، وقد كانت هذه المراكز محدودة حتى عام1987، لكن منذ عام 1990 تمَّ إنشاء قسم خاص للخدمات الاجتماعية، تركزت أهدافه على ضرورة تطوير مفهوم الاعتماد على الذات، وتحقيقاً لهذه الغاية أُسست مراكز لمكافحة الفقر، وأخرى للعناية بشؤون المرأة والتنمية، ومراكز لإعادة تأهيل ودمج المعاقين، ومراكز للشباب، ومراكز تطوير المهارات القيادية، وفي عام 2000 تمكن البرنامج من الاستجابة لاحتياجات 1800 امرأة من مختلف الأعمار، ويبلغ عدد مراكز البرامج النسائية حوالي 70 مركز مهمتها تسهيل مشاركة المرأة في المشاريع الاقتصادية المجدية، وأهم الفعاليات التي تقدمها للمرأة برامج محو الأمية، وبرامج للتوعية القانونية، والتثقيف الصحي، وتربية الطفل، واللياقة الصحية، وتصفيف الشعر، كما صارت هذه المراكز تقوم بعقد اللقاءات العامة التي يتم من خلالها مناقشة قضايا تخص المرأة، ومنذ عام 1991 بدأت الأونروا بتقديم الدعم المالي والفني لهذه المراكز، لكن في ما بعد اقتصر تمويلها على تسعة مراكز فقط، وفي النهاية أصبحت 8 مراكز تتمتع بتمويل ذاتي، و54 مركز حققت استدامة مالية جزئية، وتتوزع هذه المراكز كما في الجدول التالي :

الإقليم	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
مراكز النساء	21	15	10	10	15	71

أما بالنسبة لمراكز الشباب والتي يُفترض أنها توفر المرافق الرياضية والترفيهية للشباب والشابات، فقد بدأت الأونروا تأسيس هذه المراكز منذ عام 1959، حيث بلغ عددها 27 مركزاً، ويستفيد من خدماتها أكثر من 12000 شاب، وتتوزع هذه المراكز كما يلي :

الإقليم	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
مراكز الشباب	0	18	8	1	0	27

لكن الأونروا لم تعمل على إنشاء مراكز للشابات، مما حرمهن من وسائل الترفيه، ومن النشاطات التي توفرها تلك المراكز، ونفس الأمر ينطبق على مراكز التأهيل المجتمعي التي تقتصر خدماتها على الذكور أيضاً، إذ يستفيد منها 6700 شخص بين طفل وبالغ، وتتمثل هذه الخدمات في إقامة فصول للأطفال الذين يعانون من الشلل الدماغي والعلاج الطبيعي، والمعاقين ذهنياً، وخدمات للمعاقين بصرياً، مع ملاحظة أن هذه المراكز لا تتلقى دعماً مالياً بل تعتمد على التمويل الذاتي، وتتوزع هذه المراكز كما يلي :

الإقليم	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا	المجموع
مراكز تأهيل المجتمعي	10	13	7	1	5	36

وفي محاولة للحد من الفقر بين صفوف النساء في مناطق السلطة الفلسطينية، فقد اعتمدت الأونروا برنامجاً لإقراض المجموعات العاملة في المشروعات الصغيرة، أو النساء اللواتي يمتلكن مشروعات صغيرة، وحتى نهاية تموز 2000 قدم هذا البرنامج 13999 قرضاً قيمتها 1،026 مليون دولار، استفادت منه 4977 امرأة من قطاع غزة، لأن هذا البرنامج يقتصر على منطقتين فقط من مناطق عمل الأونروا كما ذكرنا وهما الضفة الغربية وقطاع غزة، كما اعتمدت الأونروا ومنذ عام 1991 برنامجا بعنوان إدارة الدخل / القروض البسيطة والمشاريع الصغيرة، وقد استفاد منه 6076 فرداً و4977 امرأة، كما يقوم هذا البرنامج بالتدريب على تأسيس المشاريع، فنفذ لهذه الغاية أربعين دورة استفاد منها 810 مشاركين، والجدول التالي يبين عدد القروض وقيمتها :

إجمالي عدد القروض	إجمالي قيمة القروض
2318	9621657
7080	16046107
17534	27584425
26757	38693247
35568	44312727

ويلاحظ من الجداول السابقة ازدياد نسبة الإقبال على هذه القروض ولا سيما في قطاع غزة، حيث ازداد عدد المقترضين من ألفي مقترض تقريباً في عام 1996، لتتجاوز الثمانية وعشرين ألف خلال خمس سنوات فقط ، مما يشير إلى حالة الفقر والعوز الشديدين التي يعاني منها قطاع غزة خاصة والمواطنون في مناطق السلطة بشكل عام، فهم يسارعون للإقتراض لتحسين أوضاعهم، لكنهم سرعان ما يعجزون عن سداد هذه القروض، لاسيما أن الممارسات الصهيونية المفروضة على القطاع من حصار اقتصادي وتجويع، تسهم في زيادة الفقر والعوز بينهم وتزيد في أعداد هؤلاء المحتاجين ، مما يستدعي خطة عاجلة لمواجهة هذا الواقع وتحسين أحوال المواطنين وخاصة النساء، راجع الجدول رقم 11 في الملحق .

لقد آلَ حال الفلسطينيون إلى ما رأينا وهم الذين كانوا في عام 1948 في بحبوحة من العيش في وطنهم، يزرعون ويحصـــدون ويربون المواشي ويعصر ــون الزيتون، ولكن لما بدأت تظهر فئات بحاجة للدعم مثل الأيتام نتيجة الوضــع الخاص في فلسـطين منذ القرن العشر ين، حين اضـطروا لحمل السـلاح وخوض المعارك ضـد الإحتلال البريطاني والوجود الصـــهيوني، مما خلّف عدداً كبيراً من الأيتام، فإنهم سارعوا إلى مد يد العون لنجدة أبنائهم، ولإدراك المرأة بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في تطوير مجتمعها والتخفيف من المآسي التي يتعرض لها أبناء شـعبها وخاصـة الأيتام، فقد شـــاركت في تأســيس دور للأيتام للتخفيف من آلامهم، وقد كان عدد هذه الدور في فلســطين قبل عام 1930 أربعة دور فقط، إلا أنها ازدادت بسر ــعة خلال ثورة 1936– 1937 وما تبعها من مجازر لتصــبح في عام 1967 ثمانية عشر داراً في منطقتي الضفة والقطاع فقط موزعة كما يلي :

اسم الدار	الجهة المسؤولة	مركزها	تاريخ التأسيس
دار اليتيمات	الاتحاد النسائي العربي	نابلس	1952
دار حضانة أبناء الشهداء والأيتام	جمعية رعاية الطفولة والأمومة النسائية	نابلس	1966
دار حضانة أبناءالشهداء	جمعية البر بأبناء الشهداء	أريحا	1952
مدرسة دار الأيتام الإسلامية	الأوقاف الإسلامية	القدس	1921
البيت الخيري للأيتام	الجمعية الخيرية الإسلامية	الخليل	1961

هذا بالإضافة إلى (ثلاثة عشر دار حضانة تتبع لمستقلين في مناطق غزة وبيت لحم وأبو ديس والقدس ورام الله وطولكرم، تأسست ما بين عامي 1893– 1965 ويقدر عدد الأيتام الذين يستفيدون من خدمات هذه الدور بنحو 4000 يتيم، يقيم حوالي 1500 منهم في أقسام داخلية، حيث يتوفر لهم المأوى والملبس والغذاء والعناية الصحية والتعليم بمراحله المختلفة من الروضة حتى الدراسة الجامعية) [1]، ولما حصلت النكبة لم تتخلَّ المرأة الفلسطينية عن واجبها تجاه هذه الفئة، فقد نفذ إتحاد المرأة الفلسطينية في لبنان بحسب تقرير أعده في عام 2005 برنامجاً للرعاية الاجتماعية في المخيمات استفاد منه حوالي أربعة آلاف يتيم ومسن وأرملة .

لقد اضطرت المرأة الفلسطينية لأخذ دور الرجل خاصة في المجال الاجتماعي، وهذا أمر طبيعي لأن الكثير من الأزواج والآباء قد اعتقلوا أو أصيبوا أو استشهدوا خلال المواجهات مع الإحتلال، أو منعوا من العمل بسبب ممارسات الاحتلال، كل ذلك جعل المرأة الفلسطينية بحاجة ماسة لتأمين لقمة عيش لعائلتها، فصارت تبحث عن العمل، وحين تعجزعن إيجاده تصبح مضطرة للبحث عن المؤسسات التي يمكن أن تمدَّ لها يد المساعدة، وتسبب هذا الجهد الكبير الذي تعرضت له المرأة اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا بمشاكل نفسية كثيرة،

(1) الموسوعة الفلسطينية – ج 1/ ص330.

مما اضطر الأونروا لإنشاء 15 مركز لمساعدة النساء على مواجهة هذه المشاكل في الضفة الغربية في آيار 1989)[1] خلال الإنتفاضة الأولى .

ولم تترك المرأة الفلسطينية العمل الاجتماعي للأونروا فقط، بل باشرت بنفسها هذا العمل فأنشأت الجمعيات والإتحادات، إضافة إلى دور الأيتام كما بينا، وبرز في هذا المجال رائدات يُشار لهن بالبنان، عملن على رفع مستوى أخواتهن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومن هؤلاء الرائدات في مجال الحركة النسائية زليخة الشهابي، ولدت في مدينة القدس سنة 1903، وهي أول من نظمت مؤتمراً نسائياً فلسطينياً في مدينة القدس عام 1929، وقد أسست الإتحاد النسائي الفلسطيني في القدس، وفي عام 1950 أنشأت مركزاً لرعاية الأطفال وآخر للعناية بالحوامل.

وقد أصبحت رئيسة اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس عام 1959منذ تأسيسه، وكذلك عندليب أحمد العمد 1869- 1979، التي عملت في عام 1945على تأسيس الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني في مدينة نابلس، وقد شغلت العديد من المناصب منها مديرة للمدرسة المهنية الخيرية للخياطة والتفصيل عام 1931، ورئيسة جمعية الاتحاد النسائي العربي بنابلس مدة 31 عاما (1948- 1979)، ورئيس الاتحاد اللوائي للجمعيات الخيرية بلواء نابلس منذ 1959 ولمدة 18عاما، كما شغلت منصب رئيسة النادي الثقافي الرياضي فرع جمعية الاتحاد النسائي، وهي عضو في جمعية المقاصد الخيرية بالقدس،

(1) موسوعة المخيمات / ج 1/ ص 31.

وهناك الكثير من الرائدات في مجال العمل النسوي أمثال كاترين سكسك (1894-1973) عملت في عام 1924على تأسيس جمعية أسمتها حاملات الطيب، وكذلك إليزابيث ناصر (1909-1988) التي عملت عام 1948 مديرة للشؤون الاجتماعية في منطقة القدس حتى 1965.

وفي عام 1952 أسست مدرسة روضة الزهور، وهي مؤسسة تربوية وعلمية لأبناء المحتاجين، ومنهن بديعة خوري سلامة (1980-1894)، وحلوة جقمان 1913 أسست الاتحاد النسائي العربي في مدينة بيت لحم 1947 ونادي الاتحاد العائلي سنة 1969، وجمعية الرعاة الخيرية للإسكان عام 1960، وهند طاهر الحسيني 1916، وعصام حمدي الحسيني 1918، وعصام عبد الهادي 1928، و سمية خليل، ويسرى البربري 1923، وليديا الأعرج، و سارة حنون، وفايزة عبد الحميد، وأخريات كثيرات ممن لا يتسع المجال لذكرهن .

وكما أبدعت المرأة الفلسطينية في النضال السياسي والنسوي، فقد أبدعت في مجالات أخرى غير السياسة، فدخلت عالم الأدب والشعر والتأليف والتأريخ، وتركت بصمة واضحة في هذه المجالات، ومن هؤلاء المبدعات فدوى طوقان وهي شاعرة فلسطينية مواليد نابلس عام 1917.

وسميرة عزام كاتبة قصة، وسلمى الخضراء الجيوسي وهي شاعرة وباحثة وناقدة ومن أعمالها الشعرية الخرطوم، والمرأة، وبغداديات، ووحدنا الثلاثة، وكذلك الشاعرة سلافة حجاوي من مواليد عام 1934 من أعمالها الشعرية سفن الرحيل، بلا عنوان، الحكم بالإعدام، وكذلك الشاعرة ليلى السايح من مواليد عام 1936، ومن أعمالها الشعرية انتظر قلقي، واللحظة المؤجلة دائما، ومنهن أيضاً الشاعرة والكاتبة مي الصايغ من مواليد غزة عام 1940، والشاعرة سعادة سوداح من مواليد عام 1952 ومن أعمالها الشعرية خاتم، ويداك، ونبوءة، ولا ننسى إسهامات الدكتورة خيرية قاسمية التي غدت مرجعاً في الدراسات التاريخية، وكذلك بيان نويهض الحوت، وماري حنا، وزهيرة كمال، وروحية القليني، ومريم أبو دقة .



الفصل الخامس

مساهمة المرأة الفلسطينية في القطاع الصحي

مساهمة المرأة
الفلسطينية في القطاع الصحي

لما اضطر الفلسطينيون إلى الهجرة من بلادهم عانوا ظروفاً صحية في غاية السوء، فإضافة لحرمانهم من السكن المناسب، والماء النظيف، والغذاء المتوازن، فقد انتشرت بينهم الأوبئة الأمراض المعدية نتيجة نقص أقل متطلبات الصحة العامة، بحيث انطبق عليهم قول الشاعر:

الموت يزرع بينهم آفاته ويلمُ غلة زرعه عزريل

لاسيما وأن بيوتهم كانت عبارة عن خيام تكتظ بساكنيها ولا تتوفر فيها أقل متطلبات الحياة الكريمة، تحولت بعد حين من الزمن إلى غرف من الطين ومن ثمَّ من اسمنت، وقد كان (المعيار المستخدم لدى الأونروا هو غرفة واحدة مساحة أرضها عشرة أمتار مربعة لكل عائلة بغض النظر عن حجم العائلة، وأدت زيادة السكان التي ترتب عليها قيام اللاجئين بإنشاءات إضافية إلى زوال الكثير من المساحات المكشوفة) [1]، ولكن ظلت المخيمات وإلى وقت قريب تعاني من ظروف صحية سيئة،

(1) مقتبس من تقرير الأونروا / أكثر من نصف قرن في خدمة اللاجئين الفلسطينيين تاريخ 25/4/2001.

ولا زال بعضها مثل مخيمات لبنان وحتى الوقت الحالي تعاني ظروفاً صحية وبيئية سيئة لا يمكن التصديق أنها يمكن أن توجد في القرن الحادي والعشرين، كالحمامات العامة والمراحيض المشتركة وعدم وجود شبكات للصرف الصحي، لقد شكلت المخيمات التي تُنشأ في أماكن بعيدة عن التجمعات السكانية آنذاك عبئاً على الدول المضيفة لأن الميزانيات المرصودة للصحة في بلاد اللجوء كانت منخفضة .

وقد سعت الأونروا للتخفيف من هذه المعاناة، فبدأت بتنفيذ برنامج صحي في أماكن تواجدها، (ففي عام 1950 ضمَّ الكادر الطبي 1444 موظف منهم 75 طبيب، و7 أطباء أسنان، و248 ممرضة وقابلة، وكانت كلفة البرنامج نحو 3 ملايين دينار أردني) [1].

ومن الواضح أن هذا الكادر لا يمكن أن يلبي حاجات اللاجئين المسجلين لدى الأونروا والبالغ عددهم ما يقارب ثلاثة أرباع المليون، ولكن في ما بعد بدأت هذه الخدمات بالتحسن، فصارت الأونروا تُقدم وجبات غذائية، وتوزع حبوب زيت السمك على الأطفال والحوامل والمرضعات ومرضى السل، واعتباراً من عام 1954 بدأت بتطبيق برنامج التلقيح الموسع للأطفال، للوقاية من أمراض الخناق والكزاز والسعال الديكي والجدري والسل،

(1) جلة الأونروا – خدمة وهدف، فصلية وكالة الغوث الدولية، العدد الثاني، آب، 2000 .

وفيما بعد أُنشئت برامج للصحة المدرسية كانت تتولى الإشراف على طلبة المدارس وتقوم بحملات التطعيم، ولعل من الإنصاف أن نشير إلى أن الأونروا قد نجحت في استئصال الملاريا من مناطق عملها خلال الفترة بين عامي 1950 — 1959، وفيما بعد أُنشأت دائرة للصحة في الأونروا أصبحت هذه البرامج تتبع لها وليس للشؤون الاجتماعية، وبدءاً من عام 1964 بدأت بإسناد الوظائف الأساسية في قسم الصحة لكوادر محلية بدلاً من موظفين دوليين، بما في ذلك رؤساء الدوائر الصحية ورئيسات الممرضات في الإقليم، أما بالنسبة للميزانية المخصصة لقطاع الصحة فهي كما في الجدول التالي :

الميزانية بملايين الدولارات	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة	غزة
2001	11068	9372	4666	12208	16404
2002	11026	11463	6633	13410	16764

*** من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على القطاع الصحي ما يلي :**

1- قلة هذه الميزانية إذا ما قورنت بعدد اللاجئين المتزايد باستمرار، ووالمترافق مع فقر شديد، وارتفاع أسعار الدواء والعلاج وأجور الأطباء، ولاسيما إذا قورنت بالميزانية المخصصة للتعليم، فإذا أخذنا ميزانية عام 2002على سبيل المثال نرى الفرق واضحاً بين الإثنتين، والتي يوضحها الجدول التالي :

الميزانية	عام	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة	غزة
التعليم	2002	49487	24378	12422	26963	57077
الصحة	2002	11026	11463	6633	13410	16764

وبمقارنة بسيطة مع الميزانيتين نرى أن المبلغ الذي رُصد للتعليم في لبنان وسوريا والضفة الغربية بلغ ضعف ما رُصد للصحة، وهي في باقي الأقاليم تزيد عن أربعة أضعاف المقررة للصحة، مع أن الفئة التي يتوجه إليها القطاع الصحي بخدماته تزيد كثيراً عن تلك المستهدفة في التعليم، فهي تضم إضافة للطلاب الذين لهم ترصد ميزانية التعليم، النساء والحوامل والأطفال تحت سن الدراسة والشيوخ والرجال، وكذلك تقدم للطلاب برامج صحية خاصة بهم كالتطعيم والتغذية والعلاج .

2- أسهم تقليص ميزانية الأونروا والذي تسبب في تقليص الخدمات التي تقدمها للاجئين في (تدني مستوى الخدمات الصحية، وبرز هذا الهبوط في مجال توفير التطعيم الروتيني للأطفال حديثي الولادة، ونقص خدمات الإرشاد الصحي، والاهتمام بالحمل والولادة ومرحلة الطفولة، أو من خلال تحسين مصادر مياه الشرب، وتحسين شبكة المجاري والتخلص من النفايات بانتظام ، أو مكافحة الحشرات والقوارض، وبشكل خاص في مخيمات قطاع غزة)[1].

(1) موسوعة المخيمات الفلسطينية / ج 2 / قطاع غزة / لبيب عبد السلام قدسية/ ط 1 / 1992/ ص 38.

3- لابد من التوقف أمام القول الذي ورد في تقرير الأونروا / أكثر من نصف قرن في خدمة اللاجئين، من أن عدد المرضى المراجعين لمراكزها الصحية قد تراجع من 600000 مراجع، إلى 150000 عام 1999، على الرغم من تزايد عدد اللاجئين، و هذا الأمر وإن كان إيجابياً في حد ذاته، ويمكن أن يعكس تحسناً في الوضع الصحي، إلا أنه لا يعكس الحقيقة التي تود الأونروا الترويج لها من أن هذا التراجع في أعداد المراجعين يعود لتحسن الوضع الصحي للاجئين، لأنه من الممكن أن يكون تناقص العدد بسبب تحول الكثير من اللاجئين لاسيما في سوريا والأردن والذين يشكلون أكثر من نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، لتلقي العلاج في المراكز والمستشفيات التابعة للدولة في هذين البلدين، لأن التداوي فيهما متاح للقاطنين فيهما بكل يسر، ولاسيما اللاجئين في سوريا الذين يُعاملون نفس معاملة المواطنين السوريين من حيث تلقيهم العلاج في المراكز الصحية والمستشفيات من غير تحمل أية أعباء مادية.

وفي الأردن مُنح الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات تأميناً صحياً شاملاً ومجانياً وصار بإمكانهم تلقي العلاج دون أي مقابل، وخلال كتابة هذا البحث تم منح تأمين صحي لكل المواطنين الذين لديهم رقم وطني ومعظم الفلسطينيون في الأردن يحملون الرقم الوطني، مما أدى إلى أن يتوقف الأهل عن التردد إلى مراكز الأونروا لمعالجة أنفسهم وأبنائهم،

خاصـــة أن تلك المراكز قليلة العدد، وبعيدة عن مناطق ســكن الكثيرين من اللاجئين الذين تركوا المخيمات وســكنوا في المدن، وهي دائمة الاكتظاظ بحيث يضــطر المراجع للانتظار ســاعات طويلة حتى يأتي دوره، إضــافة إلى أن الكثير من العلاجات غير متوفرة مما يجبر المراجعين على شرائها على حســابهم، وإذا أضــفنا إلى هذه الأســباب غياب الحوافز التي كانت تقدمها الأونروا للأطفال حديثي الولادة، مثل المواد التموينية وغيرها والتي تتوقف عن تقديمها بعد بلوغ الطفل الســنتين من عمره، لأدركنا الســبب الحقيقي الذي يجعل الأعداد تتناقص، والجدول التالي يؤكد ما سبق وأشرنا إليه :

	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا
الرضع تحت عام واحد	25805	10713	24006	4435	7985
٪ للزيارات المنتظمة لهم	٪ 83	٪ 92	٪ 99	٪ 94	٪ 86
الأطفال من 2 إلى 3 سنوات	24174	10158	22486	4427	7005
للزيارات المنتظمة لهم	٪40	٪64	٪43	٪79	٪69

ومن الجدول الســـابق نرى أن معدل زيارات الأطفال لمراكز الأونروا تقل إلى ما يقارب النصف تقريباً في الأردن، بينما تحافظ في لبنان وبسبب وضع اللاجئين هناك على ارتفاعها .

4- إن نسبة المراكز التي تقدم خدماتها للمرأة قليلة جداً، لا سيما أن عدد النساء كبير ويشكل نصف عدد اللاجئين تقريباً، ففي استعراض للجدول التالي الذي يبين عدد المراكز المعتمدة لدى الأونروا لتقديم خدماتها، نرى قلة عدد مراكز الأمومة، وعدم وجود عيادات نسائية، وغياب مشافي للولادة :

عام 2002	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة	غزة
عدد المراكز الصحية	23	25	23	34	17
عدد موظفي الصحة	906	536	448	715	987
مراكز خدمات صحة أسنان	23	17	13	21	23
مراكز خدمات رعاية الأم والطفل	23	25	17	34	14
مركز خدمة مرضى السكري والضغط	17	24	23	34	13
مراكز تقدم خدمات مخبرية	23	15	19	25	13
الإجمالي الكلي للمراجعين	1905997	838415	984612	1032958	2401074

ويتضـــح من الجدول أن قطاع غزة مثلاً حيث الكثافة الســكانية كبيرة، وحيث النساء تشكل نصف عدد الرجال تقريباً، فإن ثلاثة وعشرين مركزاً لخدمات رعاية صــحة الأم لا يمكن أن تلبي احتياجات هذا العدد الكبير منهن، لأنه وبشــكل آخر فإن كل مركز تراجعه ما يقارب واحد وعشرين ألف سيدة في الشهر، وبمعدل 800 سـيدة في اليوم إذا اسـتبعدنا أيام العطل، فهل يمكن لطاقم طبي قليل عدده أن يقدم الخدمات المثلى لهؤلاء المراجعات، وهل ســيتمكن من تشــخيص حالاتهن بشــكل دقيق- ولو حرص على ذلـك - والوقـت المتـاح نظريـاً لكـل مراجعـة لا يتجـاوز الدقيقتين؟

5- يظهر من الجدول الســايق أنه لا توجد ضــوابط محددة للطريقة التي يتم بها توزيع تلك المراكزعلى مناطق عمل الأونروا، بل لعل المزاجية هي التي تحدد هذه الكيفية، ففي مناطق الســلطة الفلســطينية على ســبيل المثال، نرى أن عدد المراكز الموجودة في الضـفة الغربية يزيد على ضـعف المراكز المعتمدة في غزة مع أن المنطقتين تكاد تكونان متقاربتين في عدد السـكان، أما في لبنان حيث لا يتمكن اللاجؤون من التداوي في مراكز ومشــافي الدولة، ولا يتمكنون من التوجه للعيادات والمشــافي الخاصــة بســبب فقرهم، وارتفاع أجورهذه المشــافي، وارتفاع كشــفية الأطباء، فإن افتتاح خمس وعشرــين مركزاً عاماً ومثلهم لرعاية الأم والطفل، لا يمكن أن تفي بحاجة اللاجئين المتزايدة للعلاج،

مما يستلزم رصد ميزانيات إضافية لتغطية حاجات اللاجئين، لكن ما يجري على أرض الواقع مختلف تماماً، لأن الأونروا تعمد إلى تخفيض الميزانيات بدل زيادتها، فإذا تتبعنا ميزانية الصحة في أعوام مختلفة نرى كيف تتناقص الموازنة المرصودة للقطاع الصحي، بالرغم من أن الأرقام الواردة في الميزانية كانت تتزايد – وهو الأمر الذي تحرص الأونروا على التركيز عليه لتوهم أن هناك تحسناً على الميزانية – لكننا إذا حسبنا هذه الميزانية كنسبة مئوية من مجمل ميزانية الأونروا فيظهر النقص واضحاً ، كما يظهر في الميزانية المخصصة للصحة في لبنان على سبيل المثال :

العام	92/ 93	1994	1995	1996
الموازنة	14،925	7،9	8،5	8،7
النسبة	24 ٪	21 ٪	21،2 ٪	20،9 ٪

ولا بد من الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من خدمات عيادات الأونروا ازداد إلى 352700 مستفيد، لكن الأونروا لم تدخل هذه الزيادة في حسابها حينما وضعت ميزانيتها، مما يؤكد أن الوضع الصحي في لبنان سيئ للغاية، ولا بد من البحث عن الطرق التي تخفف من معاناة هؤلاء اللاجئين والضغط على الحكومة اللبنانية لإيجاد حل لمشكلتهم، يضمن لهم حياة كريمة دون المساس بحقهم في العودة إلى وطنهم .

6- إن عدد الأطباء والممرضـين في مراكز الأونروا أقل بكثير من العدد الذي يلزم لعلاج اللاجئين بالشكل المناسب، ففي لبنان مثلاً أسست الأونروا مراكز تقدم خدمات (المعاينات وإجراء الفحوصات المخبرية، ومعاينة وحشو وخلع الأسنان، والأمومة والطفولة، والسكري و ضغط الدم، يعمل فيها أطباء عامّون يبلغ عددهم بين 35 — 40 طبيب، وعدد آخر من فنيي المختبر والصيدلة والتمريض، وطبقاً لهذا العدد فإنه يتعين على كل طبيب معالجة عشرة آلاف مواطن، في الوقت الذي تحدد فيه القوانين الطبية طبيب واحد لكل ألف نسمة، كما أن عدد من زار عيادات الأونروا يقارب 750 ألف زيارة سنوياً، فالطبيب يعالج خمسين مريض يومياً بمدة تتراوح بين 4 إلى 5 ساعات كحد أقصى، بمعنى أن لكل مريض يومياً دقيقتين، وهذا الأمر يوضح كم هي قاتمة صورة المعالجة في عيادات الأونروا) [1]، ومن البديهي أن المتضرر الرئيسي من هذا الوضع هو المرأة، لأنها بحاجة دائمة للرعاية لاسيما في فترات الحمل والإرضاع والشيخوخة، وهي في الغالب تعتمد على الآخرين من زوج أو أب في نفقاتها،

(1) دائرة الحرمان / ص 48 .

مما يعني عدم تمكنها من تلقي العلاج خارج مراكز الأونروا حتى لو رغبت في ذلك، بسبب غلاء الأسعار وسوء الأوضاع الاقتصادية بسبب البطالة والفقر، لاسيما أن الأونروا (والتي بدأت منذ عام 1993 سلسلة تدابير تقشفية، بدأت في خفض الخدمات، وخفض مستوى التعويض عن فواتير الاستشفاء، بما يعني مشاركة المريض بحوالي 75٪ من نفقات العمليات الكبيرة)[1] هذا في لبنان، أما في الضفة وغزة حيث بدأت السلطة الفلسطينية بتحمل مسؤولية إدارة القطاع الصحي فيهما وذلك اعتباراً من عام 1994، فقد بلغ (حجم المشاريع التي تم تمويلها في القطاع الصحي منذ البدء بتطبيق برنامج السلام عام 1993 وحتى نهاية عام 1998 ما قيمته 20249754 دولار في المرحلة الأولى للبرنامج و53027548 في المرحلة الثانية أي ما مجموعه 73277302 دولار تشكل نحو 33٪ من مجموع التبرعات لهذا البرنامج، وقد اشتملت المشاريع على استبدال وإعادة تأهيل 11 مركز للرعاية الصحية الأولية، وبناء 21 مركز جديد، بالإضافة إلى تنفيذ 12 مشروع لتطوير البنية التحتية للمخيمات في قطاع الصحة البيئية، فضلاً عن المساعدة في إنشاء مختبر مركزي)[2].

(1) دائرة الحرمان / ص 50 .

(2) مجلة اللاجئون / العدد 2 / آب 2000.

7- في مجال الخدمات الصحية الخاصة بالنساء حصراً، مثل مشافي الولادة أو مراكز الأمومة والطفولة فهناك نقص كبير في هذا المجال لا سيما في قطاع غزة، حيث لا تتوافر أية عيادات متخصصة بالولادة با ستثناء عيادة واحدة في غزة افتتحت عام 1996 وبلغ عدد الأسرة فيها ستون سريرا، وعدد النساء اللاتي راجعنها 5193، أما الحالات الأخرى من النساء والتي لا تستوعبها هذه المشافي أو لا توجد مشافي أصلاً في مناطق تواجدهن، فيتوجب عليهن تسديد جزء كبير من تكلفة العلاج مما يجعلهن يترددن كثيراً قبل التفكير في العلاج، ولتوضيح الصورة أكثر حول حجم ووضع المراكز المتخصصة بالنساء نورد الجدول التالي :

	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا
النساء في سن الإنجاب	377000	137000	170000	96000	95000
٪ لهؤلاء النساء	24	24	21	26	25
عدد مراكز تنظيم الأسرة	23	34	17	16	16
مراكز تستخدم آلات ولادة	21	20	17	16	16

يتضح من الجدول أن هذه المراكز لا يمكن أن تفي بحاجة النساء الفلسطينيات المستفيدات من هذه الخدمة، لأن عدد من هن في سن الإنجاب واللواتي يكنَّ بأمس الحاجة لخدمات هذه المراكز يبلغ ربع عدد اللاجئات الفلسطينيات،

وتتضح كذلك الانتقائية في طريقة توزيع هذه المراكز على الأقاليم التابعة للوكالة، ففي قطاع غزة حيث الكثافة السكانية العالية، وكذلك في لبنان حيث لا إمكانية لاستفادة اللاجئين من المراكز الحكومية، نرى أن عدد المراكز قليل بالنسبة لتلك الموجودة في الأردن أو سوريا، حيث بإمكان اللاجئين في هذين البلدين الاستفادة من خدمات القطاع الصحي الحكومي بكل يسر كما أسلفنا، لذا لابد من زيادة عدد هذه المراكز لتقدم خدمات مناسبة للنساء، وللوقوف أكثر على الخدمات المقدمة في عيادات الأونروا يرجى مراجعة الجدول 12 في الملحق.

8- أما بالنسبة لمساهمة المرأة الفلسطينية في قطاع العمل الصحي، فإننا نؤكد أن هذه المرأة وإن استطاعت أن تثبت وجودها وخاصة في مجال التمريض، حيث سجلت تفوقاً واضحاً على الرجل في هذا الصعيد، إلا أنها تتراجع وبشكل ملفت في باقي المجالات الطبية، فوفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة يوم المرأة العالمي لعام 2007، نرى أن العاملات في هذا القطاع في مناطق السلطة توزعت على الشكل التالي :

٪ للعاملات في قطاع	إناث	ذكور
التمريض	53،1	46،9
الطب البشري	10،8	89،2
طب الأسنان	18،7	81،3

إن هذا الاختلال في مساهمة المرأة الفلسطينية في العمل الطبي يمكن رده إلى أسباب عديدة، منها أن مدة الدراسة في قسم التمريض أقل من التخصصات الطبية الأخرى فهي على الغالب سنتان دراسيتان، بينما الطب تمتد الدراسة فيه لسبع سنوات، كما أن الدراسة فيه لا تتطلب الكثير من النفقات مقارنة بالطب البشري مثلاً، كما أن طالبات التمريض يتلقين رواتب شهرية وهن في فترة الدراسة، كما أن معدل القبول للتسجيل في كليات التمريض أقل بكثير من معدل الطب والصيدلية وهذا الأمر يشكل سببا يحد من أعداد المقبولات في الفروع الطبية الأخرى، لاسيما أن غالبية الفتيات يفضلن الانتساب إلى الفرع الأدبي وليس للفرع العلمي في المرحلة الثانوية لأسباب كثيرة لا مجال للبحث فيها وإن كان من أهمها قلة الفرص المتاحة لهن للدراسة في الجامعات بوجود إخوة ذكور، وكذلك فإن فرص العمل متاحة أكثر للممرضات لأن غالبية معاهد التمريض تؤمن العمل لخريجيها مباشرة، وقبل هذا كله فإن نظرة المجتمع العربي للتمريض نظرة إيجابية، فهذه الأمور كلها تشكل حوافز تشجع الأهل على إرسال بناتهم لدراسة التمريض، وبهذا يتضح لنا سبب التفاوت السابق في مساهمات المرأة الفلسطينية بين قطاع التمريض والتخصصات الطبية الأخرى .

ولابد من التعريج أخيراً على الوضع الصحي البيئي والذي يعني أو يشمل تصريف المجاري وضبط الفائض من مياه الأمطار، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وجمع النفايات وتصريفها، ومكافحة الحشرات والقوارض، وذلك حتى تستكمل الصورة الصحية التي تتمتع بها اللاجئة الفلسطينية في أماكن تواجدها، لأنها تتأثر بالبيئة التي تعيش فيها وتؤثر عليها صحياً ونفسياً، ولاشك بأن المخيمات كانت تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة البيئية الصحية، فالمجاري مكشوفة، والمياه غير صحية، أو غير متوافرة بالقدر المطلوب، أو غير صالحة للشرب أصلاً، والحشرات كالبعوض والذباب تنتشر بشكل كثيف. كل هذا جعل الوضع البيئي الصحي سيئاً جداً، فإذا أخذنا مخيمات قطاع غزة كمثال على أوضاع المخيمات، فإننا نرى أن هذه المخيمات لم تكن مجهزة (بأنابيب مياه الشرب والمجاري، وقد ازدادت المخاطر الصحية تدريجيا بسبب الاكتظاظ السكاني، وقد زاد الطين بلة فرض حظر التجول من قبل سلطات الإحتلال على العديد من المخيمات مما يؤدي إلى إعاقة أو منع جمع النفايات والفضلات بسبب عدم وصول سيارات النفاية والصهاريج إلى مجمعات النفاية وإزالتها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، أما مياه الشرب فهي عرضة لمشكلتين أساسيتين هما زيادة ملوحة المياه والتلوث الناتج عن المجارير، وذلك بسبب الاستهلاك المفرط لكميات محدودة من المياه والافتقار إلى محطات التنقية لمعالجتها) [1].

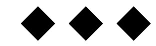
(1) موسعة مخيمات / 2 / ص 38 .

ولا شك أن الاهتمام بالصحة البيئية قد بدأ حديثاً في مخيمات اللجوء، خاصة أن المخيمات لا تخضع للبلديات وبالتالي لا تستفيد من خدماتها، لذا فإن (الخدمات البيئية للمخيمات لا تشمل إلا 983000 لاجئ هم سكان المخيمات في أقاليمها الخمسة، من أصل 3172641 لاجئ، بموجب إحصائية في نهاية حزيران 1995، أي أن هذه الخدمات تقدم إلى ما يقارب 31٪ من مجموع اللاجئين) [1]، ولا شك أن هذه الخدمات وخاصة ما يتعلق بالصرف الصحي والنفايات بحاجة لمزيد من الاهتمام، لتخفيف العبء النفسي عن المرأة التي تقضي معظم وقتها في البيت، فلا بد من توفير بيئة صحية مناسبة لعيشها، والجدول التالي يوضح خدمات الصحة البيئية المقدمة من الأونروا لعام 1999 :

الخدمات المقدمة في عام 1999	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا
النسبة المئوية للمساكن المتصلة بشبكة المياه	99	99،6	100	96	84،7
٪ للمساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي	77	65،8	54	57	84،7
عدد المخيمات المستفيدة من البلديات	–	5	–	–	2
مقالب النفايات البلدية	10	18	8	9	9

(1) اللاجئون / حشد / ص 96.

ولا بد من الإشــارة إلى أن منظمة التحرير الفلســطينية، والمنظمات الفلســطينية الأخرى، قد أولت الجانب الصـحي رعاية خاصـة، حيث سـارعت لإنشـاء العديد من المراكز الصــحية وعيادات طب الأســنان، وبعض المشــافي التي تقدم خدماتها لجمهور اللاجئين في دول الطوق، وأنشـــأت لهـذه الغـايـة جمعيـة الهلال الأحمر الفلســطيني التي كانت تتولى الإشراف على القطاع الصــحي، ومن نافلة القول أن هذه المراكز والمشافي كانت تستقطب قطاعاً واسعاً من العاملين فيها وخاصة النساء، اللواتي شــكلن النســبة العالية من العمال، وإن كان لابد من تســجيل العتب على المنظمة لأنها لم تعمد إلى فتح المزيد من المشافي والمراكز التي تخدم اللاجئين خاصة في لبنان التي هي بأمس الحاجة لمثل هذه الخدمات .



الفصل السادس

إسهامات المرأة الفلسطينية في سوق العمل

إسهامات المرأة الفلسطينية في سوق العمل

قبل البدء في هذا الموضوع لابد من الإشارة إلى أن الاحتلال الصهيوني وما نتج عنه من هجرة للفلسطينيين وتشردهم في مختلف بقاع الأرض، قد ألقى بثقله على حياة الفلسطينيين، وجعل اهتمام كافة قطاعات هذا المجتمع ينصب على النضال لتحرير وطنها من أيدي المعتدين، ولم يكن العمال العرب الفلسطينيون بعيدون عن هذا التأثر، فنتيجة للوضع الخاص الذي يعانيه العامل العربي الفلسطيني بعد احتلال أرضه وطرده من وطنه، فقد وقع على كاهله عبء تحصيل حقوقه كعامل يناضل من أجل تحسين ظروف عمله ورفع مستواه الإقتصادي، إضافة إلى عبء النضال من أجل تحرير وطنه واستعادته من أيدي المحتلين، وقد نجح العمال الفلسطينيون في حمل هذا العبء، حين استطاعوا انتزاع الاعتراف من المنظمات الدولية الخاصة بحقهم في العودة إلى وطنهم.

ففي الدورة التا سعة والخمسين لمنظمة العمل الدولي تم ا ستصدار القرار رقم 9 بتاريخ 20/ 6/ 1974 الذي أكد على حق الفلسطينيين في العمل وحرية التنقل وحق التجمع، ورأى القرار أن (حالة العمال العرب الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي شبيه بحالة العمال الذين يتعر ضون للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا وغيرها من المناطق الإفريقية الخا ضعة لنظام ا ستعماري أو تسلط أجنبي، وأعلن قلقه لا ستمرار مخالفة السلطات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وحقوق العمال في المناطق المحتلة ، و طالب با تخاذ جميع التدابير التي تكفل حرية العمال العرب وكرامتهم في المناطق المحتلة، مما دفع الولايات المتحدة الأميركية التي احتجت على القرار إلى الانسحاب من منظمة العمل) [1].

إن البحث في هذا الجانب من نشاط المرأة الفلسطينية هو أمر في غاية الصعوبة، نظرا لعدم توافر الإحصاءات عن مدى مشاركتها في هذا المجال خاصة في دول اللجوء، ولكن هذا لا يعني غياب المرأة عن سوق العمل، لأ نها بالفعل تعمل وينطبق عليها ما ينطبق على المواطنات في تلك البلاد أي سوريا والأردن، باستثناء اللاجئات الفلسطينيات في لبنان نظراً لخصوصية أوضاع الفلسطينيين هناك، وبسبب هذا القصور في المعلومات، فإننا سنضطر للتركيز على و ضع العاملات في أراضي السلطة الفلسطينية بسبب توافر الإحصاءات، و سنشير إلى و ضع العاملات في المناطق الأخرى كلما توفرت المعلومات .

(1) الموسوعة الفلسطينية / ج 3 / ص 332.

لقد عرفنا أن المرأة الفلسطينية تشكل نصف المجتمع لذا لا بد أن يكون لها دوراً مهماً في التنمية الاقتصــادية، إلا أن مشــاركتها في ســوق العمل كانت متدنية، وإن كانت لا تختلف كثيراً عما كان عليه المرأة في كل المجتمعات العربية في القرن الماضي، والتي اقتصرــ دورها على العمل في المنزل بســبب العادات والتقاليد التي ترى أن دورها في تربية الأولاد والغسيل والطبخ وما شابه أكثر أهمية من خروجها إلى سوق العمل، وإن كانت هذه النظرة لم تمنع المرأة أن تباشر الأعمال الزراعية التي كانت غير مأجورة، فبحسب مركز معلومات وإعلام المرأة فإنه في الفترة من عام 1948 ولغاية عام 1993 وبسـبب (الوضـع غير الاسـتقلالي للمرأة ظل عملها خاضـعاً للعادات والتقاليد المجتمعية الســائدة وانحصــاره في العمل غير الرســمي أي العمل البيتي والتطوعي والزراعي، كما أنه بسبب وقوع فلسطين تحت حكومات إدارية مختلفة، لم يكن هناك وجود لقانون عمل فلسـطيني بشـكل عام ومن باب أولى عدم وجود قانون ينص صراحة على حقوق واضــحة ومحددة للمرأة العاملة)، لكن هذا لا ينفي وجود قوانين أخرى تنظم قطاع العمل الفلســطيني، لأن قانون العمل الأردني كان يطبق في الضـفة الغربية، أما في قطاع غزة فكان قانون العمل المصرـي هو المطبق، لكن مع نشـوء السـلطة الوطنية الفلسـطينية وتشـكيل المجلس التشرـيعي، أخذت القوانين الفلسـطينية بالتشــكل ومن ضــمنها قانون العمل الفلســطيني رقم 7 لســنة 2000، الذي نصَّ صراحة على بعض الحقوق والامتيازات للمرأة العاملة ومنها :

1 – المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بينهما في الحق بالعمل .

2 – توفير وسائل راحة خاصة للعاملات .

3 – حظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة .

4 – حظر تشغيل النساء ساعات إضافية أثناء الحمل وبعده، ولمدة تصل إلى ستة أشهر تلي الولادة .

5– حظر تشغيل النساء في الأعمال الليلية باستثناء التي الأعمال يحددها وزير العمل .

6– الحق في إجازة أمومة مدتها عشرة أسابيع مدفوعة الأجر، منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة .

7 – منع فصل العاملة خلال إجازة الأمومة ما لم تعمل في مكان آخر .

8 – حق المرضع في فترات رضاعة لا تقل في مجموعها عن ساعة يومياً لمدة سنة من تاريخ الوضع، وتحتسب من ساعات العمل اليومية .

9 – حق المرأة في إجازة بدون راتب لرعاية طفلها أو مرافقة زوجها.

وفي نظرة على وضع المرأة الفلسطينية العاملة في أراضي السلطة، وبحسب مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ونظراً لكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً زراعياً، فإن 60٪ من السكان يعيشون في الريف ويعتمدون كلياً أو جزئياً على العمل الزراعي، وإن 67٪ من النساء العاملات يتواجدن في الريف، ورغم أن مساهمات النساء الريفيات في العمل الزراعي كبيرة وأساسية وتعتبر مصدراً رئيسياً للدخل القومي، إلا أنه لا توجد سياسات رسمية تدعم عمل المرأة، أو توجد لها حوافز للمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع أنه يقمن بأعمال كثيرة جداً، مثل أعمال المنزل كالغسيل وتربية أطفال، وحلب المواشي، وتصنيع الأجبان والألبان، والنسيج والخياطة، وحرث وحصاد الأرض، وإن كانت هذه الأعمال غير مدفوعة الأجر.

*** إن السعي لرصد إسهامات المرأة الفلسطينية في سوق العمل يظهر لنا الحقائق التالية :**

1 – إن ممارسات الإحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وخاصة الجدار العازل، والإغلاقات المتكررة، والمستوطنات، واستهداف الرجال بالملاحقة والاعتقال، تسببت في اضطرار النساء للخروج إلى سوق العمل خارج إطار منازلهن، بعد أن اضطر الرجال للابتعاد عن العمل خوفاً من الاعتقال،

فارتفعت نسـبة مشـاركة المرأة في العمل لتغطية الاحتياجات الملحة لأسرهن في ظل ازدياد الفقر، فبعد أن كانت نسـبة المشـاركة النسـوية حوالي 6٪ تقريباً، فقد ارتفعت هذه النسـبة في (القوى العاملة لتصـبح 14،5٪ في نهاية عام 2006، وبلغ معدل البطالة في صـفوفهن 20،5٪) [1]، وقد واصـلت ارتفاعها عام 2007 لتصـبح حوالي 16٪، ورغم ارتفاع هذه النسـبة فهي لا تزال غير مؤثرة في الواقع الاقتصـادي الفلسـطيني، إذ لا تزال نسـبة الإناث النشـيطات اقتصـاديا 90،5٪ من مجموع الإناث، مما يعني أن نسـبة غير النشـيطات اقتصـاديا 90،5٪، وهذه النسـبة تسـاوي 10٪ من مجموع القوى العاملة، بينما الذكور بلغت نسـبة الناشـطون اقتصاديا بين الذكور 76،5٪ مقابل 23،5٪ لغير النشيطين منهم، مما يعني أن نسبة مشاركة الرجل في القوى العاملة 66،9٪ .

2 – إن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في أراضي السلطة الفلسطينية تعتبر النسـبة الأعلى بين صـفوف اللاجئات الفلسـطينيات في مناطق عمل الأونروا، إذ بلغت هذه النسبة كما يلي[2]:

(1) معاناة المراة الفلسطينية تحت الإحتلال الاسرائيلي / ص 76.

(2) معاناة المراة الفلسطينية تحت الإحتلال الاسرائيلي / ص 76.

البلد	الاردن	سوريا	لبنان	الضفة	قطاع غزة
السنة	2000	2000	1999	2007	2007
مشاركة النساء بالقوى العاملة	٪12،9	٪18	٪16،8	٪ 17،9	٪ 11،5

3 – رغم ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في أراضي السلطة الفلسطينية كما أسلفنا، إلا أنها تختلف من منطقة إلى أخرى ضمن أراضي السلطة نفسها، فهي في قطاع غزة أقل منها في الضفة الغربية، ففي الوقت الذي كانت فيه إجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية حوالي 40٪، والتي تمثل 12،4٪ من القوى العاملة، فإنها بلغت في قطاع غزة لم تمثل مشاركة المرأة أكثر من6،51٪ من إجمالي القوى العاملة التي بلغت 34،5٪، ولعل سبب هذا التفاوت يعود إلى أن مركز ثقل السلطة والفصائل الفلسطينية الأخرى موجود في الضفة الغربية، ففيها الوزارات ومكاتب المنظمات الفلسطينية، مما يعني وجود المزيد من فرص العمل وخاصة للنساء، وهذا الاختلاف نلحظه في الجدول التالي الذي يمثل نسبة الإناث في القوى العاملة الضفة الغربية وقطاع غزة، في أعوام مختلفة :

العاملات من سن 15 فأكثر	الضفة	غزة
عام 1996	15،85	٪ 6،9
عام 2002	٪ 12،4	٪ 6،51
عام 2007	٪ 17،9	٪ 11،5

4 – إن نسبة الإناث المشتغلات في القطاع الحكومي في مناطق السلطة، ترتفع كلما ازدادت السنوات الدراسية التي تلقتها – لمزيد من التفصيل يرجى مراجعة الجدول رقم 13 في الملاحق- لكن هذا لا يعني أن المرأة قد حصلت على كامل حقوقها، فرغم أنها وصلت إلى أعلى درجات التعليم، إلا أن ذلك لم ينعكس على مساهمتها في الوظائف التي تُعتبر وظائف عالية، فهي لا تشكل سوى (نسبة 31،2٪ من المحامين، و21،4٪ من الصحفيين، و11،7٪ من الأطباء، في حين تتركز القوة العاملة من النساء بكثافة في مجالي الزراعة والخدمات، ، حيث يشتغل في الأعمال الزراعية 90٪ من الإناث في الأسر التي تعتمد على الزراعة كمصدر رزق لها، وكذلك في قطاع التمريض كما مرَّ معنا قبل قليل، وفي رياض الأطفال أيضاً) [1]،

(1) معاناة المراة الفلسطينية تحت الإحتلال الاسرائيلي / ص 76 .

حيث وصلت نسبة الممرضات إلى ما يقارب 63٪، ونسبة العاملات في رياض الأطفال وصلت إلى 99٪ ، ولا شك أن الاحتلال الصهيوني قد أسهم تعزيز التمييز بين الجنسين في سوق العمل الفلسطيني، فبحسب تقرير لمنظمة العمل الدولية فإن الإحتلال الإسرائيلي أدى بشكل مباشر وغير مباشر إلى تعزيز التمييز بين الجنسين، فرغم أن عدد (النساء اللاتي يلتحقن بالتعليم أكبر من عدد الرجال، لكن لا تحصل على العمل إلا امرأة واحدة من كل عشر نساء في عمر العمل) [1]، ولعل مرد ذلك كما أسلفنا إلى أن ممارساته تسببت في قوقعة غالبية النساء في البيوت خوفاً من تلك الممارسات .

5 – بسبب نظرة المجتمع العربي التقليدية لعمل المرأة، فقد كانت غالبيتهن يتوجهن بشكل رئيسي للعمل في مجال التدريس، لما تحظى به هذه المهنة من احترام أولاً، بالإضافة إلى الميزات الكثيرة التي تتمتع بها المعلمات مثل العطلة الصيفية الطويلة، وساعات الدوام القليلة مقارنة بغيرها من الوظائف، وهذا كله يفترض أن تكون مساهمة المرأة في هذا القطاع كبيرة، لكن وبحسب دراسة للسيد صلاح عبد العاطي بعنوان : « المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح » ، فإن (أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات باستثناء رياض الأطفال، حيث تبلغ نسبة الإناث العاملات في المدارس 47،3٪، والعاملات في الجامعات 23،2٪، وفي كليات المجتمع 22،3٪، وفي رياض الأطفال 99،9٪)، كما أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية أعلى بكثير من المعلمات .

(1) معاناة المرأة الفلسطينية تحت الإحتلال الإسرائيلي / ص 76 .

6 – مع أن قانون العمل الفلسطيني قد ساوى بين العاملين من الجنسين في الحقوق والواجبات، ورغم أن مشاركة المرأة في الوظيفة العامة تصل في أراضي السلطة إلى 25– 30٪، لكنها أي المرأة تواجه مشكلة حقيقية عندما يتعلق الأمر بالتوظيف على الدرجات العليا، أو حين يتعلق الأمر بالوظائف ذات الاختصاص النوعي في مجال القضاء والهندسة والإتصالات، فرغم حصول المرأة الفلسطينية على المؤهل اللازم لهذه الوظائف، إلا أنها لا تزال حكرا على الرجال، لينحصر وجودها في أعمال السكرتاريا والإدارة الدنيا، ولهذا نرى أن عدد الوزراء أو المدراء العامين أو المستشارين من النساء قليل جداً، مما يشير إلى تحيز واضح ضد المرأة وعدم الاعتراف بمكانتها الحقيقية، كما يظهر هذا التمييز في قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 والذي يعتبر المرجعية للموظفين لتحديد حقوقهم وواجباتهم، فرغم أنه نص على المساواة وعدم التمييز بين الإناث والذكور، وعبر عن هذه المساواة حين عرف الموظف بأن المقصود منه هو الموظف والموظفة، لكن بنوده لم تخل من التمييز ضد المرأة، حين قصر دفع العلاوة الاجتماعية للزوج الرجل فقط في حال كون الزوجين موظفين،

كما تكرس هذا التمييز في قانون التأمين والمعاشــات الذي يشــكل ضــمانات العجز والشــيخوخة والوفاة للموظف العام، حيث أصر على اســتمرار النظرة التقليدية للمرأة، تلك النظرة التي لا تعترف بها كرب أسرة أو معيلة، حين لم يســمح لأهل الموظفة الغير متزوجة من الاستفادة من معاشها التقاعدي في حالة وفاتها، بينما يستفيد الزوج والأطفال من الراتب التقاعدي للمرأة المتزوجة إن ثبت عدم قدرة الزوج على العمل، بسبب العجز الطبي أو كبر السن .

7- إن نســبة النســاء العاملات المتزوجات تتفاوت بين القطاعين الخاص والحكومي، ففي القطاع الخاص تزيد نســبة العاملات العازبات بمقدار الضــعف تقريبا عن نسـبة المتزوجات، وقد يعود السـبب في ذلك إلى أن رب العمل في القطاع الخاص يحرص بشــكل مســتمر على تحقيق أعلى معدلات الربح، لذلك يعتمد السـياسـات التي تحقق له هذه الغاية، ومنها أنه يفضـل توظيف المرأة غير المتزوجة، لأنها أكثر التزاماً في عملها فلا تكون مشــغولة البال بعائلتها وأولادها، وتكون أقل غياباً أو طلباً للإجازات، كما أن رواتب العاملة العازبة تكون في الغالب أقل من راتب المتزوجة، لأنها لا تكون مســؤولة مســؤوليةً مباشرة عن أسرتها أو عن نفقة بيتها، بالإضــافة إلى أنها لا تتمتع بميزات خاصــة ينصّ عليها قانون العمل، كتلك التي تتمتع بها المتزوجة مثل إجازات الأمومة أو ســاعات الرضــاعة التي يضــطر صاحب العمل إلى دفع أجرها كاملاً،

و هذا يعني أن نســبة النســاء المتزو جات في القطاع الحكومي أكبر من نســبة العازبات، ويعود ســبب ذلك إلى الميزات التي تتمتع بها المرأة العاملة في القطاع الحكومي ولا تتوفر لها في القطاع الخاص، مثل وجود الراتب التقاعدي، والتأمين الصحي، والإجازات المدفوعة الأجر، وانخفاض عدد ساعات العمل بشكل عام، والأهم من ذلك كله الاستمرار في العمل دون خوف من الإقالة التعسفية المرتبطة بمزاج صاحب العمل، واذا أضفنا إلى هذه الأسباب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون في أراضي الســلطة، فإننا نفهم الســبب الذي يدفع الرجال للاقتران بنساء عاملات خاصة في القطاع الحكومي، وبالتالي ارتفاع نسب المتزوجات في هذا القطاع، كما يبين الجدول التالي :

النسبة المئوية للنساء المتزوجات			
القطاع الخاص	33،8	الضفة	57،4
		غزة	37،7
القطاع الحكومي	59،2	الضفة	57،1
		غزة	62،2
النسبة المئوية للنساء غير المتزوجات			
القطاع الخاص	54،7	الضفة	31،7
		غزة	50،2
القطاع الحكومي	33،4	الضفة	35،5
		غزة	29،9

8- في ظل تزايد الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية، وفي ضوء الحاجة لتلبية متطلبات العائلة، لاسيما حين يكون الرجل مطلوباً لسلطات الاحتلال أو مطارداً أو معتقلاً، فإن النساء (اللواتي تضطرهن ظروفهن للخروج للعمل فإنهن يصبحن عرضة للاستغلال خاصة من ناحية الأجور، وهو ما أكدته عدة دراسات، منها تقرير الفقر الصادر عن البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية، فقد أكد تقرير لمنظمة العمل الدولية أن الاحتلال أدى بشكل مباشر وغير مباشر إلى تعزيز التمييز بين الجنسين في سوق العمل الفلسطيني، وأضاف التقرير فيما يتعلق بالأجور، فإن أجور العمل بالساعة للنساء تقل عن أجور الرجال خاصة في الصناعة التحويلية، وفي التجارة والفنادق والمطاعم، وإن كانت تفوق ما يتلقاه الرجال من أجور في قطاعي الزراعة والخدمات، كما أن الأجور لا تعكس في الكثير من الأحيان

الواقع الصعب في عمل المرأة، خا صة من ناحية ساعات العمل الإ ضافية وغير مدفوعة الأجر)[1].

إذاً رغم أن القانون قد نصَّ على المساواة بين أجور الطرفين، لكن على أرض الواقع فإننا نرى أن أجر المرأة العاملة يقل عن أجر نظيرها الرجل، مما يشير إلى الغبن الواضح الذي يقع عليها في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى تفاوت في الأجور من نوع آخر بين أجور العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة،

(1) معاناة المراة الفلسطينية تحت الإحتلال الاسرائيلي / ص 76.

ذلك أن أجور ورواتب العاملات في الضفة الغربية أعلى من تلك التي تتلقاها العاملات في قطاع غزة، فهل ثمة مبرر لهذا التفاوت في منطقتين يفترض أنهما تتبعان لسلطة واحدة وقوانين موحدة ؟ والذي نلحظه في الجدول التالي الذي يبين أجور العاملين في عام 2007 :

النسبة المئوية للأجور في	القطاع الخاص	القطاع العام
الضفة الغربية / إناث	46،5	32،5
الضفة الغربية / ذكور	55،3	51،3
قطاع غزة / إناث	46،2	29،4
قطاع غزة / ذكور	36،2	46،2
الأجور في الأراضي الفلسطينية / إناث	44،8	31،9
الأجور في الأراضي الفلسطينية / ذكور	49،1	48،7

9– تسجل المرأة الفلسطينية مشاركة متدنية في دورات التدريب المهني التي يتولى القطاعين العام والخاص وفي بعض الأحيان الأونروا تنفيذها، ويتم في نهايتها منح شهادات خبرة للمنتسبات الناجحات فيها تؤهلهن للعمل في قطاعات مختلفة، ولعل إعراض المرأة عن الاشتراك في تلك الدورات يعود لعدم تقبلها لها، أو لأن المجتمع لا يتقبل عمل المرأة في أعمال غير يقليدية

كإصــلاح التلفزيون على ســبيل المثاللذا نراها تنتســب للدورات التقليدية كالخياطة والطباعة وما شــابه، بحيث تشــكل غالبية أعداد المنتســبين لها، بينما تكاد تنعدم مشــاركتها في دورات صــيانة الراديو والتلفزيون على ســبيل المثال، كما في الجدول :

اسم الدورة	عدد الطلاب من الجنسين	النسبة
خياطة	320	٪92
سكرتاريا وحاسوب	253	٪90
تصفيف شعر	103	٪90
رسم معماري	–	٪30
صيانة أجهزة مكتبية	–	٪0
راديو وتلفزيون	–	٪0

10 – بعد أن كان عمل المرأة الفلسـطينية مقتصرـاً على عملها في البيت والحقل، بتنا نلاحظ تنوعاً في قطاع الأعمال التي تمارسها، وإن كانت لا تزال هذه القطاعات أقرب إلى الأعمال التقليدية التي تعرفها، وتتوزع هذه القطاعات بحســب دراســة أعدها مركز القدس للإعلام والاتصال كما يلي :

العمل	النسبة
عاملات	٪ 18،5
مزارعات	٪ 1،7
صاحبات أعمال	٪ 2،4
مهنيات (طبيبة ، مهندسة)	٪ 2،5
موظفات	٪ 7،9
لحسابهن الخاص	٪ 1

11- لقد أسهمت سياسة الإحتلال الصهيوني المتمثلة بإغلاق المدن الفلسطينية أو حصــارها، وإعتقال الأزواج والأبناء كما أســلفنا في توســيع نســبة العاملات في فلســطين المحتلة، ورغم أن معظم العاملات كنَّ وإلى وقت قريب من القاطنات في المدن، فإن النساء ومن مختلف مناطق فلسطين بدأن بالمشاركة في سوق العمل، وبِتنَ يمارسن أعمالهن أيضا في مناطق مختلفة وليس في المدن فقط ، كما يبين الجدول التالي :

مكان العمل	نسبة العاملات
الريف	26 ٪
مخيمات	٪9،2
مدن	٪61
مستعمرات صهيونية	٪5
أراضي 48	٪1،5

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة العاملات في الكيان الصهيوني ومستعمراته متدنية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني لا ينظر إلى هذا العمل باحترام، لذلك فإن معظم العاملات في ذلك المكان يكنَّ عادة في أمس الحاجة للعمل، فمعظمهن بدون معيل، أو أنهن أرامل أو مطلقات، أو لديهن أزواج مرضى، وتأتي غالبية هؤلاء النساء من مخيمات اللاجئين وإلى حد أقل من القرى، وفي رواية لطالبة يعمل والدها في إحدى المستعمرات الصهيونية يظهر مقدار الضغط النفسي الذي تعانيه المرأة الفلسطينية من جراء عملها في ذلك المكان، فتقول (والدي لا يستطيع أن يجد عملاً معظم الوقت هنا، وتعمل والدتي الآن في مستوطنة إسرائيلية في الزراعة، وعلينا أن نحافظ على سرية هذا الأمر في مجتمعنا، لأن العمل في المستوطنات الآن ينظر إليه نظرة سيئة جداً، فالناس يعتبرونك خائناً أو متعاملاً.

لذا فهو ينطوي على خطورة، وبالنسبة إلينا هذا معيب أيضاً، لقد كنا نملك أرضاً من قبل لكن الجيش الإسرائيلي جرف أرضـنا ودمر منزلنا، ولم يبقَ لدينا شيء، واضـطرت والدتي للعمل لدى الإسرائيليين الذين دمروا كل ما نملك، الوضـع صـعب جداً، وينتابنا القلق من حدوث شيء لأمي، وأعتقد أنها هي أيضـاً تشـعر بالقلق، لكنها لا تقول ذلك) [1].

12- رغم أن المرأة خرجت للعمل بكثافة في أراضي السلطة نتيجة لبعض التغير في عادات المجتمع العربي من جهة، ولممارسـات الاحتلال ضـد الفلسـطينيين التي أدت إلى انتشار الفقر بشكل كبير، إلا أن مشاركة النساء في القوى العاملة لازالت متدنية، فبحسـب الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني، فقد بلغت نسـبة النسـاء العاملات في (الأراضي الفلسطينية 14،5٪ في نهاية 2006، وقدر معدل البطالة في صـفوفهن 20،5٪، في حين بلغت نسـبة مشـاركة الرجال 67،7٪، وقدر معدل البطالة بينهم بـحوالي 24،2٪، وقد ارتفعت نسبة البطالة في عام 2007 لتصل إلى 34،1٪ للنساء، بينما وصلت إلى 23،4٪ بين الذكور.

(1) معاناة المراة / ص 77 .

أما في الشتات فقد كانت نسب المشاركة النسوية في العمل متدنية أكثر من ذلك، وكانت (نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة في الأردن هي الأدنى إذ بلغت 12،9٪سـنة 2000مع أعلى معدل بطالة تم تقديره بـــ 23،2٪، في حين بلغت النسـبة في سـوريا في السـنة نفسـها 18٪ بمعدل بطالة بلغ 18،3٪، وفي لبنان بلغت النسبة 16،8٪ سنة 1999 بمعدل بطالة قدر بحوالي 18،4٪)[1]، وتتدنى مشاركتها كلما تقدمت السيدة في العمر.

13 - إن القطـاع الحكومي يتفوق على نظيره الخـاص من حيـث اسـتقطـابـه واستخدامه لأصحاب الشهادات العليا أي دبلوم متوسط فأعلى لا سيما من النساء، حيث بلغت نسبة الإناث المشتغلات في القطاع الخاص اللواتي أتممن 13سنة دراسية فأكثر 34،2٪، مقابل 85،1 ٪ في القطاع الحكومي، وا لجدول التالي يبين توزيع المشـتغلات 15 سـنة فأكثر حسـب المهنة الرئيسـية للإناث، ونسـبتهن في كل من القطاعين العام والخاص وذلك في الضـفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2002 :

(1) معاناة المراة/ ص 77 .

	المهنة الرئيسية	القطاع الخاص ٪		القطاع الحكومي ٪	
		الضفة	غزة	الضفة	غزة
1	المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	2،2	4،0	5،4	5،9
2	المتخصصون	11،2	13،1	34،9	27،3
3	الفنيات والمتخصصات المساعدات	16،6	29،9	35،1	38،5
4	الكاتبات	11،6	13،0	15،7	21،6
5	العاملات في الخدمات والباعة في المحلات التجارية	13،1	15،2	3،4	4،8
6	العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	5،2	2،3	–	–
7	العاملات في الحرف وما إليها من المهن	34،3	19،7	0،4	0،2
8	مشغلو الآلات	1،6	0،5	0،04	–
9	المهن الأولية	4،0	2،1	4،8	1،5
10	غير مبين	0،2	0،2	0،3	0،1
	العدد الإجمالي للمشتغلات	15،22	2،80	12،74	5،75

14 – إن ارتفاع نسبة البطالة في أراضي السلطة بين جميع العاملين سواء كنَّ رجالاً ونساء، والذي ينعكس فقراً وجوعاً وفاقة بين المواطنين، يضطرهم للبحث عن جهات داعمة لتساعدهم في تأمين بعض ضروريات الحياة، علماً أن تلك المساعدات لا يمكن أن تفي بحاجة تلك الأسر،

خاصــة أن معظم الجهات التي تقدم المســاعدات هي غالباً جهات محلية ولا تملك إمكانات مادية قادرة على تغطية احتياجات جميع السكان، في حين أن مؤسسات السلطة لا تملك حرية التصرف في وارداتها التي تأتي في معظمها من جهات داعمة تشترط غالباً كيفية محددة لطريقة الصرف، لذا يضطر المواطنون للبحث عن مؤسسات بديلة للبحث عن المساعدة، كما يبين الجدول التالي :

الجهة المساعدة	نسبة المساعدة
نقابات العمال	٪31،9
وكالة الغوث	٪26،8
أهل وأقارب	٪ 13
مؤسسات السلطة	٪11،7
هيئات ومؤسسات تنموية	٪ 7
أحزاب وفصائل سياسية	٪ 1،8

15– إن المرأة الفلسطينية التي مارســت أشـكالاً مختلفة من النضــال الســياسي والعسكري، كانت تسعى وبشكل جدي لتحسين ظروف عملها، من رفع شكاوى، أو اقتراح مشاريع قوانين، وحتى القيام بمظاهرات، ففي جنين مثلاً خرجت النسوة العاملات يوم 8 نيسان 2008 في مسيرة نسوية، نظمتها دائرة شؤون المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في مدينة جنين، لمناسبة يوم المرأة العالمي،

ويوم الكرامة، طالبن السلطة الفلسطينية، بتطبيق قانون العمل الفلسطيني بخصوص الحد الأدنى للأجور، والعمل على إنشاء مشاريع إنتاجية، لتوفير فرص عمل للعاملات، والنهوض بواقعهن، حيث انطلقت المسيرة التي شارك فيها ممثلات عن المؤسسات والفعاليات الوطنية في المحافظة، والمؤسسات والمراكز النسوية، من أمام مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في جنين، وجابت شوارع المدينة وصولاً إلى مقر الغرفة التجارية والصناعية في المدينة، وقد رفعت المشاركات شعارات تؤكد على ضرورة تحقيق مشاركة فاعلة للمرأة في الحركة النقابية، وضرورة أن تسهم في وضع السياسات النقابية من أجل الارتقاء بمستوى تمثيل المرأة في كافة النقابات الفرعية والعامة ودوائر الاختصاص في الاتحاد، ودعت إلى تفعيل وتطوير القوانين من أجل الحفاظ على المكتسبات التي أنجزتها المرأة، والعمل على تحقيق المساواة الكاملة بين العاملين رجالاً ونساء .

*** ومن خلال كل ما تقدم يتضح أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل متدنية بسبب الكثير من الصعوبات التي يمكن إيجازها بما يلي :**

1 - العادات والتقاليد التي لا تزال تقف حجر عثرة في سبيل هذه المشاركة، وإن كان قد بدأ يظهر بعض التغير فيها باتجاه القبول والاعتراف بعمل المرأة .

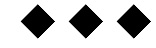
2- الخصوبة المرتفعة التي تتمتع بها الأسرة العربية الفلسطينية، إذ بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة بين 6 إلى 7 أفراد، مما يحتم أن تقضي ـ المرأة معظم وقتها في بيتها ترعى أطفالها وتدبر شؤون منزلها .

3 – انتشار الأمية القانونية بين النساء، مما يجعلهن غير مدركات للحقوق التي يكفلها لهن القانون، مما يؤدي لخسارتهن للكثير منها بسبب هذا الجهل .

وفي الختام لا بد لنا أن نشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية الأخرى قد فتحت أمام الفلسطينيين وخاصة النساء أبواب العمل في دوائر المنظمة، سواء في مكاتبها أو الروضات والمؤسسات ومدارس أبناء الشهداء التي كانت تتبع لها، بحيث وفرت الدخل لعدد الكبير من النساء، فمؤسسة صامد، ومجمع الخالصة الطبي، ومشفى دير ياسين في دمشق على سبيل المثال كانت مصدر رزق للكثير من النساء، وكان في هذا الأمر تيسيراً على شريحة كبيرة من اللاجئين ولا سيما النساء أسهم في سد حاجتهم الاقتصادية لا سيما في لبنان، حيث (شهدت أحوال اللاجئين تحسناً معيشياً من خلال ضخ أموال المنظمة والفصائل عبر نظام التفرغات، الذي شمل أعداداً لا بأس بها من القوة العاملة للاجئين، وعبر تقديمات متنوعة شملت الطبابة والتعليم صامد والضمان الاجتماعي، استفاد منها سكان المخيمات والكثير من اللبنانيين، لكن هذا لم يعنِ تحسناً جذرياً) [1]،

(1) أوضاع اللاجئين في لبنان / ص 57.

ولكن لما تغيرت أحوال المنظمات ولا سيما منذ مؤتمر أوسلو وما تبعه من اتفاقات مع قادة منظمة التحرير وقيام السلطة الفلسطينية، حُرم الآلاف من الفلسطينيين من العمل خاصة أولئك الذين يتبعون للفصائل الفلسطينية المعارضة، وباتوا دون مورد رزق وذلك بسبب تراجع اهتمام منظمة التحرير بتلك المؤسسات، وانصراف جلّ اهتمامها إلى مؤسسات السلطة، وكذلك اضطرار الفصائل المعارضة لتسريح الكثير من كادرها وإنهاء تفرغاتهم، بسبب شح الموارد المالية بعد قطع الدول الداعمة لمساعداتها التي كانت تمدهم بها خوفاً من وصمها بالإرهاب، مما أدى إلى إيجاد جيش من العاطلين عن العمل، وتسبب في مزيد من الفقر والعوز بين الفلسطينيين، ولا شك أن المرأة كانت أول المتضررين من هذا الوضع، فهي أول من يُستغنى عن خدماتها، مما يتسبب في قطع مصدر رزقها، وإن كان المتضرر زوجها أو من يعيلها فلا بد أن ينعكس فقدانه لراتبه عليها وعلى الأسرة كلها، ففي كل الأحوال تبقى هي من يدفع الثمن، سواء بمعاناة الفقر والحاجة، أو تعرضها لمزيد من العنف الجسدي والنفسي، لا فرق في ذلك بين المرأة التي لا تزال تعيش في وطنها، أو تلك التي تعيش لاجئة في دول الشتات.



الفصل السابع

مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية

مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية

إن الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية على الصعيد السياسي كان كبيراً، ذلك أنه ومنذ أن ألقى الاحتلال الإسرائيلي ومن قبله الاستعمار البريطاني بظلاله الثقيلة على فلسطين، تأثر المجتمع الفلسطيني به وعلى كافة الأصعدة، وكان محتماً أن تتأثر المرأة التي هي نصف المجتمع بهذه الظروف لتصبح في كثير من الأحيان ضحيتها، مما أثر عليها نفسياً ومادياً واجتماعياً، ورغم ذلك وقفت إلى جانب الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً لمواجهة مصيرهما المشترك، فصارت تشارك بالمظاهرات والمسيرات، وساعدت المقاومين بتأمين الغذاء والدواء وعلاج الجرحى، وباعت ما تملكه من مصاغ ذهبي لشراء بنادق للثوار، هذا بالإضافة إلى أنها حملت مثله السلاح للدفاع عن وطنها وقضية أمتها، ولم يرهبها أن تصبح أسيرة أو جريحة أو شهيدة عن متابعة هذا النضال .

إن الأجواء التي سادت فلسطين منذ بداية الإحتلال البريطاني جعلت من النشاط النسائي ذا طبيعة سياسية عامة، فلم يعد نشاطهن مقتصراً على الجوانب الإجتماعية، بل سارعت النساء الفلسطينيات لمؤازرة الرجال في العمل الوطني النضالي، وقد بدأت هذه المشاركة منذ بداية الهجمة الاستعمارية على فلسطين، وقد أخذت أشكالاً مختلفة، ابتدأت بتشكيل الجمعيات النسائية الخيرية التي شكلت النواة الأولى لإنطلاقة المرأة نحو الاندماج في قضايا مجتمعها، لتتحول هذه الجمعيات في مرحلة لاحقة لمراكز تجمعات سياسية، واندمجت في الحياة الوطنية الفلسطينية، ومن جمعية تهذيب الفتاة الأرثوذكسية- القدس 1915، والجمعية النسائية – نابلس 1921، جمعية العناية بالطفولة – يافا 1923، جمعية السيدات العربيات – القدس 1929، وجمعيات الهلال الأحمر في القدس ونابلس وجنين وعرابة وقباطية منذ عام 1936، ومن ثمَّ صارت النسوة يشاركن في المظاهرات والمؤتمرات، وجمع المساعدات والأموال للمجاهدين، وكان (أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ في العفولة سنة 1893، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء مستوطنة يهودية في ذلك الوقت، وفيما بعد شكلت معركة البراق سنة 1929 استشهدت تسع نساء برصاص الجيش البريطاني، لذا بدأت المرأة بالمشاركة بشكل أكثر فاعلية، إذ قام البعض من النساء الفلسطينيات بنشاط سياسي في الخارج أثناء صحبتهن أزواجهن .

ولكن ما إن حلّ عام 1929 حتى اتضحت المشاركة الفعلية للمرأة الفلسطينية في العمل السياسي إثر تصاعد أحداث الثورة في ذلك العام، إذ أنه ونتيجة لتلك الثورة وقع على النساء عبء كبير بسبب هدم البيوت، وتشرد الكثير من العائلات، وأَسْر الكثيرين، وفي يوم 20/ 10/ 1929 تشكلت من بعض قريبات العاملين في الحقل السياسي لجنة قررت الدعوة لمؤتمر نسائي عام للنظر في قضايا تهمُّ الوطن، وقد حضر هذا المؤتمر الذي ترأسته زوجة موسى كاظم الحسيني ثلاثمائة سيدة من مختلف مدن وقرى فلسطين، وكان من أهم قراراته رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية، وتأييد إقامة حكومة وطنية مستقلة، وتنشيط التجارة والصناعة الوطنيتين لأنهما أفضل ضمان لثروة البلاد، وتعزيز الارتباط الاقتصادي مع سوريا وغيرها من البلاد العربية) [1]، وقررن مقاطعة المتاجر والبضائع الأجنبية مقاطعة تامة وتشجيع البضائع الوطنية، وبعد المؤتمر (خرجت النسوة في مظاهرة مكونة من ثمانين سيارة رغم معارضة سلطات الإنتداب، طافت شوارع القدس، وقدمن مذكرة للمندوب السامي البريطاني لورد تشانسيلور، طالبن فيها بإلغاء قانون العقوبات المشتركة، ووقف الهجرة اليهودية، وإلغاء وعد بلفور، ومعاملة السجناء العرب معاملة

(1) الموسوعة الفلسطينية / ج 4 / ص 380 .

تماثل تلك التي يعامل بها اليهود، وبعد ذلك دأبن على جمع التبرعات والمساعدات لأسر المجاهدين، واتصلن بالنساء العربيات لإثارة الاهتمام بقضية فلسطين، ونجحن في عقد أول مؤتمر نسائي عربي في القاهرة لبحث قضية فلسطين في عام 1938 برئاسة هدى شعراوي) [1]، كما شاركت النساء في المؤتمر النسائي الشرقي الذي عقد في 15/ 10/ 1938، وكان من الحضور السيدة طرب زوجة عوني عبد الهادي وأخريات[2]. ونلاحظ أن الوعي السياسي للمرأة العربية الفلسطينية كان متقدماً، وتجلى هذا بوضوح في دعوتها لعقد مؤتمر عام لمناقشة هموم وطنها، ذلك أن تلك الدعوة جاءت في عام 1929حيث المرأة لا تزال قابعة في بيتها، تأسرها العادات والتقاليد التي كانت لا تزال متمكنة في النفوس، والتي كانت تحرمها التدخل في أي شأن خارج حدود بيتها، فعلت هذا في عام 1929، بينما لم تتمكن الحركة النسوية في القرن الحادي والعشرين، ورغم الإنفتاح والتطور السياسي والاجتماعي

(1) الموسوعة الفلسطينية / ج 4 / ص 380 .

(2) القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917/ 1948 / مؤسسة لدراسات الفلسطينية / بيروت / الطبعة الاولى / 1981 / بيان نويهض الحوت ، راجع الأسماء في الجدول رقم 13 في الملحق.

وانتشار الأحزاب السياسية ووجود مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التي تعنى بالمرأة وقضاياها، وبشكل خاص تشجيعها على المشاركة السياسية، إضافة إلى التراجع الكبير للعادات والتقاليد التي كانت ترفض مشاركة المرأة في العمل والأحزاب السياسية، إلا أنه لم يحصل أن تداعت النساء لوحدهن لعقد مؤتمر شامل لمناقشة قضايا وطنية شاملة كما فعلت النساء الفلسطينيات في ذاك الوقت .

ولم يكن هذا النشاط السياسي بغريب عن المرأة الفلسطينية، ذلك أن فلسطين ومنذ عهد الإنتداب البريطاني شهدت تأسيس الإتحادات والجمعيات النسوية الشعبية، فقد (تمكنت الحركة النسائية من تأسيس اتحادها الخاص وعقدت مؤتمرها الأول في 26/ تشرين الثاني/ 1929)[1]، ولما اندلعت ثورة القسام عام 1936، كان للمرأة دورها الفاعل فيها، ليس في نقل الطعام والتموين فقط ، بل أصبح لها دوراً في نقل السلاح، ثم في التدريب على استعماله، كما أنها طالبت في المؤتمر النسائي العربي عام 1944 بوجوب التضامن العربي تجاه قضية فلسطين، ورفضت عام 1947 المشاركة في مؤتمر نسائي عالمي، احتجاجاً على موقف الرئيس الأميركي ترومان السلبي قضية فلسطين .

(1) مجموعة من الكتاب،مراجعة نقدية لمسيرة منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1994، مائدة مستديرة، دمشق ،ص 109 .

وفي حرب 1948 لم تكن المرأة الفلسطينية بعيدة عن أحداثها، فقد سارعت عدد من النساء في يافا إلى تأسيس (فرقة نسائية سرية باسم «زهرة الأقحوان»، تولت الحض على المقاومة، وتزويد المقاوين بالأسلحة والتموين، كما تشكلت جمعية «التضامن النسائي» في الفترة نفسها، للقيام بأعمال التمريض والإسعاف)[1].

ولما وقعت النكبة وأصبحت المرأة الفلسطينية لاجئة، تعرضت لظروف صعبة لم تكن تعرفها في وطنها، من التشرد والعيش في الخيام، إلى انتظار المعونات الغذائية التي تتفضل بها الأونروا عليها، فذاقت طعم الجوع والبطالة إضافة إلى الغربة، ، كل هذه الأمور ولدّت لدى الفلسطينيين عموماً، و سكان المخيمات بشكل خاص حالة من الرفض الشديد لهذا الواقع المؤلم الذي أُجبروا على العيش فيه، وأدى إلى أن يكونوا وقود الحركة الوطنية السياسية الفلسطينية، والمساهمين فيها بشكل كبير من ناحية الكم والنوع، ولا يزال أبناء المخيمات ذكوراً وإناثاً وإلى هذا اليوم المحرك الأساسي للحركة الوطنية الفلسطينية، ولعل التذكير بأن انتفاضة عام 1987 انطلقت شرارتها الأولى من مخيم جباليا خير دليل على ما نقول .

(1) معاناة المرأة / ص 91 .

ولم تكن المرأة بعيدة عن هذا المشـــهد، فقد تمردت على نكبتها، وتناســـت همومها وأحزانها، وســـارعت للمشـــاركة في الحياة الســـياســـية عبر تشـــكيل الإتحادات والجمعيات الخيرية كما ذكرنا، وكان الإتحاد النســـائي العربي الفلســـطيني من أول الاتحادات العاملة، حيث بدأ نشـــاطه في بيروت منذ عام 1952 وبمبادرة من الشـــخصـــية الوطنية الاجتماعية وديعة خرطبيل)[1]، وقد حدد الإتحاد أهدافه في (الدفاع عن مصالح الفلسطينيين وقضيتهم، والاهتمام بخدمة اللاجئين وخصوصاً في النواحي العلمية والثقافية والصحية والاجتماعية، وإرشـاد اللاجئين وتوجيههم توجيهاً وطنياً صحيحاً، وضرورة إعدادهم لاستعادة فلسطين، وإسعاف اللاجئين وإيجاد عمل لهم، وقد اســتمر نشـــاط الاتحاد دون انقطاع، وكان من أبرز نشـــاطاته تأسـيس «بيت إسـعاد الطفولة » ، وعند الإعلان عن تأسـيس منظمة التحرير سـارع الاتحاد لتأييدها والمشاركة في المجلس الوطني الأول في القدس)[2].

كذلك شـــهدت مختلف مناطق الشـــتات تأســـيس الكثير من الجمعيات النســـائية الخيرية، التي اُستخدمت في كثير من الأحيان كغطاء للنشاطات السياسية .

(1) مراجعة نقدية لمسيرة منظمة التحرير الفلسطينية ، ص 113 .

(2) مراجعة نقدية لمسيرة منظمة التحرير الفلسطينية ، ص 113 .

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس في عام 1965 الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إلى جانب العديد من الجمعيات الخيرية، وقد كان له فرع في سوريا ولبنان.

وعند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت مشاركة المرأة في النقابات والاتحادات أكبر حجماً، بسبب تنافس الفصائل الفلسطينية على الاستئثار بهذه النقابات، وقد انتسبت النساء بأنفسهن إلى تلك النقابات للاستفادة من الميزات التي كانت تمنح لمنتسبيها، أو نُسِبن من قبل التنظيمات المنتميات إليها أو العاملات فيها لتشكيل قوة ضاغطة يكون لها حسابها في الانتخابات، ومن هذه المؤسسات نذكر على سبيل المثال إتحاد الصحفيين والكتاب الفلسطينيين، واتحاد الطلاب الفلسطينيين، إتحاد المهند سين، إتحاد المرأة الفلسطينية، وقد كان لفرع الاتحاد في لبنان على سبيل المثال والذي تأسس كتجمع جماهيري وديمقراطي للنساء الفلسطينيات وقاعدة من قواعد المنظمة ثلاثة مراكز شباب في عين الحلوة وبرج الشمالي والرشيدية، وبحسب تقرير صدر عن الاتحاد في عام 2005 كان هذا الفرع يضم 149 عاملة و8 عمال ذكور، وفيه 19روضة أطفال، وأربع حضانات تستوعب 340 طفلاً،

وهذا فضلاً عن نشاطات ترفيهية تشمل 1800 طفل تتراوح أعمارهم 6—13 سنة، كما ينظم الإتحاد دورات مهنية لتأهيل نحو 400 امرأة سنوياً في فروع الخياطة والتطريز وتنسيق الزهور، واللغة الانكليزية، والكمبيوتر، إضافة إلى برنامج تثقيف حقوقي، وبرنامج للرعاية الاجتماعية في المخيمات، يهدف لتطوير برامج رعاية الأطفال والأيتام والأرامل والمسنين الذين يقدر عددهم بحوالي أربعة آلاف مستفيد ومستفيدة .

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في مختلف الفصائل الفلسطينية حال تأسيسها، وتمكنت من إثبات وجودها فيها، بحيث استطاعت أن تصل إلى مراكز قيادية متقدمة فيها، كعضوات في قيادة إقليم، أو عضوات لجنة مركزية، وإن ظلت قيادة الصف الأول حكراً على الرجال، كما أنها تواجدت في أعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي المجلس الوطني الفلسطيني، وإن كانت هذه المشاركة تأتي عبر التعيين أو التوافق بين الفصائل الفلسطينية وليس بالانتخاب بسبب ظروف اللجوء التي تعيق إجراء انتخابات، وقد بلغ عدد النساء في المجلس حتى تاريخ 1987 ثماني نساء من مجموع 426 عضواً، أي بنسبة 1.8٪ يمثلن جميعاً اتحاد المرأة الفلسطينية والذي نجح في إيصالهن لعضوية المجلس، لكن في دورة المجلس التي عقدت في عام 1996 في غزة فقد أصبح عدد النساء 56 من 688، أي بنسبة 8٪، ويشير هذا إلى الزيادة المطردة في تمثيل النساء وبشكل مستمر في هذا المجلس، بعد أن كن ممثلات بعضوين فقط في بداية السبعينيات.

لكن لم تستطع أي امرأة من الوصول إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة من بداية تأسيسها سنة 1964 وحتى اليوم، لذلك لم يكن مستغرباً حين تأسست السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن يكون للمرأة وجوداً بارزاً في مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي التي اكتسبت خلال ستة عقود الهجرة من الخبرات ما يؤهلها للقيام بالمهام المطلوبة منها على أكمل وجه، لذلك بدت مشاركتها في النقابات المهنية مقبولة إلى حد ما، فبحسب دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني فإنه في (عام 1997 شكلت النساء 11،7٪ في عضوية نقابة الأطباء، و20٪ في نقابة الأسنان، و8،5٪ في نقابة المهندسين، وفي الاتحادات والنقابات العمالية 7،64٪، وفي المجالس الطلابية 23٪)[1]، كما أنها وصلت إلى قمة الهرم في السلطة التنفيذية فأصبحت وزيرة، أومدير عام في وزارات السلطة، وتمكنت من المشاركة في مؤسسات السلطة التشريعية، أي المجلس التشريعي عبر الإنتخابات وليس عبر التعيين أو الاتفاق، ففي إنتخابات المجلس التشريعي لعام 1996 خاضت 128 إمرأة انتخابات هذا المجلس، وقد تمكنت خمسة منهن في الوصول إلى عضوية المجلس المكون من 88 عضواً، وفي انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006 حصلت 17 امرأة على مقاعد من أصل 132 مقعدا تم التنافس عليها في الانتخابات،

(1) المرأة العربية العاملة / ص 80 .

لقد جاءت النتائج على هذا الشكل رغم المشاركة الواسعة للنساء في التصويت، حيث بلغ عدد المقترعات 476،901 ناخبة، بنسبة 46٪ من مجموع المقترعين الكلي، إضــافة إلى وجود كونا نســائية تلتزم القوائم الانتخابية في هذه الانتخابات التي جرت وفق النظام المختلط (نصف قوائم ونصف دوائر) بتضمين الأسماء الثلاثة الأولى اسم امرأة واحدة على الأقل، وامرأة واحدة على الأقل في كل أربعة أســماء تلي ذلك، وامرأة واحدة على الأقل لكل خمســة أســماء تأتي بعد ذلك، وهكذا حتى نهاية القائمة، كما أن المرأة شاركت في الانتخابات الـمحلية التي جرت بتاريخ 15/ 12/ 2005، حيث بلغ عدد النساء الفائزات 516 امرأة.

أما بالنسـبة لمشـاركة المرأة في قيادة الأحزاب السـياسـية فهي تُعتبر متدنية، إذا ما قيسـت بالدور الكبير الذي تلعبه في هذه الأحزاب، فحتى عام 1997 كانت نسـبة النسـاء في اللجنة المركزية لحركة فتح هي 55 فقط، وفي مجلسـها الثوري 7 نسـاء من أصل مئة عضو، وهذا ينطبق على سائر الفصائل والتنظيمات الأخرى .

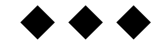
ولم تقتصر مشاركة النساء على الانتخابات فقط، بل إنهن شاركن في المظاهرات، ومن أشـهر تلك المظاهرات تلك التي جرت في 3/ 11/ 2006، حين قادت النسـاء مظاهرة لفك الحصــار عن 70 مقاوم كانوا محاصرين في مســجد النصرـ في بيت حانون شمال غزة .

ونظراً لخصـوصـية وضـع المرأة الفلسـطينية، بصـفتها لاجئة أو تعيش تحت الاحتلال، فقد تحتم عليها أن تجمع بين الهموم الوطنية العامة وبين الدفاع عن حقوقها كامرأة، كمحاولة سن تشريعات جديدة متطورة لصالح قضيتها النسوية، من مثل تلك الوثيقتين اللتين أعدتهما أطراف الحركة النسـوية، والاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية، وتقدمت بهما النسـاء أعضـاء المجلس التشريعي للمصـادقة عليهما، ويتعلقان بأوضاع المرأة في قانون الأحوال الشخصية، والمرأة في مشروع الدستور الفلسـطيني، وإلى جانب ذلك رفع 126 عضـو من بينهم 14 سـيدة من أعضـاء المجلس الوطني الفلسـطيني، مذكرة في 22/ 2/ 1992، لمطالبة منظمة التحرير الفلسطينية (بربط المشاركة في أية مباحثات تتناول قضيتنا الوطنية، بالإصرار أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، والتمسك بحقها في تمثيل شعبنا بوفد من الخارج والداخل بما فيه القدس، ومعالجة قضية اللاجئين، ووقف الاستيطان) [1].

(1) المفاوضات الثنائية والمتعددة إلى أين / اسي : نيسان 1992 لجبهة الديمقراطية / التقرير السياسي / نيسان 1992.

وقد اتسع دور المرأة في الحراك السياسي والنقابي فخرج عن النطاق المحلي ليترك بصمته الواضحة في المؤسسات العالمية، حيث نجحت المرأة الفلسطينية بالتعاون مع شقيقاتها العربيات في استصدار(القرارات التاريخية التي صدرت عن المؤتمر العالمي الأول للمرأة، والذي نظمته الأمم المتحدة وعقد في المكسيك عام 1975، فقد نصت هذه القرارات على مساواة الصهيونية بالعنصرية، واعتبارها حركة معوقة للتقدم والتنمية بما في ذلك حركة تقدم المرأة العربية) [1].

إن ما سبق يؤكد على الدور الإيجابي الذي تقوم به المرأة الفلسطينية في هذا المجال، ومحاولتها الجادة لإثبات وجودها، وإيصال صوتها وهمومها ومشاكلها لكل المؤسسات المعنية، في محاولة لرفع الضيم عنها، مع التمسك بحقها في العودة إلى وطنها، وعدم التفريط بهذا الحق مهما كانت المغريات .



(1) عبلة أبو علبة ،المرأة العربية العاملة –المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي،المنظمة العربية للتنمية الادارية / مصر / 2004، ص 18.

الفصل الثامن

خنساوات فلسطين الأسيرات والجريحات

خنساوات فلسطين
الأسيرات والشهيدات

■ الفصل الأول : الأسيرات

كما أسلفنا فإن تحسس المرأة الفلسطينية للمؤامرات التي تحاك ضد بلدها، دفعها للتصدي لهذه المؤامرات، بالمشاركة في العمل النضالي العسكري، وقد بدأ نشاطها هذا منذ اللحظة التي أصبحت فيها بريطانيا الدول المنتدبة على فلسطين، لأنها أدركت بوعيها السياسي أن هذا الاحتلال سيجرعليها الويلات، لذا لبست (الزي العسكري وتدربت على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال التي استشهدت في معركة عزون، و«أخوات القسام » في حيفا القديمة، اللاتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن) [1].

(1) معاناة المرأة / ص 90 .

ولما احتل الصهاينة فلسطين، مارسوا على أهلها سياسة القتل والاعتقال والإبعاد، هذه السيا سة التي مازالوا مستمرين فيها حتى اليوم، فهو لم يكتفِ بإبعاد الشعب العربي الفلسطيني عن أرضه ووطنه عام 1948، بل تعمد إبعاد من بقي منهم في فلسطين، لا فرق بين رجل أو إمرأة، فقد أبعد الكثير من النساء ومنهن المناضلة عصام عبد الهادي رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية[1]، والكثيرات من المناضلات اللواتي حُرمن من وطنهن وبيوتهن وتُركن ليعانين مرارة الغربة والتشتت .

كما أن الإحتلال مارس سياسة الاعتقال ضد النساء، ولم يبدأ بهذه السياسة حديثاً، بل بدأها هذا الأمر مع انطلاقة الثورة الفلسطينية، حيث سارعت النساء للانخراط في صفوفها وحملن السلاح وقاتلن العدو جنباً إلى جنب مع الرجال، وخضن معارك، ونفذن عمليات نوعية كاختطاف الطائرات، مما أدى إلى سقوط بعضهن في أيدي العدو، وكان من أوائل المناضلات الأسيرات عفيفة بنورة، ليلى خالد، تريز هلسة، فاطمة برناوي، عائشة عودة، رسمية عودة، وأخريات .

(1) راجع أسماء المناضلات المبعدات في الجدول رقم 14 بالملحق .

وفي تقرير لوزارة الأسرى الفلسطينية عن أوضاع الأسرى صدر بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني في 12/ 4/ 2007، أقدم الإحتلال ومنذ عام 1948 على اعتقال قرابة 800 ألف شخص، منهم أكثر من 42000 شخص خلال ست سنوات من عمر انتفاضة الأقصى، ومن بين هؤلاء الأسرى الأبطال يوجد 118 أسيرة من أصل 600 تم اعتقالهن خلال الانتفاضة، كما اعتقلت سلطات الإحتلال أكثر من 6000 طفل منذ بداية انتفاضة الأقصى، لا يزال منهم 330 في الأسر، من بينهم 7 أسيرات طفلات .

إن وجود سبعة أسيرات طفلات ليدلل وبوضوح على عدم احترام قوات الإحتلال للمواثيق والعهود الدولية ولاسيما تلك التي تتعلق بحقوق الأطفال، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها كل الدول باستثناء أميركا، هذه الاتفاقية التي اعتبرت أن كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره هو طفل، وإعمالاً لهذه الاتفاقية فإن الصهاينة يعتبرون الطفل من مواطنيهم هو من لم يبلغ 18 سنة من عمره، أما الطفل الفلسطيني فقد سلبت منه هذا الحق، حين اعتبرت أن الطفل الفلسطيني هو من لم يبلغ السادسة عشرة من عمره،

أي أنها تعتبر الأطفال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشر ـ والثامنة عشر ـ من عمرهم ليسوا أطفالاً بل تعاملهم كبالغين، فهي تُخضع الأطفال الصهاينة لقانون الأحداث، بينما تُخضع الأطفال الفلسطينيين الموقوفين على نفس التهمة للمحاكم العسكرية، هذه المحاكم التي تفتقر لأدنى معايير المحاكمات العادلة، لاسيما أنها تسمح باعتقال الأطفال في سن 12 سنة، وبينما شددت الاتفاقية على ضرورة توفير الحماية للأطفال ولحياتهم ولفرصهم في البقاء والنمو، وقيدت هذه الاتفاقات سلب الأطفال – ومن باب أولى الطفلات – لحريتهم وجعلت منه الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة، نرى أن سلطات الإحتلال جعلت من قتل الأطفال الفلسطينيين من الجنسين هدفها الأول، لأن هؤلاء الأطفال برأي هذه السلطات مشروع مخربين، لذلك مارست عليهم أصناف متنوعة من العذاب، كالضرب والشتم والشبح والتحرش الجنسي، والحرمان من الزيارة، إضافة إلى أبشع الوسائل النفسية والبدنية لانتزاع الاعترافات منهم، وهي تتعمد هذه الانتهاكات ظناً منها أنها تستطيع بثَّ الخوف والرعب في قلوب هؤلاء الأطفال مما يبعدهم عن التفكير بمقاومتهم، لكنها ستكون مخطئة في حساباتها، و سيكون هؤلاءالأطفال عماد الثورة والتحرير، كما أثبتت الأحداث ذلك . تعاني الأسيرات الطفلات في المعتقلات حياة صعبة جداً، كوضعهن مع البالغات في نفس الزنازين، والاكتظاظ وانتشار الحشرات في الغرف، وعدم تقديم العلاج المناسب لهن إضافة إلى التحرش ، والضرب .. الخ .

لقد بلغ عدد الأسرى الأطفال بحسب دائرة الطفولة والشباب ووزارة الأسرى والمحررين في آذار / 2005، 310 أطفال من بينهم 7 طفلات، والجدول التالي يوضح نوع التهمة والوضع القانوني للأسيرات الطفلات :

نوع التهمة	النسبة	الوضع القانوني	العدد
لا توجد تهمة «ملف سري»	3 ٪	إداري	1
لم توجه تهمة لهن بعد	29 ٪	محكومة	2
وجهت لهن تهمة واحدة	31 ٪	موقوفة	4
وجهت لهن أكثر من تهمة	37 ٪	المجموع	7

*** كما يبين الجدول التالي أعمار الأسيرات الطفلات وأماكن إقامتهن :**

العمر	العدد	مكان الإقامة	العدد
17 سنة	4	بيت لحم	2
16 سنة	2	جنين	2
15 سنة	1	نابلس	2
–	–	الخليل	1
المجموع	7	المجموع	7

وتتوزع هؤلاء الأسيرات الطفلات على السجون التالية :

اسم السجن	العدد
تلموند	4
الرملة	3
المجموع	7

وقد انضم لهؤلاء الأسيرات اثنتين من الخليل أحداهما اعتقلت في 5/ 11/ 2007 ولازالت موقوفة، والأسيرة الأخرى اعتقلت في 21/ 1/ 2007ولا تزال موقوفة أيضاً .

وإضافة إلى هؤلاء الطفلات الأسيرات، يوجد نوع آخر من الأسرى الذين يمكن وصفهم بأسرى الأمر الواقع، وهم الأطفال الذين يولدون في السجن، فهؤلاء يبقون مع أمهاتهم غالباً حتى بلوغهم الثانية من عمرهم، ففي سجن تلموند على سبيل المثال هناك أسيرتان تحتضن إحداهما طفلاً والأخرى طفلة .

وفي أحدث تقرير للمركز الفلسطيني للدفاع عن الأسرى نُشر في 20/ 4/ 2008، أشار إلى أن عدد الأسرى الأطفال في السجون الصهيونية بلغ أكثر من 6000 طفل منذ بداية انتفاضة الأقصى، ولا يزال 344 منهم في السجون، ومن بين هؤلاء عشرون أسيرة طفلة أي ما دون الثانية عشرة من العمر، مما يعني أن عدد الأسيرات الطفلات قد ازداد خلال السنوات الثلاث بدل أن يتم إطلاق سراحهن، كذلك توجد تسعة عشر أسيرة أم ، لثلاثة منهن أطفال داخل السجن .

ولم تشفع كل المواثيق الدولية ولاسيما اتفاقية حقوق الطفل في الحد من ظاهرة أسر الأطفال وخاصة البنات، أو في تحسين ظروف اعتقال هؤلاء الأسيرات الطفلات أو معاملتهن معاملة إنسانية، بل على العكس تماماً فقد واجهت البطلات الصغيرات كل صنوف العذاب النفسي والجسدي، من ضرب، وشتم وسباب بأبشع الألفاظ، وترويع وتخويف، والحرمان من النوم والطعام، وغير ذلك الكثير.

وإذا كان هذا حال الأسيرات الطفلات، فمن الممكن أن نتوقع الوضع الذي تعيشه الأسيرات البالغات واللاتي بلغت نسبتهن 1،3 ٪ من مجمل الأسرى، وما يتعرضن له من عذاب ومعاناة وقهر على يد الجلاد الصيوني، وما يعانينه من عذاب وقهر ومرارة وهن داخل السجون التي تفتقر للحد الأدنى من مقومات الحياة،

فالإحتلال الصهيوني يدرك الدور المهم الذي تضطلع به المرأة الفلسطينية من خلال تربية أبنائها على حب الوطن والتضحية في سبيله بكل شيء، لذلك يتعمد قتلها أو سجنها، لظنه أنه قد يكسر إرادتها وعزيمتها، لكن آماله وأحلامه خابت، فلا زالت فلسطين حبلى بأمهات تماثل أم الشهيد محمد فرحات، التي قدمت أبناءها على مذبح الحرية والتحرير، ولم تتوانَ لحظة عن تقديم أبنائها الواحد تلو الآخر قرابين على مذبح الحرية ، وإن كانت عظمة هذه المرأة تجلت في انتظارها لسماع أصوات الرصاص الصهيوني وهي تنطلق لتعلم حينئذ أن ابنها قد نجح بتنفيذ مهمته، وأنه قد لقي ربه شهيداً، هؤلاء هنَّ نسوة فلسطين والأمة العربية والإسلامية اللواتي وقفن إلى جانب الرجل وشاركنه في النضال، فكانت منهن الأسيرة والشهيدة والجريحة والمعوقة، وأم الشهيد وأم الأسير، ولكن ذلك لم يضعف إرادتها أو يحطم معنوياتها ولم يخفف من حماسها واندفاعها لتحرير وطنها .

وفي عودة لوضع الأسيرات نقول أنه منذ الإنتفاضة التي تفجرت في 8/ 12/ 1987، فإنه قد سُجل (تطور لدور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، وكان لنشاطها في القرى والمخيمات حضور بارز وملموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال، حيث اعتقلت خلال تلك الإنتفاضة أكثر من 500 امرأة)، أما في انتفاضة الأقصى ـ — وبحسب تقرير وزارة الأسرى بمناسبة يوم الأسير في 12/ 4/ 2007—

فقد اعتقلت سلطات الإحتلال عام 2007 ستمائة أسيرة، لا تزال 118 منهن أسيرة داخل المعتقلات الصهيونية، ومنهن ثلاثة أسيرات وضعن مولوداً داخل السجن، كما يوجد بين الأسيرات 18 أسيرة أم عدد أبنائهن أكثر من 65 ابن، وهن يعشن مرارة السجن ومرارة الحرمان من الأبناء والأهل، وهناك ستة أسيرات في العزل الانفرادي، وتتوزع هؤلاء الأسيرات بحسب الحكم عليهن كما يلي :

نوع الحكم	العدد
محكومة	62
موقوفة	50
إداري	6

* وتتوزع الأسيرات بحسب وضعهن الاجتماعي كما يلي :

الوضع الاجتماعي	العدد
أسيرة متزوجة	22
أسيرة أم لديها أبناء	18/ منهم 3 يعيشون مع أمهاتهم في السجن
أسيرات أزواجهن معتقلون	4
أسيرات طالبات في المدارس والجامعات	27
مجموع الأسيرات	117

وللتدليل على الوضع المأساوي الذي تعيشه الأسيرات، نشير إلى تقرير نادي الأسير بتاريخ 2/ 4 / 2008 والذي ذكر أن (عدد الأسيرات في بيت لحم وصل إلى عشر أسيرات لا زلن رهن الاعتقال، يوجد بينهن اثنتين تحتضن طفليهما داخل السجن، هما خولة زيتاوي من جماعين قضاء سلفيت، معتقلة منذ 25/ 1/ 2007، ومحكومة على خلفية قضية أمنية لمدة ثلاث سنوات، وهي أم لطفلتين سلسبيل وعمرها 3 سنوات، وغادة التي وضعتها داخل السجن يوم 13/ 7/ 2006 وعمرها سنتين، والأسيرة سمر صبيح وابنها براء، كما توجد أسيرة ثالثة هي فاطمة يونس الزق من غزة معتقلة منذ 2/ 5/ 2007 وما زالت موقوفة على خلفية قضايا أمنية، ولما اعتقلت لم تكن تعلم أنها حامل، وقد أنجبت طفلها يوسف بتاريخ 17/ 1/ 2008 وهي في السجن، ويوجد لديها ثمانية أولاد لم ترهم منذ اعتقالها، بالإضافة إلى أسيرة اعتقلت منذ عام 1997 وهي سونا الراعي من قلقيلية محكوم عليها 12 سنة، وتوجد أسيرة أخرى هي آمنة منى تقبع في العزل الانفرادي منذ عام ونصف في معتقل الجلمة ولا تزال، (لمزيد من الفصيل يرجى مراجعة الجدول رقم 15 في الملحق) .

أما أكثر التهم التي توجه للأسيرات فهي محاولة إطلاق نار، طعن جندي أو مستوطن، تخطيط لعملية استشهادية، توصيل استشهادي، نشاطات معادية لأمن الدولة وغيرها .

وبحسب آخر تقرير لوزارة الأسرى الفلسطينية بتاريخ 18 / 3 / 2008، فقد بلغ عدد الأسيرات في السجون الإسرائيلية حتى تاريخ هذا التقرير74 أسيرة، بلغ عدد الأسيرات المحكومات منهن 55 أسيرة، وعدد الأسيرات الموقوفات 15 أسيرة، وعدد الأسيرات المحكومات إدارياً 4 أسيرات، وهن سعاد الشيوخي من القدس معتقلة منذ 3/ 2/ 2007 وعمرها 21 سنة، والأسيرة منى حسين قعدان من عرابة جنين معتقلة منذ 1/ 8/ 2007عمرها 35 سنة، والأسيرة مريم محمود صالح من رام الله وهي عضو مجلس تشريعي معتقلة منذ 12/ 11/ 2007 وعمرها 55 سنة وتمّ التجديد لها لمدة 4 شهور بتاريخ 14/ 3/ 2008، والأسيرة نورا محمد الهشلمون من الخليل معتقلة منذ 7/ 9/ 2007 عمرها 35 عاماً، وقد انتهى التجديد الإداري لها يوم 12/ 3/ 2008، ولكن سلطات الإحتلال جددت هذا الحكم لمدة ستة شهور بتاريخ 13/ 3/ 2008، وتُحتجز الأسيرات الأربعة في كل من سجن هشارون وتلموند ونفيترتسا، ومن بين الأسيرات المذكورات، فإن 68 أسيرة منهن تنتمي للتنظيمات الفلسطينية .

أما نادي الأسير الفلسطيني وعبر مذكرة رفعها لرئيس بعثة التواجد الدولي في الخليل لعام 2008 فإنه يؤكد أنه (يوجد في السجون الصهيونية 81 أسيرة، من بينهن أسيرتان قاصرتان هما هبة أسعد النتشة من الخليل وآيات محمد دبابسة من الخليل، وبينهن 4 أسيرات إداريات، و23 أسيرة أم من بينهن أسيرتان تحتفظان بأولادهما معها، كما يوجد من بين 151 أسير من أراضي 1948 من حملة الجنسية الصهيونية خمسة أسيرات، هن لطيفة السعدي، وردة بكراوي، وورود قاسم، لينا جربوني، فايزة فودة، وبحسب نفس المذكرة فمنذ العام 1967 اعتقلت إسرائيل أكثر من 650000 فلسطيني يشكلون تقريباً ما نسبته 20٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن غالبية هؤلاء المعتقلين من الرجال، نصل إلى حقيقة تفيد أن حوالي 40٪ من مجموع الذكور الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تمَّ اعتقالهم، مما يعني أن نصف القوى العاملة معطلة عن الإنتاج مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي، كما أن حوالي 700 مواطنة اختطفن خلال انتفاضة الأقصى، وبقي منهن لغاية الآن في السجون الإسرائيلية 81 أسيرة،راجع أسماؤهن في الجدولين 16و 17في الملحق، وتتوزع الأسيرات على عدة سجون ومعتقلات حيث هناك 69 أسيرة تقبعن في سجن الشارون موزعات على قسمي 11 و12،

كما تتواجد في سجن الجلمة 4 أسيرات، هن الأسيرة أمنة منى والتي كانت تقبع بالعزل الانفرادي في سجن الجلمة منذ أكثر من سنتين وهي محكومة مؤبد، والأسيرة عايشة محمد عبيات من بيت لحم محكومة 6 سنوات، والأسيرة عبير عيسى عمرو من الخليل محكومة 15 سنة، بالإضافة للأسيرة أحلام جوهر من نابلس، وتقبع الأسيرة نهلة موسى يوسف بدر من رام الله معتقلة منذ 9/ 3 / 2008 في مركز تحقيق المسكوبية، ويوجد في سجن عزل الرملة أسيرة واحدة هي مريم طرابين من أريحا معتقلة منذ24/ 1/ 2005 ومحكومة 8 سنوات، وكذلك نورا الهشلمون) .

وتشهد أوضاع الأسيرات تصعيداً خطيراً من قبل إدارة السجون الإسرائيلية، حيث تقوم بحملة قمعية منظمة ضدهن من أجل زيادة معاناتهن، وتحطيم معنوياتهن، وتدمير شخصيتهن ليصبحن غير قادرات على العطاء والبناء، فهن يواجهن التعذيب والضغط النفسي والمعاملة القاسية لأن الكيان الصهيوني يتصرف كدولة فوق القانون، بتشريعها لقوانين تمارس من خلالها التعذيب بحق الأسرى، وبأساليب محرمة دولياً، وتتنافى مع الاتفاقات الدولية لمناهضة التعذيب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، ويعود تصرفها هذا بالدرجة الأولى لتغاضي المجتمع الدولي عن ممارساتها العدوانية تلك، ولدعم الإدارة الأميركية والدول الغربية لسياساتها القمعية

وإيجاد المبررات لها، وتجاهلهم للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، ولهذا نرى الاحتلال الصهيوني يضرب عرض الحائط بكل القيم والمواثيق حين أقدم على اعتقال وزراء في السلطة الفلسطينية، ونواب في المجلس التشريعي وحتى رئيس المجلس نفسه، بحيث وصل عددهم إلى 51 نائب ووزير، وبينهم نساء منهن مريم صالح وزيرة المرأة في الحكومة العاشرة وعضو المجلس التشريعي عن محافظة رام الله، رغم أنهم أشخاص اعتباريون يتمتعون بحصانة تمنع اعتقالهم .

ولا تقتصر عمليات الاعتقال الصهيوني على الأحياء من الرجال والنساء، بل شمل حتى جثث الشهداء كعقاب لهن على ما ارتكبوه من عمليات بطولية، ولا تزال العديد من الجثث محتجزة في الثلاجات أو في مقابر الأرقام الجماعية، وبهذا يعتبر الكيان الغاصب الدولة الوحيدة في العالم التي تعاقب الإنسان بعد موته، وهو الأمر الذي يخالف كل الأعراف الدولية والقيم الإنسانية والأخلاقية، وكل مواثيق حقوق الإنسان، ففي 22/ 4/ 2008 ذكر تقرير لنادي الأسير الفلسطيني بأن (رفات الشهداء الأسيرة والمحجوزة في مقابر الأرقام العسكرية الإسرائيلية منذ سنوات طويلة تتعرض لنهش الوحوش والطيور الكاسرة، وللانجراف بسبب سيول الأمطار، فقد كُشف عن أربع مقابر داخل الكيان تفتقد للحد الأدنى من الشروط الإنسانية والدينية والأخلاقية، ويضع فيها مئات الشهداء والمفقودين الذين سقطوا خلال الحروب منذ 1948،

كما أن جثمان الشهيدة دلال المغربي التي استشهدت منذ عام 1978 مازال محتجزاً وهي بلباسها العسكري في غرفة مبردة، وفي مهرجان نظمته جامعة القدس المفتوحة بمناسبة يوم الأسير في 20/ 4/ 2008، فقد طالب النائب عيسى قراقع بالإفراج عن هذا الجثمان وتسليمه مع سائر الجثامين المحجوزة في مقابر الأرقام العسكرية منذ سنوات عديدة إلى ذويها، ومن بين الجثامين المعاقبة كذلك جثمان الشهيدات دارين أبو عيشة، ووفاء إدريس، وهنادي جرادات، وهبة ضراغمة، وأخريات كثيرات .

إن حياة الأسيرات داخل السجون والمعتقلات الصهيونية كما أسلفنا مليئة بالمضايقات والاستفزازات، ففي عودة لأسيرات سجن الرملة – وهو مثال على ما تقاسيه سائر الأسيرات الفلسطينيات في مختلف السجون الصهيونية – نرى أن الأسيرات تقاسي داخل سجن الرملة الإسرائيلي «نفي ترتسيا» ظروفا اعتقالية غاية في الصعوبة، إذ تتعمد إدارة السجن إخضاعهن لمعاملة لا إنسانية وحاطّة بالكرامة، لا تراعي الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية لهن، ومتمادية في انتهاك أبسط حقوقهن، مخالفة بذلك جميع المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مثل «مبادئ وأحكام إعلان »

حماية جميع الأشـخاص من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو الغير إنسـانية أو المهينة «لعام 1975، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث جاء في مادته الخامسة لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية والحاطة بالكرامة » .. لكن سلطات الاحتلال لا تلتفت لهذه المواثيق، – وقد رأينا أن نورد هذه الإفادات ليشـعر القارئ الكريم ببعض ما تعانيه أسـيراتنا البطلات داخل المعتقلات الصـهيونية – خاصـةأن هذه الإفادات والتي تدلي بها الأسـيرات لمؤسسـة «الحق» تكون مشـفوعة بالقسـم ، فالأسـيرة مها عواد التي أُسرت في عام 2004، تحدثت عن تجربة اعتقالها بالقول (عند وصـولي إلى توقيف حوارة، ركلني أحد الجنود برجله وسـال الدم من فمي، وهددني جندي آخر باغتصابي، الزنزانة التي احتجزت بها بدت مهجورة، والفرشة كانت مبللة ومتسـخة، والماء غير متوفر، وعندما طلبت الماء قام أحد الجنود بالتبول في قنينة وأتاني بها لشربها، الطعام كان سـيئاً ويتطاير عليه الذباب، التهوية رديئة والشـبابيك مكسرة، ليس هناك باحة للفورة أي مكان للتنفس خارج الزنازين، والمراحيض بعيدة عن غرف التوقيف)،

وقالت الأسـيرة إيمان الأخرس لقد (كنت موثوقة بكرسي ثابت لمدة 3 أيام متواصلة، لم أشرب ولم آكل، ولم أذهب إلى الحمام، ولم أنم)، وبالمحصلة فإن غرف الاحتجاز التي تعتقل بها الأسيرات ضيقة مقارنة بعددهن، ولا يراعي تهويتها ولا إضاءتها بشكل صحي، مما يتناقض مع المادة 85 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948، التي تنص المادة على أن من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحميين منذ بدء اعتقالهم في مبان أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية، أما الطعام فهو سيء كمّاً ونوعا، كما أنه لا يراعي الاحتياجات الغذائية لمن يعانين من أمراض معينة، والأدوية غير متوفرة للأسيرات المريضات .

كما أكدت الأسـيرة ديمة أحمد كلباني في إفادتها التي أدلت بها « للحق» بتاريخ 24/ 9/ 2003 «يوجد في القسم الذي أُحتجز فيه 30 أسيرة، مقسمات على أربع غرف، يوجد في كل غرفة سبع أسيرات، وكل غرفة فيها ستة أسرة، تنام الأسيرة السابعة على الأرض»، ومما يزيد الطين بلة أن هذه الغرف لا يراعي تهويتها وإضاءتها بشكل صحي، وهذا يساعد على انتشار أمراض مختلفة في أوساط الأسيرات، ولا يوفر أجواء صحية للواتي يعانين من أمراض مختلفة، أما الطعام المقدم للأسيرات في هذا السجن فيفتقر إلى العناصر الأساسية التي يحتاج لها الجسم،

عوضـــا عن قلة كميته، ورداءة نوعيته، حيث ذكرت بعض الأســيرات في الإفادات التي قدمنها «للحق» أن إدارة الســجن تقدم لهن ثلاثة وجبات في اليوم، وغالبيتها من النشــويات غير المطهية جيدا، كما أن بعض الأســيرات المحتجزات في هذا الســجن تعاني من أمراض مختلفة، تذكر المعتقلة عبيدة عبد الرحمن محمد خليل، البالغة من العمر 28 عاما، والمحتجزة في هذا السجن منذ 2/ 6/ 2002 أنها (تعاني من «ديسك» في أسفل الظهر، وأنها طلبت من إدارة السجن عدة مرات توفير حزام لها لتضعه على وسطها لتخيف الآلام، ولكن إدارة السجن لم تُصغِ لطلبها، وتقدم لها أدوية غير ملائمة لا تفي بالغرض)، أما المعتقلة هيام ســويدان فتعاني من قرحة في المعدة، وآلام في الظهر وفي ساقها اليسرى، وكذلك ضيق في التنفس، وتفيد المعتقلة سـويدان في إفادتها (أن طبيب السـجن عاين وضـعها الصـحي، وأخبرها أن وضـع معدتها جيد رغم الآلام التي تعانيها)، ويعتبر هذا انتهاك للمادة 81 من اتفاقية جنيف الرابعـة لعـام 1949 التي تلزم أطراف النزاع «بتوفير الرعـايـة الطبيـة التي تتطلبها حالة (المعتقلين) الصحية» .

وكذلك فإن إدارة السجن تتقاعس عن توفير مواد التنظيف والماء الساخن بشكل دائم، وهذا يحرم الأسيرات من التمتع بأجواء نظيفة و صحية داخل المعتقل، وكذلك الحفاظ على نظافتهن الشخصية، ففي تاريخ 11/ 2/ 2003- وهو يوم وقفة عيد الأضحى المبارك- طالبت الأسيرات إدارة السجن بتوفير المياه الساخنة لهن للاغتسال، ولكن الرد كان بعاقبتهن بعزل عدد منهن في الزنازين، وتعريض عدد أخر للتعذيب والضرب .

لكن أصعب العقوبات التي تمارسها إدارة السجن بحق الأسيرات الفلسطينيات تكمن في الاستمرار في حرمانهن من زيارة ذويهن، حيث ذكرت بعض الأسيرات في إفاداتهن أن أفراد عائلاتهن لا يستطيعون زيارتهن، أو حتى التكلم إليهن عبر الهاتف، فالأسيرة قاهرة السعدي لم تستطع تمالك أعصابها وأجهشت بالبكاء حرقة على أطفالها الذين لا تستطيع رويتهم أو التكلم إليهم لدى تقديمها إفادة عن وضعها في السجن، أما الأسيرة رابعة حمايل التي لم تتجاوز 17 ربيعا من عمرها، فهي تتلهف شوقا لرؤية والدتها التي لم ترها منذ اعتقالها قبل ما يقارب الثلاث سنوات .

كما أن الأسيرات الحوامل يقاسين ظروفاً صعبة للغاية داخل السجن، حيث لا يتمتعن بأي رعاية طبية أثناء حملهن، ولا يتم تقديم الطعام المناسب لهن، ولا يعفيهن هذا الحمل من مواجهة كافة صنوف التعذيب، فالأسيرة ميرفت طه اعتقلت وهي في الأشهر الأولى من زواجها، وأمضت أشهر الحمل الأولى داخل الزنازين، إلى أن تم نقلها إلى سجن نفي ترتسا، حيث لم تتلق أي عناية تذكر، وفي الثامن من شهر شباط عام 2003، كان قدر وائل، ابن هذه الأسيرة، أن يخرج من ظلمات إلى ظلمات، حيث يقاسي الطفل وأمه أطياف المعاناة داخل سجن نفي تريتسا، وساعة الولادة تُعتبر من أشد اللحظات صعوبة على الأسيرة، التي تُنقل إلى المشفى وهي مكبلة بالأصفاد، وتبقى مربوطة إلى السرير وهي في حالة الوضع، وتُعاد إلى السجن فور وضعها، وتورد الأسيرة ميرفت تصويراً دقيقاً لمعاناتها أثناء الولادة، فتقول :

(إن لحظة الإنجاب كانت من أصعب لحظات حياتها، ولن تستطيع محوها من ذاكرتها، تمنت ميرفت لو أن والدتها بجانبها وهي في المستشفى لتمدها بشيء من الدفء والحنان، ولأجل هذه الغاية تقدمت والدتها وزوجها بعدة طلبات للسماح لهما بالحضور إلى المستشفى أثناء الولادة، ولكن إدارة السجن لم تسمح بذلك، لقد نُقلت ميرفت بعد أن وضعت مولودها مباشرة إلى السجن وحيدة دون ابنها، الذي تطلبت حالته الصحية بقاءه ليوم آخر في المستشفى).

إن الطفل وائل يلاقي الآن ما تلاقيه أمه من معاناة داخل السجن، حيث لا توفر له ما يحتاجه من حليب، وحفاضات، وملابس ورعاية صحية، كما أنه لم يتلقَ حتى التطعيمات الطبية اللازمة في مواعيدها المحددة، والطبيب يكشف عليه في أوقات متباعدة ودون الاقتراب منه، ومن المقلق أن النيابة العامة الإسرائيلية قد مددت فترة اعتقال ميرفت، ومعها طفلها لسنتين إضافيتين، مما يضاعف من معاناة ميرفت وطفلها، وخاصة وأن وائل سيغادر السجن فور بلوغه عامين دون أمه .

ولا تقتصر ممارسات سلطات الإحتلال القمعية داخل السجون والمعتقلات على الأسيرات فقط، بل إن المحامين والمحاميات الذين يزورون الأسيرات للدفاع عنهن ينالهم نصيب من هذه المعاناة، لأن إدارة السجن تتعمد الإساءة في معاملتهم، إذ يتم تأخيرهم في غرفة الانتظار لمدة قد تزيد عن أربع ساعات، وفي أحيان كثيرة تمنعهم من الزيارة دون أي مبرر، يضاف إلى ذلك إخضاعهم لإجراءات تفتيش طويلة ومهينة قبل السماح لهم بالدخول إلى الغرفة المخصصة للزيارة التي تم تحويلها إلى سجن حقيقي، حيث يتم إقفال الغرفة بالمفتاح على المحامي أثناء الزيارة مع وجود حاجز من الأسلاك الشائكة يفصله عن الأسيرة، وهذا كله يهدف إلى التأثير على المحامين لحملهم على التقليل من هذه الزيارات، وعدم الدفاع عن الأسيرات .

إن هذه الممارسات الصهيونية وغيرها الكثير الكثير من الممارسات التي لا تتلاءم مع المواثيق والأعراف الدولية تجاه الأسرى والأسيرات، تدفعنا لرفع الصوت عالياً والمطالبة برفع قضية الأسرى والأسيرات الفلسطينيين إلى محكمة الجنايات الدولية، لمحاكمة الصهاينة على جرائمهم بحق هذه الفئة المناضلة من الشعب العربي الفلسطيني، كما ندعو المجتمع الدولي، وكافة منظمات حقوق الإنسان، والهلال والصليب الأحمر، للقيام بدور جدي لفضح الممارسات الصهيونية تجاه الأسرى، وللضغط على الكيان الصهيوني لتوفير الظروف الإنسانية المناسبة للأسير، والمطالبة بالإفراج الفوري عن الأسرى من الأطفال والطفلات القصر. كما نطالب المفاوض العربي والفلسطيني خاصة، بأن تأخذ قضية الأسرى عموماً والأسيرات خصوصاً جلَّ اهتمامهم وأن تكون من أول أولياتهم ، وأن يعملوا جادين على إطلاق سراح المعتقلات والقاصرين والمرضى كمقدمة لأي مفاوضات أو تسوية محتملة وبغض النظر عن موقفنا من تلك التسويات، فهذا أقل ما يمكن أن يقدم لهؤلاء المناضلين الصابرين الذين لا يلتفت أحد لمعاناتهم بشكل جاد، وأن يصبح – يوم 17/ نيسان الذي نفذت فيه أول عملية تبادل أسرى، حين أُستبدل الأسير الفلسطيني محمود بكر حجازي، بالمستوطن الإسرائيلي شموئيل فايز

بعد أن كان قد أختطف على يد المقاومة الفلسطينية أواخر 1969، والذي اعتمده الفلسطينيون ليكون يوم الوفاء والتضامن مع هؤلاء الأسرى الأبطال، أو يوم 22/ نيسان وهي ذكرى اعتقال الأسير سمير قنطار في اليوم نفسه من عام 1979، والذي أُعتمد عربياً كيوم للأسير- أن يصبح يوماً شعبياً للضغط على المؤسسات الدولية من أجل العمل على الإفراج عن هؤلاء الأسرى الأبطال، وأن يتم خلاله فضح ممارسات الإحتلال الإسرائيلي ضدهم ، ولحض المسؤولين الفلسطينيين على متابعتها وحلها، وأن تتم خلاله مطالبة الهلال والصليب الأحمر القيام بدوره لمراقبة المعتقلات الصيونية، وفضح ما يجري فيها من انتهاكات لحقوق اللإنسان، وأن تسعى هذه المنظمات وبشكل جدي لتحسين ظروف الإعتقال التي يتعرض لها الأسرى وخاصة النساء والأطفال، الذين يفتقرون إلى الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية .

ولا بد قبل أن نختم هذا الموضوع أن نشير إلى أن المنظمات الفلسطينية كانت ولا تزال تسعى دائماً للإفراج عن المعتقلين وخاصة النساء منهم، فمنذ أن تم اعتقال النسوة من أمثال المناضلة المحررة ليلى خالد بطلة عملية اللد ، والمناضلة فاطمة برناوي التي اعتقلت بعد وضعها قنبلة في سينما صهيون في مدينة القدس وحكم عليها بالسجن مدى الحياة، وتغريد البطمة وعفيفة بنورة جرت عمليات تبادل كثيرة، إلا أن عملية تبادل الأسرى التي تمت في أيار عام 1985

على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين / القيادة العامة بقيادة المناضل أحمد جبريل، والتي عرفت بعملية الجليل يمكن اعتبارها من أهم تلك العمليات، ففيها تم (الإفراج عن 1150 أسير فلسطيني وعربي وعالمي أغلبهم كان محكوما بالمؤبد، وقد نجح المفاوض الفلسطيني آنذاك – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة – في تخيير الأسرى بين البقاء في فلسطين المحتلة أو الخروج منها، حيث اختار ستمائة منهم البقاء في بلدهم دون الخوف من اعتقالهم مجددا على نفس التهمة، ليلعبوا فيما بعد دور المستنبتات الوطنية لتفجير الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى عام 1987) [1]، كما تمَّ فيها الإفراج عن المناضل الأممي الياباني الأصل «كوزو أكوموتو» الذي كانت سلطات الإحتلال تصر على عدم الإفراج عنه، كما أن هذه المنظمة نجحت في عام 1979 - من خلال عملية تبادل الأسرى المعروفة بعملية النورس - بتحرير 79 أسير فلسطيني، لكن الأمر اللافت في عملية التحرير هذه كان في تحريرها لجميع النساء المعتقلات في السجون الصهيونية آنذاك، بحيث لم يتبقَ أي منهن في الأسر، وثانياً أنها أول منظمة استطاعت الإفراج عن أسرى فلسطينيين كانوا يحملون الجنسية الإسرائيلية ومنهم الأسير الشهيد سمير درويش .



(1) في الخيمة الأخرى صفحات من الذاكرة ، ص 361 .

الفصل الثاني : الشهيدات

ما إن علم الفلسطينيون بنوايا الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا تسليم فلسطين للصهاينة لإقامة كيانهم المزعوم عليها، حتى هبّوا للدفاع عنها، باذلين دماءهم في سبيلها، وكان للمرأة الفلسطينية نصيبها في قوافل الشهداء، ففي ثورة عام 1929 (استشهدت تسع نساء برصاص الجيش البريطاني) [1] منهن الشهيدة جميلة محمد الأزعر، وفي ثورة القسام عام 1936 أثبتت وجودها حيث (تدربت على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال التي استشهدت في معركة عزون، و«أخوات القسام » في حيفا القديمة، اللاتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن) [2]، وإن ظلت مشاركتها في الغالب وحتى عام 1948 تقتصر على تزويد المقاتلين بالمؤن، أو حمل السلاح إليهم، ومداواة الجرحى، كما فعلت نساء يافا حيث (شكلَّ عدد من النسوة في يافا، فرقة نسائية سرية باسم زهرة الأقحوان، تولت الحض على المقاومة ونزويد المقاومين بالأسلحة والتموين، كما تشكلت جمعية التضامن النسائي في الفترة نفسها للقيام بأعمال التمريض والإسعاف) [3]، ولكن لما احتل الصهاينة فلسطين عام 1948 بدأ دورها بالكفاح المسلح يزداد وضوحاً، حيث بدأت بالتدرب على السلاح والقتال، هذا بالإضافة للمهام الأخرى التي كانت تقوم بها .

(1) معاناة المرأة/ ص 90.

(2) معاناة المرأة/ ص 99 .

(3) معاناة المرأة/ ص 91 .

ومع انطلاقة الثورة الفلسـطينية المعاصرة سـارعت المرأة للإنخراط في صـفوف التنظيمات الفلسطينية، وحملت السلاح وهي تعلم أن روحها قد تصبح ثمناً لعملها ذاك، لكنها لم تهتم أو تتراجع، بل شاركت في كل أشكال النضال المسلح، من القتال المباشر في سـاحات المعارك، إلى المشـاركة بل وقيادة عمليات نوعية كاختطاف الطائرات، أو إلقاء متفجرات وغيرها، فجميعنا نذكر المنا ضلة ليلى خالد التي كانت أول سيدة عربية تشارك في عملية خطف طائرة، حين اختطفت طائرة أميركية كانت متجهة إلى دمشق للفت نظر العالم للقضية الفلسطينية<

والشهيدة شادية أبو غزالة التي استشهدت أثناء إعدادها قنبلة متفجرة، وكذلك الشـهيدة البطلة دلال المغربي التي قادت في 11/ 3/ 1978 مجموعة من عشر رجال في عملية اسـتشـهادية نوعية، حيث احتجزت المجموعة حافلة ركاب سـارت بهم نحو تل أبيب، بهدف مبادلة ركابها بأسرى فلسـطينيين، وانتهت العملية باستشـهاد بعض المقاومين من بينهم دلال، التي لن ينسـى العالم منظر المجرم إيهود باراك وهو يجرها من شعرها وهي جثة هامدة ليقوم بعد ذلك بإطلاق النار عليها، مظهراً للعالم مدى الحقد الذي يعتمل في قلوب هؤلاء الصهاينة، الذين لازالوا إلى اليوم يحتجزون جثمانها، ومنهن أيضـاً الشـهيدات لينا النابلسي، وتغريد البطمة التي اسـتشـهدت خلال مشاركتها في عملية عسكرية، وغيرهن الكثيرات .

وظلت قوافل الشـــهيدات تتابع، واســـتمرت النســـاء في تقديم أرواحهن فداءً لوطنهن، ففي عام 30/ 3/ 1976 وعندما هبَّ الفلسطينيون في أراضي 48 للدفاع عن ما يقارب 20 ألف دونم من أراضي الجليل كان الصـهاينة يحاولون مصـادرتها، ونظموا إضراباً عاماً اســـتجابة لنداء لجنة الدفاع عن الأراضي للتعبير عن هذا الرفض، واجههم الصـهاينة بالرصـاص الحي، فسـقط سبعة شـهداء من بينهم امرأة هي خديجة قاسم شواهين من سخنين[1]، ليصبح يوم 30 آذار من كل عام والذي بات يُعرف بيوم الأرض مناسبة يجدد فيها الفلسطينيون تمسكهم بأرضهم ودفاعهم عنها، وفي عام 2000 وحين كان الفلســطينيون يحيون هذه الذكرى تعرضـــت لهم سلطات الإحتلال بالرصاص فسقطت الشهيدة شيخة أبو صالح من سخنين) [2].

ولما بزغ صـبح الانتفاضـة الشـعبية الأولى في 8/ 12/ 1987 وانهمرت الحجارة والزجاجات الحارقة من كل مكان تضرب قوات الإحتلال (لعبت المرأة دوراً شعبياً نضـالياً ضـد الإحتلال، ودوراً بارزاً في مقاطعة البضـائع الأجنبية والإسرائيلية، كما أنها استطاعت انتزاع الأسرى من بين أيدي الجيش الصهيوني،

(1) خالد عوض ، كي لا ننســى –25 عاما على يوم الأرض ، مكتب النورس للإنماء التربوي الطبعة الأولى، آذار، 2001 ، الناصرة ، ص 26 وما بعدها، أسماء الشهيدات في الجدول 18 في الملحق .
(2) راجع التفصيلات عن الشهيدتين في الملحق .

وساهمت في التعليم الشعبي عندما أُغلقت المدارس لعدة أيام بل لعدة شهور، ورغم أن أهم صفات هذه الإنتفاضة أنها انتفاضة الحجر ولم يستعمل فيها الفلسطينيون السلاح، إلا أن ذلك لم يمنع سلطات الإحتلال أن تواجهها بالسلاح، حيث دفع ما يقارب الثلاثمائة شهيد وشهيدة حياتهم دفاعا عن بلدهم، وكان من بين هؤلاء الشهداء 31 شهيدة قضت بالرصاص، بالإضافة إلى استشهاد 23 شهيدة أخرى جراء استنشاق الغاز) (1).

وعندما اندلعت إنتفاضة الأقصى عام 2000، بادرت كل الشرائح الشعبية للانخراط فيها ومن ضمنها المرأة التي أثبتت أن الانتماء للوطن هو الأقوى فكانت سباقة ومعطاءة، وأضحت المثل الذي يحتذى به فسارعت إلى تشكيل اللجان الشعبية، واللجان الصحية، والتمريض والإسعاف، والتوعية والإرشاد، وتقديم المساعدات للأسر المنكوبة، وشكلت لجان للدفاع عن الأسرى والمعتقلين، وتنفيذ الاعتصامات ومراسلة الهيئات والمنظمات الدولية، وعملت مع المناضلين على توسيع الرقعة الجغرافية للانتفاضة وتصعيدها ونقلها إلى داخل العمق الفلسطيني أي داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك عملت على فضح المجازر الصهيونية التي تُرتكب ضد الفلسطينيين .

---

(1) شيء من فلسطين – شهداء الانتفاضة ، إعداد مؤسسة الشؤون الاجتماعية لرعاية أسر الشهداء والأسرى، عمان، 1989، ص21، أسماء الشهيدات موجودة في الجدولين 19 و20 في الملحق .

إن الإرهاب الصهيوني قد ازداد خلال انتفاضة الأقصى، مما جعل أعداد الشهداء تتصاعد بشكل لافت للنظر ، (فقد سقط ما يزيد على 1755 شهيد، منهم 1272 من الرجال، و199 من النساء، و284 من الأطفال، وقد سقط 80 ٪ منهم بواسطة الرصاص الصهيوني، كما جُرح أكثر من 90 ألف جريح، وأكثر من 100 ألف معتقل، وتمَّ هدم أو إغلاق 3000 بيت) [1]، مع أنهم لم يكونوا يشكلون أي تهديد للصهاينة، لكن ذلك لم يمنع هؤلاء الصهاينة من استهداف الفلسطينيين بالقتل، ولعل ما حصل خلال مظاهرة نسوة بيت حانون في 3/ 11/ 2006 خير دليل على ما نقول، فقد خرجت هؤلاء النسوة وهن لا يحملن أي سلاح، لفك الحصار عن 70 مقاوم كانت سلطات الاحتلال تحاصرهم داخل مسجد، لكن ذلك لم يرق للصهاينة الذين سارعوا لإطلاق النار عليهن بكثافة، فعل ذلك وكاميرات الإعلاميين ترصده، فلم يأبه لذلك واستمر في اطلاق النار مما أدى إلى سقوط (شهيدتين و18 جريحة، ثلاثة منهن بترت أطرافهن السفلى، كذلك استهدف الاحتلال النائب جميلة الشطي التي كانت تقود المظاهرة، حين ضرب منزلها بصاروخين أسفر انفجارهما عن استشهاد زوجة أخيها، وحارسيها الشخصيين) [2]،

(1) د طلال ناجي ، محاضرات في القضية الفلسطينية، دار الرؤى، الطبعة الأولى، بيروت ، لبنان، 2002.

(2) معاناة المرأة/ ص 100.

وبذلك لم يبقَ شبر واحد من فلسطين خلال فترة الانتفاضة لم يشهد على بشاعة الإحتلال الذي لم يترك طفلا أو رجلا أو امرأة أو شيخاً إلا وجرعه مرارة الألم، وفي ظل هذه الأوضاع فإن معاناة الشريحة النسائية من المجتمع الفلسطيني تكون واضحة، حيث بلغ عدد الشهيدات منذ انتفاضة الأقصى 38 شهيدة[1]، تعددت أسباب وفاتهن إلا أن معظمها تعود إلى :

1- الاحتجاز على الحواجز الصهيونية لعدة ساعات في وضع صحي صعب، فقد تكون المرأة على وشك الولادة، أو مصابة بجلطة، أو التهاب رئوي، ففي 26/ 2/ 2001 قضت الشهيدة ندى حسني من بيت فوريك – نابلس، حينما تمَّ احتجازها على مدخل البلدة وهي مصابة بجلطة، كما قضت مريم التميمي من رام الله حينما تمَّ احتجاز سيارة الإسعاف على مدخل قرية النبي صالح فتوفيت وهي على الحاجز .

2– إصابتها بالصواريخ والقذائف التي تُطلق على المنازل عشوائياً أثناء قصف المدن أو اجتياحها، ففي المغرافة في غزة استشهدت ثلاثة نساء وهن حكمت وسليمة ونصرة الملالحة بتاريخ 10 / 6/ 2001 عندما قصفت الدبابات الصهيونية المنزل دونما مبرر، كما قضت الشهيدة رهام أبو الورد من جنين

(1) هذه المعلومات مستقاة من تقرير لمركز معلومات وإعلام المرأة بتصرف / جنين / بتاريخ 23/ 10/ 2001.

وعمرها 10 سنوات أثناء قصف صهيوني لمدرسة الإبراهيميين في المدينة، وكذلك غادة محمود عيشة من بلدة صانور قضاء جنين في 21/ 10/ 2001 أثناء قيامها وأهلها بقطف الزيتون من حقلهم[1].

3- تواجدها بالقرب من المقاومين المطلوبين لسلطات الاحتلال، ففي 12/ 9/ 2001 استشهدت الطفلة بلقيس العارضة عندما نزلت قوات المظليين على منزلهم لاعتقال ثلاثة مناضلين منهم أخوها سفيان، وفي 30/ 4/ 2001 استشهدت الطفلة ملاك جمال بركات من رام الله أثناء انفجار سيارة مفخخة زرعتها المخابرات الصهيونية لاغتيال أحد المناضلين .

كما أن المرأة الفلسطينية قاسمت الرجل شرف تنفيذ العمليات الاستشهادية، تلك العمليات التي يقدم المرء عليها وهو يعلم سلفاً أنه مقدم على الموت فلا يخاف ولا يتراجع، فلم تتوانَ المرأة الفلسطينية عن خوض هذا الصنف من العمليات التي تعتبر أصدق وأجرأ صيحة احتجاج على الإحتلال وممارساته القمعية،

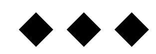
(1) راجع أسماء هؤلاء الشهيدات في الجدول 22 في الملحق، وكذلك أسماء خاصة شهيدات القدس في الجدول 21 .

وهي شعلة النور التي أضاءت ظلام هذه الأمة، لذلك اعتبرت هذه الظاهرة – وخاصة ظاهرة الاستشهاديات الفلسطينيات – بمثابة التطور الاستراتيجي على العمل الفلسطيني المقاوم، هذا التطور الذي تمثل بالعدد الكبير للعمليات المنفذة، وليس ابتداعها ، لأن هذا النوع كان معروفاً وليس وليد انتفاضة الأقصى، ولم يبدأ بعد اتفاقات أوسلو كما يعتقد الكثيرين، بل بدأت منذ زمن بعيد، ولعل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ القيادة العامة كانت أول من اختط هذا النوع من العمليات

حين نفذت عملية الخالصة في عام 1974، كما أنه يمكن اعتبار العملية التي شاركت فيها الشهيدة دلال المغربي عام 1978، أول عملية استشهادية تتواجد فيها امرأة، لكنا التطور على هذه العمليات نلحظه بازدياد عددها كثيراً انتفاضة الأقصى، فقد بلغ عدد العمليات التي نفذتها فتيات مؤمنات بحق شعبهن في العودة والتحرير أحد عشر عملية[1]، أثبتت المرأة الفلسطينية خلالها أنها ليست أقل قدرة من الرجل على تكبيد الإحتلال الخسائر الباهظة،

(1) راجع ملحق بأسماء هؤلاء الشهيدات في الجدول رقم 24 .

وشكلت حالة غير مسبوقة على الصعيدين العالمي والتاريخي، ومن هنا يصبح الادعاء بأنه لا تقدم على تنفيذ عملية استشهادية إلا نساء يائسات من الحياة أو فتيات يعانين من ظروف نفسية واجتماعية صعبة ادعاءً باطلاً ولا أساس له من الصحة، لأن هذه العمليات حق مشروع لكل من يعاني من الإحتلال، ولذلك لا يشكك في قيمتها ولا يرفضها إلا أولئك الذين يعيشون في أوهام السلام، أو ترتبط مصالحهم مع الإحتلال بشكل أو آخر، لأن من نفذت هذه العمليات كن فتيات خريجات جامعات أو متزوجات، أو عاملات مستقرات في حياتهن المهنية، ولكن الإيمان بالله عز وجل أولاً، وبعدالة قضيتهن ثانياً، ومن ثمّ ضرورة إسماع صوتهن للعالم الذي كثيراً ما تغاضى عن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى أر ضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة على كامل التراب الفلسطيني، والسياسات القمعية المنظمة التي يمارسها الاحتلال دون أن يجد من المجتمع الدولي ما يردعه عنها، كل ذلك دفعهن لتقديم أرواحهن رخيصة على مذبح الحرية والتحرير .



الفصل التاسع

المرأة الفلسطينية وحقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق

المرأة الفلسطينية وحقوق الإنسان

إن الإحتلال الصهيوني باعتباره دولة غازية ومحتلة يتوجب عليه الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية التي أقرها المجتمع الدولي- مع تأكيدنا المستمر بعدم الاعتراف بهذا الكيان الغاصب، وتأكيدنا أن تقادم الزمن لن يضفي على وجوده أية شرعية- لكنه يتنكر بشكل مستمر لأية مسؤولية قانونية ملقاة عليه عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم أنه مسؤول مسؤولية مباشرة عنها بحسب القانون الدولي، إذ أكدت لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في سنة 2003، من أنه (حتى في وضع النزاع المسلح يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كجزء من المعايير الدنيا لحقوق الإنسان، مكفولة بموجب القانون الدولي العرفي، كما أنها محددة في القانون الانساني الدولي) (1)،

(1) معاناة المرأة/ ص 26

لكن الإحتلال يضرب عرض الحائط بكل المواثيق الدولية، ولا شك أن تغاضي المجتمع الدولي عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وفي أحيان كثيرة منحه المبرر والغطاء والدعم للصهاينة للقيام بهذه الانتهاكات، هي ما يشجع هذا الكيان على التمادي في ممارساته وانتهاكاته مهما بلغت درجة خطورتها، وسنحاول في هذا الفصل الإشارة إلى تلك الانتهاكات، ونركز بشكل خاص على الانتهاكات الواقعة على النساء، لعل العالم الذي ما زال يغض الطرف عن ممارسات الصهاينة وانتهاكاتهم لكل ما تكفله المواثيق الدولية من حقوق للإنسان، يصحو وينتبه للجريمة التي ارتكبها بحق الفلسطينيين شعباً وأمة وهوية، فيسارع للتكفير عن جريمته، ويعيد الحق لأصحابه .

1- في الثامن من آذار يحتفل العالم بيوم المرأة العالمي، هذا اليوم الذي جاء تعبيراً عن وعي المجتمع الدولي لدور المرأة الفعال في تنمية مجتمعها وتطوره، وفي الوقت الذي تحتفل فيه نساء العالم بهذا اليوم باستعراض ما استطعن تحقيقه من انجازات سياسية أو ثقافية أو علمية، فإن الفلسطينيات يحتفلن به على طريقتهن الخاصة، ما بين باحثة عن دواء لإبنها الجريح، أو باكية على شهيد، أو باحثة على تصريح لزيارة معتقل، أو مفتشة عن لقمة تقيم أود عائلتها بعد أن اعتقل أو استشهد معيلها، أو قابضة على حجر لتقذفه في وجه المحتل،

أو تبحث عن مكان آمن لتخبئ به مقاوماً، أو لتحمي به أولادها من القصف أو التوغل الصهيوني، هكذا هي احتفالات الفلسطينيات بيوم المرأة، فالإحتلال الذي ترزح تحته تسبب في حرمانها من كل ما تتمتع به نساء العالم من حقوق، كما حرمها من العمل لتحسين وضعها كامرأة لها قضاياها التي تهتم بها، من قبيل سعيها لمساواتها مع الرجل في فرص العمل، أو الدفاع عن حقها في المشاركة السياسية وما شابه، إذ أن نضالها من أجل تحرير بلدها، والعودة إلى الوطن المسلوب طغى على كل اهتماماتها، بحيث غدت كل الهموم الأخرى هامشية ولا تشغل أي حيز من تفكيرها، ولعل ما سبق يمكن اعتباره من أخف الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق المرأة الفلسطينية، حيث حُرمت من الاحتفال بيوم المرأة كسائر نساء العالم .

2 – لقد سارع المجتمع الدولي الذي عانى من حربين عالميتين، لاعتماد العديد من المواثيق والعهود التي تنظم المجتمعات لاسيما في حالات النزاع والحروب، ومنها الميثاق العالمي لحقوق الانسان، الذي كفل للمرء الحق بالحياة والأمن والعيش بكرامة،

وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الذي اعترف لكل شـخص بما في ذلك اللاجئين بالحق (في التحرر من الجوع، والحق في التعليم، والحق في أن يتوافر له ما يفي بحاجته من الكساء والمأوى، والحق في تحسين ظروفه المعيشية بصورة مستمرة، كما نص القانون الدولي أيضاً على أن تحترم الحياة والكرامة الإنسانية لكل الذين لا يكونون طرفاً مباشراً في النزاعات)(1)، فمما لا شك فيه أن هذه الحقوق لم تكن المرأة الفلسطينية تتمتع بها جميعاً أو بأحدها، لأن الكيان الصهيوني ومنذ اللحظات الاولى لتأسيسه، قد حرمها من حقها في الحياة حين استهدفها بمجازره، فقتلها ونكل بها، وأبعدها عن وطنها، وفي نظرة سريعة على ممارسات الصهاينة، نرى أن الإحتلال الصهيوني قد عمد إلى انتهاك حقها في الحياة، حين عمد إلى استهدافها بالقتل وبشكل ممنهج، ففي كل المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية سقطت الكثير من الشهيدات نتيجة سياسة الاحتلال بتعمد قتلهن، بدءاً من اللواتي قضين في مجازر الصهاينة خلال عام 1948 مثل مجزرة الطيرة حيث استشهد نتيجتها 27 امرأة، وفي مجزرة دير ياسين اُستشهدت 30 امرأة وبُقرت بطون 25 امرأة حبلى، وفي مجزرة كفر قاسم اُستشهدت 17 امرأة.

(1) حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية / د. نجوى حساوي/ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات/ بيروت لبنان/ ط 1 / 2008 / ص 86.

وفي يوم الأرض عام 1976 اُستشـهدت سـيدتان، وفي الإنتفاضـة الأولى عام 1987 اُستشهدت 31 شهيدة بالرصاص الصهيوني، بالإضافة إلى استشهاد 23 شهيدة أخرى نتيجة استنشاق الغاز، وخلال إنتفاضة الأقصى عام 2000 اُستشهد ما يزيد على 225 امرأة، ومنذ (بدء انتفاضـة الأقصى ـ ولغاية 28/ 9/ 2008 فقد استشهدت 163 شهيدة، في حين لم تتوافر احصائية لنسبة النساء من مجموع الجرحى، وبحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية فإن النساء الفلسطينيات اللاتي استشهدن أو أصبن باعتداءات إسرائيلية تعرضـن لهذه الاعتداءات وهن في منازلهن أو بالقرب منها، أو في تنقلهن بين المدن والقرى، كما ذكر التقرير أنه في بعض الحالات لقيت النسـاء حتفهن تحت أنقاض منازلهن التي دمرها الجيش الإسرائيلي فوق رؤوسـهن، كما قتلت عدة فتيات على يد قوات الاحتلال داخل الفصول الدراسية، كما أن إطلاق النار يتم بحسب شـهادة المراقبين الدوليين والصـحافيين الأجانب بصـورة متهورة وعشـوائية ومن دون أي اسـتفزازات، فقد تم اسـتهداف الفتيات رغدة الأعسر، وغدير مخيمر، ورانيا آرام، وإيمان الهمص، وهن على طريق المدرسـة أو على مقاعد الدراسـة، واسـتهدفت سـوزان حجو وابنتها الشهيدة إيمان ووالدتها وهن في منازلهن، واستشهدت سناء عثامنة وابنتيها ريما وآلاء بتاريخ 8/ 11/ 2006) (1).

(1) معاناة المراة / ص 30 .

ومما يؤكد على تعمد الاحتلال لقتل النساء، ما أورده مركز إعلام ومعلومات المرأة الفلسطينية ، إذ أن (حوالي 21٪ من الإصابات التي تعرضت لها النساء كانت في الرأس والرقبة، وحوالي 8٪ كانت إصابتهن في الصدر والبطن)، ولا يخجل الإحتلال من ممارساته تلك، حتى أنه لا يبالي بوسائل الاعلام التي ترصد ممارساته، فقد نشرت رويتر في 3/ 11/ 2006 صورة لامرأة فلسطينية جريحة ملقاة على الأرض، في حين تركض نساء أخريات للاحتماء من قذائف مدفعية الدبابات الإسرائيلية التي أُطلقت عليهن في بيت حانون شمالي قطاع غزة، في 3/ 11/ 2006، وهذا غيض من فيض إذ يصعب إحصاء جميع الشهيدات، لأنهن في تزايد يوماً بعد يوم .

3 - كما أن الاحتلال حرم المرأة من العيش بأمن وأمان في وطنها، فإذا تحدثنا عن اللاجئات الفلسطينيات في الشتات، فإن ما تعرضن له من خوف ورعب خلال رحلة اللجوء، وتعرض حياتهن للخطر نتيجة استهداف الصهاينة لهن، وما قاسينه من آلام وجوع وبرد في المخيمات، وما تحملنه من نظرة المجتمعات التي حللن بين ظهرانيها لاسيما بعد زوال فترة التعاطف التي تلت النكبة، وصعوبة الحياة التي قاسينها من اضطرار للوقوف ساعات و ساعات بانتظار المساعدات التي تأتي بها الأونروا، أو للحصول على بعض اللترات من الماء لشربها،

أو انتظار وجبة الطعام التي تقدمها الأونروا لدفع جوعها هي أو أولادها، وما تشعر به من ألم وقهر خلال هذه المراحل كلها، جعلها تعيش في رعب دائم وحرمها من الأمن، وشكل امتهاناً لكرامتها، بعد أن كانت تعيش في وطنها معززة مكرمة .

أما إذا تحدثنا عن المرأة الفلسطينية التي ما زالت تعيش في فلسطين، فإنها بدون أدنى أي شك تعيش في حالة رعب يفقدها الأمن، لأنها تتوقع في كل لحظة اقتحام الصهاينة لمنزلها لاعتقالها، أو لاستعمالها كورقة ضغط على أقاربها، خاصة إذا كان لديها أبناء مقاومين، كما أنها تعيش في رعب دائم خشية أن تطالها قذائف المحتل وهي داخل المنزل، أو أن يقتلها وهي في طريقها لمدرستها، أو حين تكون على مقاعد الدراسة، كما حصل مع كثيرات اُستشهدن وهن في منازلهن يجهزن الطعام لأبنائهن، مثل حكمت و سليمة ونصرة الملالحة اللواتي استشهدن بتاريخ 10 / 6/ 2001 عندما قصفت الدبابات الصهيونية المنزل دونما مبرر، والشهيدة رهام أبو الورد من جنين وعمرها 10 سنوات التي استشهدت أثناء قصف صهيوني لمدرسة الإبراهيميين في المدينة .

4 – وإذا تحدثنا عن انتهاكات الصهاينة لكرامة النسوة في فلسطين والتي أكدت المواثيق الدولية على احترامها، فتكفي نظرة على شاشات التلفزة لنرى هذه الإنتهاكات على الهواء مباشرة كما يقولون، فكم لقيت النساء من تصرفات حاطة بكرامتهن على الحواجز والمعابر، سواء من خلال عمليات التفتيش الذاتي الذي قد يقوم به جنود ذكور وليس إناث،

أو من خلال تسـيط الكلاب عليهن لتخويفهن أو لإلحاق الدنس بهن، لاسـيما أنهم يعلمون أن الكلاب نجسة في الشريعة الإسلامية، أو بتركهن ينتظرن لساعات وساعات على تلك الحواجز، لا فرق بين مريضة بأمس الحاجة لسيارة إسعاف تقلها للمشفى، أو حامل على وشك الوضع، أو طالبة تريد العودة لبيتها، فالجميع عند الصهاينة سواء، مما دفع الكثير من العائلات لحرمان بناتهم من العمل أو الدراسة، خوفاً عليهن من تلك الممارسات الحاطة بكرامتهن وإنسانيتهن .

5 – لقد كفل الإعلان العالمي لحقوق الانسان (الحق لكل شخص في مستوى معيشي كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وأن للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين/ المادة 25)[1]، وكذلك فإن اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 21/ 8/ 1949، والتي نصت في مادتها رقم 16على حق الرعاية والحماية للنساء خاصة المرضى والحوامل، وأن يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام،

(1) معاناة المراة/ ص 23.

وأكدت في المادة 21 على وجوب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنفاس، لكن الصـهاينة الذين لا يهتمون بأي قيم أخلاقية، يسـتهدفون دور العجزة ومراكز المعاقين بالقصـف المباشر، رغم أن المقيمين فيها لا حول لهم ولا قوة، كما أن سـياسـته في الإغلاقات المتكررة للمعابر، وفرض حظر التجول، وبناء الجدار العازل، تؤدي إلى تضـييق فرص العمل أمام الفلسـطينيين والفلسـطينيات، مما يزيد في البطالة، التي تؤدي إلى مزيد من الفقر والجوع، هذا فضلاً عن أن الكيان الذي لا يعترف أصلاً بمسؤوليته عن حقوق الإنسان بالنسبة للفلسـطينيين، لا يتكفل بأي شـكل من أشـكال تأمين العيش الكريم لمن يتسـبب في بطالتهم من الفلسطينيين، أو لمن بلغوا سن الشيخوخة والعجزة والمرضى، ولا يقدم للأطفال الفلسـطينيين أي دعم مادي أو صـحي، فكل ما يقدمه لهم هو أحد أمرين، فإما القتل، وإما الإصابة والإعاقة .

6 – كما تمتد انتهاكات الإحتلال لتشـمل الحق بالرعاية الصـحية للنسـاء والأطفال، باعتبار أن الحق في الرعاية الصحية كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل شـخص، كما كفلت هذا الحق اتفاقية جنيف الرابعة بشـأن حماية الأشـخاص المـدنيين في وقـت الحرب المؤرخـة في 21/ 8/ 1949 في المـادة 6 منهـا، لتصـبح انتهاكاتهم سياسة ممنهجة، ويتجلى ذلك في تعمده تدمير البنية التحتية للقطاع الطبي،

باستهداف المشافي والمؤسسات الطبية بالتدمير المباشر، واستهداف الطواقم الطبية من أطباء ومسعفين بالقتل أو الاعتقال، أو بمنعهم من الوصول إلى المناطق المنكوبة لإسعاف المرضى، وكذلك احتجاز سيارات الإسعاف على الحواجز ومنعها من أداء واجبها .

كذلك تهدف سلطات الاحتلال حرمان النساء من الاستفادة من الرعاية الصحية، أولاً باستهدافه للبنية التحتية للمشافي كما ذكرنا، وثانياً بمنعها من الوصول إلى هذه المرافق الصحية أو الاستفادة منها، فهو يحرم النساء من الحق في الرعاية الصحية بسبب المعابر ونقاط التفتيش المنتشرة في كل مكان، والتي وصل عددها إلى 560 حاجز في الضفة الغربية، والتي تتسبب بتأخير وصول طواقم الإسعاف للمرضى أو للمشافي، مما يؤدي إلى موت الكثير من المريضات أو أنهن يضعن مواليدهن على الحواجز، وهو ما أكده تقرير رفعته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ 23/ 2/ 2007 ، حين ذكر (أن الفترة بين 2000-2006 شهدت تسجيل 69 حالة من حالات النساء الفلسطينيات الحوامل اللاتي ولدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، وفقاً لبيانات مركز المعلومات الصحية التابع لوزارة الصحة الفلسطينية، ومن بين الحالات المذكورة أعلاه، توفي 35 وليداً عند نقاط التفتيش، لعدم حصول الأمهات على الرعاية العاجلة اللازمة لحالتهن،

وتوفيت خمس نساء عند الولادة، كما أصيبت ست نساء حوامل بجروح عند نقاط التفتيش نتيجة تعرضهن للضرب وإطلاق النيران والغازات السامة من قبل الجنود الإسرائيليين، وأشار التقرير إلى أنه نتيجة لنقاط التفتيش تتعرض نحو 10٪ من الحوامل اللاتي كن يرغبن في الولادة بالمشفى للانتظار مدة تتراوح بين ساعتين وأربع ساعات قبل الوصول إلى المرافق الصحية، وتحتاج 6٪ منهن إلى أكثر من 4 ساعات للوصول إلى تلك المرافق) [1]، ونتيجة لتلك الممارسات فإن لميس قاسم فقدت ابنتيها التوأم حين اضطرت للوضع في سيارة الإسعاف، ومثلها رويدة ناجي الراشد التي اضطرت للسير في طريق وعر لمدة ساعة ونصف وهي في حالة وضع، بعد أن رفض الجنود السماح لها بالعبور من حاجز الولجة العسكري، مما تسبب بفقدها لمولودها الذي انتظرته بعد رحلة طويلة من العلاج بسبب العقم، ولكل ذلك وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة العمل الدولية ، فإن (52،5٪ من الأسر أشارت إلى تدابير الإغلاق، و53،6٪ من الأسر إلى نقاط التفتيش العسكرية، و16٪ من الأسر في الضفة الغربية إلى الجدار، بوصفها عقبات أمام الحصول على الخدمات الصحية) [2]،

(1) معاناة المراة/ ص 64.

(2) معاناة المراة/ ص 63.

أدت تسـببت بحسـب اليونيسـيف في تقريرها عن عام 2006 (في 41٪ من وفيات الرضع، وبلغت هذه النسبة ما يقارب 46٪ في قطاع غزة [1])، كما أن 69٪ من النساء اللواتي شملهن برنامج الزيارات المنزلية لمشروع صندوق الأمم المتحدة للسـكان في عام 2006 تعاني من فقر الدم، في حين أن ثلث اللاجئات ممن هنَّ في عمر الإنجاب تعانين من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد .

7– لقد نصت اتفاقية حقوق الطفل على وجوب تلقي الأطفال للتعليم وخاصة التعليم الأساسي، لكن الاحتلال الصهيوني ينتهج سياسة تؤدي إلى عرقلة العملية التعليمية، مما يؤدي إلى خلق جيل من الأميين، ولا سـيما من الإناث اللواتي يكن الأكثر تأثراً بتلك السـياسـات، فالجدار العازل، والمعابر، ونقاط التفتيش، وما يتعرض له الفلسطينيون وخاصة الإناث، واستهداف المدارس بالإغلاق أو التدمير المباشر، أو تحويلها لمراكز اعتقال مؤقت، تجبر الأهل كما أشرنا على منع بناتهم من الذهاب إلى المدارس والجامعات خوفا عليهن من الإهانة والانتظار الطويل، مما يرفع نسبة الأمية بينهن، فقد ذُكر أن الجدار العازل وحده سيتسبب بإلحاق الضرر في حال اكتمال بنائه بحوالي 170 ألف طالب نصفهم من الفتيات، في 320 مدرسة في الضفة الغربية .

(1) معاناة المراة / ص 69.

ولا تقتصر ممارسات الاحتلال الهادفة لتعطيل العملية التربوية على ذلك، بل إنه يتعرض للطلاب والطالبات والمعلمين بالاعتقال والضرب، ويقصف المدارس بالغازات التي تسبب الاختناق للطلبة، أو أنه يعمد إلى استصدار أوامر عسكرية بإغلاق بعضها، ويفرض حظر التجول الذي يمنع الطلاب من الانتظام في دراستهن، كما أنه يعطل هذه العملية بشكل غير مباشر، حينما تتحول تلك المدارس إلى أماكن إيواء يسكنها الفلسطينيون خلال الاجتياحات أو العمليات العسكرية الصهيونية، فقد بلغ عدد المدارس والجامعات التي تم إغلاقها بأوامر عسكرية 12 مدرسة وجامعة، في حين تم تعطيل الدراسة جراء العدوان الإسرائيلي في 1125 مدرسة ومؤسسة تعليم عالي، وبلغ عدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 359 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة، وحولت 43 مدرسة إلى ثكنات عسكرية، وإن عدد الطلاب الذين استشهدوا برصاص جيش الإحتلال وصل إلى 848 طالب وطالبة من طلبة المدارس والكليات، كما وصل عدد الطلبة والطالبات والموظفين الذين أصيبوا برصاص الإحتلال إلى 4792 طالب وطالبة وموظف، إن كل

هذه الممارسات تُعد بلا أدنى شك انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحقوق الفلسطينيين ذكوراً وإناثاً في الحصول على التعليم .

8 – إن الاحتلال ينتهك الإتفاقيات الدولية الخاصة بحماية النساء والأطفال والمدنيين في زمن الحرب، حيث تنص المادة 27 على حق الاحترام للأشخاص المحميين بموجب الاتفاقية (لأشخاصهم وشرفهم، وحقوقهم العائلية، وعقائدهم الدينية، وعاداتهم وتقاليدهم، ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف، أو التهديد و ضد السباب وفضول الجماهير، وتظهر انتهاك حقوق الصهاينة لحق العائلة، في ما تعانيه النساء جراء زواجهن من أزواج في أراضي 48، حيث صدر قرار عام 2003 بمنع جمع شمل عائلات الفلسطينيين المقيمين في أراضي 48 والمتزوجين من فلسطينيي الضفة الغربية أو قطاع غزة، هذا المنع الذي كان يمارسه الإحتلال بصورة غير رسمية منذ زمن طويل، والذي أدى (حسب تقرير لمنظمة العفو الدولية لمنع لم شمل آلاف العائلات ممن تنطبق عليهم هذه الحالة)[1]، بحيث تصبح النساء بسبب هذا الوضع أسيرات في منازلهن، لأنهن يعشن مع أزواجهن بصورة غير قانونية، فلا يستطعن الخروج حتى لا تلقي الشرطة القبض عليهن

(1) معاناة / ص 50.

وتقوم بترحيلهن، مما يعني الانفصال عن الزوج والأسرة، إضافة لحرمانهن من رؤية أقاربهن، لأنهن لا يستطعن زيارتهن، خاصة إذا كان أهلها من سكان قطاع غزة، وإن فعلت فهي تبقى عند أهلها لأن السلطات الصهيونية لا تسمح لها بالعودة، كما حصل مع نظمية صفدي المتزوجة من رجل من القدس، وفي كل مرة تذهب لزيارة أهلها في القطاع، تنتظر طويلاً حتى تتمكن من العودة إلى القدس، ففي إحدى المرات انتظرت لمدة شهرين.

وفي زيارة أخرى انتظرت لمدة خمسة أشهر، وهي اليوم تقيم عند أهلها منذ عام وثلاثة أشهر ولم تتمكن من العودة لبيتها، رغم خضوعها لسلسة من التحقيقات لدى المخابرات الصهيونية، وهذه الممارسات التي تُشكل انتهاكاً صارخاً لحق المرأة الفلسطينية في العيش بأمان وسكينة في بيتها، ترعى زوجها وأطفالها، وأن تتمكن من رؤية أقاربها متى شاءت.

أما بالنسبة لعدم احترام الإحتلال للعقيدة الدينية، فمن نافلة القول أنه يعمد إلى انتهاك هذه الحرية، وهو المعروف بعدم احترامه عهداً ولا ميثاقاً، من قبيل اعتداءاته على دور العبادة الإ سلامية، وتدنيس المقابر وكتابة شعارات ا ستفزازية على القبور، والتضييق على المصلين لاسيما أولئك الذين يقصدون المسجد الآقصى- حيث لا يُسمح إلا لمن تجاوز أو تجاوزت الأربعين وأحياناً الخمسين من العمر بالوصول إليه،

كما أنهم يتقصدون تدنيس الأماكن الدينية المسلمة بزيارتها، وليس انتهاك شارون لحرمة المسجد الاقصى ـ إلا واحدة من تلك التعديات، وكم رصدت كاميرات التلفزة تعدياتهم واعتداءات شرطتهم على النساء الفلسطينيات بنزع حجابهم، أو تفتيشهم بشكل استفزازي على المعابر من قبل الجنود، أو تسليط الكلاب التي هي دنس في شريعتنا عليهن، وهذا كله بالإضافة إلى مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية، ولعل مطالبة قادة الصهاينة بيهودية الكيان الغاصب، لهو الدليل الصارخ على انتهاكه ليس لحقوق المسلمين في فلسطين فقط، بل كذلك للإخوة المسيحيين، لأن هذه الدعوة تعني صراحة طرد كل من ليس يهودياً من فلسطين، فهل بعد هذا نبحث عن تعديات أو انتهاكات لحقوق الإنسان .

9 - إن الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14/ 12/ 1974 والمتعلق بحماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، أكد في المادة 4 منه على أنه (على الدول المعنية أن تبذل كل ما في وسعها لتجنيب النساء والأطفال ويلات الحرب، والمادة 5 التي تنص على اعتبار جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللا إنسانية للنساء والأطفال أعمالا إجرامية)، لكن الكيان الغاصب كثيرا ما عمد الى استهداف النسوة والأطفال بالقتل والإصابة والإعتقال، فكثيراً ما نقلت التقارير الإخبارية صوراً لأطفال فلسطينيين أجلسهم الجنود الصهاينة على مقدمة الدبابات لاستخدامهم كدروع بشرية،

ولم تشــفع ملامح الخوف والرعب المرتســمة على وجوههم البريئة أو الدموع المنهمرة من أعينهم في دفع الاحتلال لإبعادهم عن دائرة الاســتهداف، ولعل في مشــهد اغتيال الطفل محمد الدرة والذي كانت وكالات الأنباء تنقله على شــاشــات التلفزة لحظة مباشرة، لخير دليل على عدم احترام الصــهاينة لأي اتفاقات دولية وخاصــة منها ما تعلق بالأطفال، حيث قتلوه بدم بارد وهو مختبئ خلف والده لا يحمل سلاحاً ولا يشكل تهديداً للجنود، ولكنه الحقد الأعمى الذي يعتمل في قلوب الصهاينة، ورغبتهم في إفناء كل ما هو فلسطيني .

10 – إن الإحتلال الصهيوني وكما هو متوقع منه لن يعمد بأي حال من الأحوال إلى إيلاء الأسرى والأســيرات في معتقلاته أي رعاية أو عناية وفقاً لما تحض عليه الإتفاقيات الدولية، مثل المادتان 5 و9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنســان اللتان تنصــان على عدم جواز التعرض لأي إنســان بالتعذيب أو المعاملة القاســية أو الوحشــية التي تحط من كرامته، والمادة 85 من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948 التي تنص على أن من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحميين منذ بدء اعتقالهم في مبان أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية، لكننا نراه يعرض عن الالتزام بكل تلك المواثيق، فهو يعمد إلى اعتقال الطفلات اللواتي تقل أعمارهن عن 18 ســنة، ويضــعهن في المعتقلات مع البالغات، معرضاً عن تنفيذ المواثيق الدولية التي تؤكد على معاملة خاصة للأطفال

بحيث يكون حبسهم آخر الخيارات ولمدة قليلة، لكن الاحتلال جعل من استهداف الأطفال بالقتل والاعتقال سياسة ممنهجة، حيث لا تزال سبعة من الفتيات يقبعن في غياهب السجون الصهيونية، وهن يتعرضن لأبشع الممارسات القمعية، من الضرب والشبح والتعذيب والتهديد بالإغتصاب والتحرش الجنسي، فضلاً عن قلة الطعام .. إلخ، ولن يكون حال الأسيرات البالغات أفضل، حيث يتعرضن لمثل تلك الممارسات بل لما هو أشد قسوة، من مقاساة مختلف أنواع التعذيب كالضرب والشبح، والحرمان من النوم، ومنع زيارة الأهل، والحرمان من النوم ، كما ينتهك الاحتلال الالتزامات المترتبة على الدولة الحاجزة وفقا للمادة 89 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تلزم هذه الدولة على توفير حصة كافية من الطعام للمعتقلين من حيث كميتها ونوعيتها ومراعاتها للتوازن الصحي الطبيعي، لكنه يقدم لهن طعاماً قليلاً وغير صحي، ويمنع زيارات الأهل، وبحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية فإن النساء يتعرضن (خلال استجوابهن للضرب أو الصفع واللكم، وأنه تم تقييدهن بكراسي في وضع غير مريح، ووجهت إليهن تهديدات، وأن المحققين الذكور جلسوا على مسافة قريبة جدا منهن ولامست أجسادهم أجسادهن، و شعرن أن القصد من وراء ذلك هو تخويفهن وإ شعارهن بالحرج، مع أن وجود الرجال مع الأسيرات يشكل بحد ذاته انتهاكاً لحق الأسيرة بأن يوكل الإشراف المباشر عليها إلى نساء سجانات دون الاحتكاك بهن من قبل السجانين الذكور،

وعدم تفتيشــهن إلا من قبل امرأة، كما تعرضــت المعتقلات لتهديدات بإصــدار أحكام طويلة بالسـجن عليهن، وبتدمير منازل عائلاتهن وقد أقدم الاحتلال بالفعل على هدم بعضــها، أو إلقاء القبض على أفراد عائلاتهن، لا ســيما المســنون والأولاد الصغار في الأسرة) [1].

وما تعانيه الأسيرات الحوامل من ظروف شديدة القسوة يجعل مأساتها لا تُحتمل، حيث لا يقدم لها أي رعاية صحية، ولا لوليدها بعد الوضع، حيث يعيش في السجن محروماً من الغذاء والرعاية الصـحية، واللعب والجو الصـحي، ولكن تبقى لحظات الولادة أصعب تلك اللحظات، فبحسب إفادات لأسيرات وردت في تقرير لدائرة الإحصاء بوزارة الأسرى أكدن أن (الولادة داخل سجون الاحتلال قهرية و صعبة للغاية، وتفتقر للحد الأدنى من الرعاية الطبية، حيث تنقل الأســيرات الحوامل من السـجن إلى المشـفى في ظروف صـعبة تفاقم المعاناة، وتحت حراسـة عسـكرية وأمنية مشددة، مكبلات الأيدي والأرجل بالأصفاد المعدنية، ويقيدن في الأسّرة بالسلاسل الحديدية أيضا حتى لحظة دخولهن لغرف العمليات، حيث تتم الولادة دون السماح لعائلات الحوامل بالحضور والوقوف بجانبهن) [2]،

(1) معاناة المراة/ ص 37 .

(2) معاناة المراة/ ص 38.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إنه يعمد إلى استخدم المراة الفلسطينية كورقة ضغط على زوجها أو أبيها أو أخيها المعتقل أو المطارد، لحمله على تسليم نفسه، أو الاعتراف بما لديه من معلومات، فقد روى غيث نصر الذي اعتقلته قوات الاحتلال أربع مرات، وطلبت منه الاعتراف بتهم لم يرتكبها، قال (عندما رأيت والدتي مقيدة في الزنزانة كنت مستعداً لأن أقول لهم أي شيء كي يدعوها وشأنها، كما أن أسماء أبو الهيجاء زوجة الأسير الشيخ جمال أبو الهيجاء، اعتقلتها قوات الإحتلال للضغط على زوجها، حيث عرض عليه الاحتلال صفقة للإبعاد إلى الأردن مقابل الإفراج عن زوجته، فرفض) [1]، كما شملت انتهاكات الصهاينة لحقوق الفلسطينيين في هدمهم لمنازل قريبات المقاومين التي يقمن بها، مع أن المفروض أن لا يشمل العقاب إلا من قام بالفعل، لكنهم يعاقبون الأسرة كلها حين ينسفون منزلها، كما حصل مع والدة علاء سنافرة التي نُسف بيتها بعد أن رفضت إجبار ابنها على تسليم نفسه، وأم منصور شريم التي هُدم بيتها بعد أسر أبنائها الثلاثة .

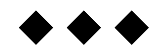
(1) معاناة المراة / ص 80.

11 – لعل الكيان الصـــهيوني هو الكيان الوحيد في العالم الذي يعمد إلى معاقبة الإنســـان بعد موته، رغم أن الأعراف والعادات والمواثيق الدولية تضـــمن حرمة الموتى، لكن الصـهاينة الذين لا يكتفون بالتعدي على الأحياء، استهدفوا الشـهداء فأصدروا أحكاماً بالسجن على الجثث، كما حصل مع جثمان الشهيدة دلال المغربي، التي حكم على جثمانها بالمؤبد ولم يعمد إلى دفنها بل بقي جثمانها في ثلاجة للعرض، كما أنه يعمد إلى احتجاز الجثامين وعدم تسـليمها لذويهن، مثل جثامين الشـهيدات آيات الأخرس، ودارين أبو عيشة، ووفاء ادريس، وهنادي جرادات، وهبة ضراغمة على سبيل المثال .

إن هذه الانتهاكات المختلفة لحقوق الفلســطينيين هي غيض من فيض، وهي ليســت بالأمر الستغرب، لأن الكيان الصـهيوني هو كيان إرهابي غاصـب، أقام ما يدعيه دولته على وعد ديني كاذب، وحق موهوم يزعم أن فلســطين أرض الميعاد، أقامه على أرض ليس له فيها أدنى حق، باعتراف التاريخ والجغرافيا والآثار، بناه على جماجم العرب والفلسطينيين الذين لم يدع فرصة للنيل منهم إلا وانتهزها، فهل يمكن لهكذا كيان أن يحترم عهد، أو يعترف بحق، وهو الذي يســتمد تعاليمه من التوراة المحرفة التي تحض على القتل والتدمير،ولعل في الشهادة التالية اختصار لكل ما سبق من انتهاكات، لأنها جاءت من شخص معني بهذا الأمر، إنه جون دوغارد، المقرر الخاص المكلف بإنتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة،

الذي قال «ينتهك كل من الاحتلال والجدار حقوق المرأة على نحو متفاوت، فالنساء الفلسطينيات يتعرضن للتحرش والتخويف والأذى بشكل روتيني على أيدي الجنود الإسرائيليين عند نقاط التفتيش والبوابات، وهن يتعرضن للإهانة أمام أسرهن وللعنف الجنسي من قِبل الجنود والمستوطنين».

لكل ذلك فإن المرأة الفلسطينية أُصيبت بالضغط النفسي- والعصبي، فحياتها كلها معاناة، فلا أمن، ولا كرامة، بل تدهور اقتصادي، وفقر وجوع، وعزلة وانقطاع عن الأهل، وقتل واعتقال، وإعاقات، وحواجز ومعابر وجنود وجلادين، كل هذا جعل معاناتها النفسية شديدة، أدت بحسب (مسح قام به الجهاز المركزي الفلسطيني في سنة 2001 إلى تعرض أكثر من نصف النساء لموجات بكاء، وثلثهن فكرن بالموت أكثر مما ينبغي، فيما أشارت 46٪ إلى شعورهن باليأس والإحباط، و29٪ إلى إحساسهن بالغضب ومعاناة الانهيار العصبي)[1].



(1) معاناة المراة / ص 71.

الفصل العاشر

الخاتمة

الخاتمة

من خلال استعراضنا لواقع المرأة الفلسطينية قبل وبعد النكبة، فيمكننا أن نسجل الملاحظات التالية :

1- رغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة تزداد عاماً بعد عام، إلا أنها لا تزال تُعتبرمشاركة متدنية إذا ما قورنت بمشاركة الرجل، لذا لابد من العمل على تهيئة الظروف المناسبة للتتمكن النساء من الخروج للعمل، وأهمها استمرار حثِّهن على تلقي التعليم العالي الذي يزيد فرصهن في العمل، وكذلك سنُّ القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتحفظ لها حقوقها وتساويها مع العامل الرجل، ولا بد من توعية المرأة بحقوقها القانونية والشرعية، لأنها كثيراً ما تخسر حقوقها بسبب جهلها بما يكفله لها الشرع والقانون من حقوق وما يترتب عليها من واجبات، وفي معرض الإشارة لتدني مشاركة النساء في دائرة الانتاج، لابد أن نشير إلى أن سياسات الإحتلال الصهيوني من بناء الجدار العازل، وإغلاق المعابر، وانتشار الحواجز الثابتة والمتحركة في الضفة والقطاع، ووجود المستعمرات، وفرض حظر التجول الذي يمتد لأيام وأحياناً لأسابيع، والاستفزازات المستمرة للنساء من قبيل الاحتجاز لوقت طويل على الحواجز، أو تفتيشهن ومعاملتهن بشكل مهين، كل ذلك يقف عائقاً في وجه المرأة ويمنعها من الخروج للعمل وحتى للدراسة، مما يؤدي إلى ضعف مشاركتها في سوق العمل، أو عدم حصولها على التعليم .

2- لا تزال بعض المخيمات تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة للحياة البشرية، وخاصة في مخيمات لبنان، حيث يعاني السكان الذي تضاعفت أعدادهم منذ عام 1948 إلى اليوم حوالي أربع مرات من الاكتظاظ، بسبب عدم سماح الحكومة اللبنانية بتوسيع الأبنية في المخيمات عمودياً أو أفقياً، ومن هنا فلا بد من تطوير البنية التحتية لهذه المخيمات بأقصى سرعة، فمن غير المعقول أن نكون في القرن الحادي والعشرين ولا يزال بعض اللاجئين يعيشون حياة تفتقر لأدنى المتطلبات للعيش الكريم، من قبيل افتقار بعض هذه المخيمات إلى وجود مراحيض في كل المنازل، بحيث يضطر السكان لاستعمال مراحيض عامة، وإذا كان الخوف من أن تطوير الخدمات قد يؤدي لرفض اللاجئين العودة إلى وطنهم، فليس ثمة مبرر لهذا الخوف، لأن 95٪ من الفلسطينيين لا زالوا يرغبون بممارسة حق العودة إلى فلسطين، وفي إحصاء جرى في عام 2006 في لبنان (أكد 81،5٪ من المستطلع آراؤهم ثقتهم بعودتهم إلى فلسطين، كما أكد 89،2٪ منهم أنهم لا يجدون في التعويض والحصول على الجنسية اللنانية حلاً لقضيتهم، بينما لا يقبل 79،6٪ منهم العودة إلا لبداتهم وقراهم الأصلية التي أُخرجوا منها)[1]،

(1) حقوق بين الشرعية الدولية / ص 437.

فلا بد أن تعمد الحكومة البنانية إلى سن القوانين التي تضمن للاجئين الفلسطينيين العيش في بيئة صحية ونظيفة تتوافر فيها كل أساسيات الحياة من ماء وكهرباء و مدارس لكافة المراحل، وأن تتوقف عن معاملتهم كأجانب، بل لا بد من معاملتهم كالمواطنين اللبنانيين من حيث حرية الحركة والعمل، مع الحفاظ على حقهم بالعودة إلى وطنهم .

3- لا بد من تطوير نظام التعليم الذي تقدمه الأونروا حتى يواكب التطورات الحديثة، فمن غير المعقول أن يبقى عدد الطلبة في الصف الواحد يزيد على الخمسين طالب، وأن يبقى نظام الفترتين متبعاً في كثير من المدارس، ولا بد في مخيمات لبنان خاصة أن يتم توسيع اختصاصات الأونروا لتشمل المرحلتين الثانوية والجامعية حتى يتمكن الطلبة من متابعة تعليمهم العالي، وإذا كنا نتحدث عن مخيمات لبنان، فإن هذا لا يعني أن أوضاع الطلبة في باقي المخيمات أفضل، ذلك أن خصخصة التعليم في معظم الأقطار العربية ستؤدي حتما إلى حرمان الكثير من الطلاب ومن باب أولى الطالبات من استكمال دراستهم الثانوية والجامعية، لاسيما أن هذه السياسة تترافق مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المنطقة العربية والتي جعلت الكثير من العائلات تعيش تحت خط الفقر، مما يحرم الطلبة من دراستهم، ويزيد بالتالي نسبة تسرب الطلبة من المدارس، ويرفع نسبة الأمية بينهم، وبشكل خاص الإناث، لأن الأهل سيحجمون عن إرسال بناتهم للجامعات لترك المجال لإخوتهم الذكور،

لذا لابد أن تسارع الأونروا لتعديل سياستها وتسعى لتأمين الأموال اللازمة لمدارسها، لا أن تعمد إلى إغلاق المدارس بحجة عدم توافر الميزانيات، كما حصل في الأردن حين عمدت إلى إغلاق 23 مدرسة في العام الدراسي 2007-2008 .

4 - لقد عانت المرأة الفلسطينية من الناحية الصحية الأمرين جراء ممارسات الإحتلال، ذلك أن (إغلاق الأراضي المتواصل بالضفة وغزة ومنع التنقل بينهم، شلَّ من قدرة نظام الصحة الفلسطيني على العمل بالمستوى المطلوب وفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2006، كما أن الأزمة المالية التي تفاقمت إثر فوز حماس في الانتخابات، وتشديد الحصار على الحكومة الفلسطينية، تهدد بحسب منظمة الصحة العالمية بتوقيف الخدمات الصحية التي تقدم إلى غالبية الشعب الفلسطيني بما فيه النساء، كما اضطر المرضى للاعتماد على المستشفيات في مصر أو الأردن أو الكيان الصهيوني) [1]، لذا لابد أن تسارع الأونروا لرفع الميزانية المرصودة للقطاع الصحي لاسيما في الأماكن التي يتعذر على اللاجئين تلقي الخدمات الصحية في المشافي والمراكز الحكومية، بحيث يتم تأمين العلاج والدواء لهم بأسعار مقبولة، ففي استعراض لواقع النساء الفلسطينيات في قطاع غزة نرى أنه

(1) معاناة المرأة الفلسطينية/ ص 60.

وبحسب إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية فإن 60٪ من النساء في القطاع المصابات بسرطان الثدي اللاتي تم تشخيص حالتهن في وقت متأخر أن 42،2٪ منهن انتشر الورم إلى الخلايا اللمفاوية، و17٪ منهن انتشر في أنحاء أخرى من الجسم، ويشكل سرطان الثدي السبب الثاني للوفاة إذ أن 7 من أصل 10 نساء مصابات به يتوفين، ويرجع السبب في ذلك إلى ندرة وجود آلات التشخيص بالأشعة.

ففي القطاع لا توجد سوى 3 أجهزة إثنان منها في مراكز طبية خاصة، كما أن تكلفة الصورة تصل إلى 30 دولار، وهو مبلغ كبير قياساً بالأوضاع المتردية في القطاع ونسبة الفقر العالية) (□)، ولو أن هذه الأجهزة كانت موجودة في المراكز الصحية لانخفضت نسبة الإصابات أو أمكن علاجها والسيطرة عليها، لهذا كله يتوجب على الأونروا زيادة عدد مراكز الأمومة والطفولة لتلبي حاجة النساء المتزايدة للعلاج، خاصة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان القطاع وخاصة النساء، والتي تمنعهم من الذهاب إلى العيادات الخاصة، ومن باب أولى أن تفكر في الذهاب لعيادات الطب الوقائي كالفحص المبكر لسران الثدي أو سرطان عنق الرحم على سبيل المثال، مما يؤدي لتفشي الأمراض

(1) معاناة المرأة/ ص 61.

وعدم اكتشـــافها إلا في وقت متأخر حيث يتعذر علاجها، لذا لا بد من رصـــد الميزانيات المطلوبة لتطوير القطاع الصحي في مناطق السلطة ولبنان، وعليها أن تُجبر المجتمع الدولي الذي كان شريكا في جريمة تأسـيس الكيان الصـهيوني ليســارع إلى تقديم الأموال المطلوبة، فهذا أقل ما يدفعه تكفيرا عن جريمته في إنشـــاء الكيان الصهيوني، وإجباره الفلسطينيين على الهجرة .

5- إن من أهم الإنجازات التي تفخر الأونروا بتحقيقها، نجاحها برفع معدل التعليم بين الإناث بحيث تساوى عدد الطلبة من الذكور والإناث، وإننا وإن كنا لا نقلل من أهمية هذا الإنجازلكن الفلســطينيين وهم في عام 1948 قد تمكنوا من تحقيق هذه المسـاواة في بعض المدن الفلسـطينية كما رأينا في مدينة بيسـان مثلاً، ولكن بغض النظر عن هذا النجاح في بعض مناطق الأنروا، فمما لاشــك فيه أن الإحتلال الصهيوني سيسهم في تدني نسبة التحصيل العلمي للطلاب والطالبات الفلسطينيين في الضــفة الغربية وقطاع غزة، عبر ســياســته المتمثلة بإغلاق المدارس والجامعات لفترات متفاوتة، وإغلاق المعابر، وفرض حظر التجول، والحصار الاقتصادي الذي يســبب الفقر مما يجبر الأهل على إرســال أولادهم للعمل بدل الدراســة، واعتقال الطلاب والمعلمين على حد ســواء واســتهدافهم بالقتل أحياناً، وإرهاب التلاميذ الصغار بإطلاق الغازات المسيلة للدموع داخل المدارس

أو حتى الرصاص عليهم، وأخيراً الجدار العازل، إن كل هذه السياسات ستمنع الطلبة من تحصيل علومهم، وبشكل خاص الفتيات اللواتي سيكنّ الضحية الأولى لهذه السياسات، لأن الأهل سيحجمون عن ارسال أبنائهم إلى المدارس والجامعات خشية تعرضهن للمصاعب أو الإهانة من قبل الجنود.

وهذه السياسة التي ينتهجها الاحتلال هي سياسة ممنهجة ولا تأتي بشكل عرضي، فهي تهدف إلى إحداث حالة تسرب واسع للطلبة العرب بهدف استثمار هؤلاء الشباب والشابات في سوق العمل وخاصة في أراضي 48، بحيث يحقق الصهاينة جملة من الإنجازات دفعة واحدة، أولها تفشي الجهل بين الشباب العربي الفلسطيني من الجنسين لتركهم مقاعد الدراسة مبكراً، وثانيها إيجاد عمالة عربية رخيصة مقارنة مع مثيلتها الصهيونية، وثالثها خلق خلخلة في القيم العربية والإسلامية لدى جيل الشباب العاملين داخل أراضي 48 الذين سيتعرفون على عادات تختلف كلية عن تلك الموجودة في منطقتهم، مما يؤدي إلى شرخ اجتماعي بين الجيلين، وقد لا يكون آخر هذه الإنجازات تفرغ الصهاينة لاستكمال مشروعهم الاستيطاني، فحين يعمل شبابنا في المصانع والمزارع والمتاجر والمستعمرات الصهيونية فإنهم يتركون المجال واسعا للشباب الصهيوني ليتفرغ لبناء المستعمرات والتحضير للأعمال العسكرية، فنكون نحن العرب الفلسطينيين الخاسر الأوحد .

6- رغم مشاركة المراة الفلسطينية السياسية منذ أمد بعيد، إلا أنها المراة لم تستطع ترجمة هذه المساهمة إلى واقع ملموس في المؤسسات السياسية، ورغم انخراطها في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف الفصائل الفلسطينية، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى المراتب العليا فيهما، فقد ظلت اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي حكراً على الرجال، ولما تشكلت السلطة الفلسطينية شاركت المرأة في الحياة السياسية العامة، وعملت في المؤسسات والوزارات التابعة للسلطة، (لكن مشاركتها في الوظائف الحكومية بقيت ذات طابع هامشي- محدودة، إذ أن 40٪ من النساء العاملات في الحكومة تعمل في قطاع التعليم، ومن أصل 340 مدير عام معين في المؤسسات الحكومية حتى عام 2001 كانت توجد 25 امرأة فقط في هذا المنصب)[1]، بينما لم يكن لها حضور في أكثر من وزارتين، لكن الأمر الإيجابي كان في مشاركة المرأة في المجلس التشريعي بالإنتخاب،رغم أن نسبة المرشحات والناجحات لا تعكس حجم ودور مشاركتها السياسية، فقد جاءت الإنتخابات التشريعية الأولى في 20/ 1/ 1996التي شاركت فيها النساء بحماسة (لتؤكد على الحاجة المفقودة إلى مشاركة النساء في صنع القرار السياسي، فقد بلغ عدد المسجلات في القوائم الإنتخابية 495839 امرأة مقابل 517396 رجل أي بنسبة 49٪ للنساء،

(1) معاناة المراة/ ص 97

لكن عدد المرشحات للمجلس لم يعكس تلك النسبة حيث ترشحت 25 امرأة من أصل 672 مرشحا أي بنسبة 3،7٪، ولم تصل للمجلس سوى 5 نساء من أصل 88 نائبا، وفي الإنتخابات التشريعية الثانية التي جرت في 26/ 1/ 2006 كانت نسبة النساء من إجمالي المقترعين 46٪، وقد كانت مشاركة المرأة في تلك الإنتخابات مؤشرا على تقدم دورها السياسي إذ نجحت 17 امرأة من أصل 132 نائبا) [□].

7- إن الحركة النسوية الفلسطينية لم تتمكن من تطوير (برنامج اجتماعي خاص بها يوازي البرنامج الخاص بالقضايا الوطنية، فقد رجحت الكفة لصالح العمل الوطني على حساب العمل الإجتماعي والطبقي) [□]، وستبقى على هذا الحال طالما وجد الإحتلال، لأنه لا يمكن للمرأة المطالبة بحقوقها القانونية، أو تسعى لتعديل بعض القوانين طالما كان الإحتلال جاثما على صدرها، وحتى المرأة اللاجئة لا تستطيع تطوير حركة نسوية خاصة بها في المنفى، وعليه فلا بد أن نلحظ الظروف الخاصة التي يعيشها الفلسطينيون والتي تنتج عن اختلاف البيئات التي يعيشون فيها، ما بين رازحين تحت الاحتلال،

(1) معاناة المراة/ ص 97.

(2) الحركة النسائية في فلسطين / ايلين كتاب/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا/ نيوبورك / 2006.

أو مهجرين في بلاد عربية أو أجنبية، أو في أراضي 48 مما يجعل لكل مجمو عة منهم همومها الخاصــة، التي ترى أنها في ســلم أولوياتها، ، لكن ما يجمع الكل هو الأمل في العودة والتحرير،وهذا ينطبق على المرأة أيضــاً، لذا فمن الصـعب عليها أن تبحث عن قضـيتها النسـوية وهي ما زالت في طور البحث عن هويتها الوطنية، فلن تتمكن من الالتفات لهذه المسألة قبل أن تعود لوطنها وتقيم دولتها .

8- مما لاشـك فيه أن التهجير الذي تعرض له الفلسـطينيون وتسـبب في إقامتهم في بيئات تختلف عن بعضــها البعض من حيث العادات والتقاليد، أدى إلى حدوث بعض التغيرات على واقع الأسرة الفلسـطينية في الشـتات، ويمكن الإشـارة إلى هذه التغيرات بشــكل سريع ولاســيما ما يتعلق منها بالمرأة الفلســطينية، ونبدأ[1]باختفاء التمييز بين الأسر الفلاحية والبدوية والحضر ـية بحيث تحول اللاجؤون الفسـطينيون في المنفى إلى أسر حضر ـية بعد اندماجهم في اقتصــادات المدن العربية، إلا أن فقدانهم لقاعدتهم الاقتصـادية التي كانوا يملكونها في فلسـطين، أسـهم في تفكيك بنية العائلة الفلسـطينية التقليدية الممتدة التي تشــمل الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد، والتي كانت الســلطة المطلقة فيها لكبير العائلة، لتصــبح أسرة نووية تضــم الزوجين وأبناءهما فقط،، مما أدى إلى تقليص سلطة كبير العائلة ليصبح الأب في الأسرة النووية هو المسؤول الوحيد عن أسرته، فلا يسمح لأحد بالتدخل في شؤونه، بدءاً من اختياره لزوجته،

(1) تحولات الأسرة / ص 171 وما بعدها بتصرف.

أو عدد الأولاد الذين سـينجبهم، ومتى سـينجبهم، وطريقة تربيتهم فيما بعد، أو طريقة اختيار أزواج لهم ولهن، وهو بالمقابل لا يتدخل في شـؤون أقاربه الآخرين، كما أصـبحت زوجته وأبناءه يشـاركونه في اتخاذ القرارات لا سـيما ما تعلق منها بشـؤون الزواج، كذلك تراجع نظام تعدد الزوجات، ونمط الزواج الداخلي وخصـوصـاً بالأقارب من الدرجة الأولى، ليحل محله نمط الزواج من خارج العائلة وحتى الزواج من عرب، لأن الفلسـطينيين لا يرون ضرراً شـخصـيا أو وطنياً في الزواج المختلط بين الفلسـطينيين والعرب، بينما لا يزال الزواج بأجنبيات مكروهاً، كما ارتفع سـن الزواج للجنسين، هذا بالإضافة إلى انحسار التلاحم والتعاون الاجتماعي والإقتصادي الذي كنا نراه في العائلة الممتدة، والذي كانت تفرضـه العادات والتقاليد ليقتصر على الأبوين والإخوة ، وبعد أن كانت المشـاركة في المناسـبات الإجتماعية كالزواج والولادة والأزمات الطارئة واجباً إلزامياً تتحمله كل العائلة، تحولت لتصـبح نوعاً من المشـاركة الصـورية غير الملزمة، ولعل العزاء هو الواجب القرابي الذي لم يفقد مكانته لكنه تحول إلى لقاء عابر بين الأقارب يتبادلون خلاله بعض العبارات الودية والعاطفية، ويشعرون بشيء من التضامن والتماسك الذي لا ينجح في إعادة تمتين علاقاتهم القرابية).

9- إن الإحتلال الصهيوني يعمد بشكل مستمر لتدمير بنية المجتمع العربي الفلسطيني، وذلك عبر (تمزيق أواصر الترابط والتلاحم الإجتماعي، وكان من أهم الأعمال والمخططات التي ركز عليها هي إغراء الشبان المراهقين للذهاب إلى العمل داخل أراضي 48، بعد دفعهم لترك مقاعد الدراسة، فيشاهدوا حياة جديدة ومجتمعاً إباحياً يختلف عن مجتمعهم المحافظ، وهذا الإحتكاك اليومي جعل أعداداً كبيرة من الشبان يندفعون مستسلمين لرغباتهم وأهواءهم المراهقة، حتى أن بعضهم قد انغمس في هذا المجتمع المنفتح وخرجوا عن طاعة آبائهم وتقالبد أسرهم ومجتمعهم، وعن طريق هذه المجموعات من الشباب استطاع الإحتلال نشر الوسائل التي تدمر روح العطاء للشباب، وذلك بترويج مختلف أنواع المخدرات وأفلام الجنس، حتى أصبح الأمر خطيراً جداً، وأدى إلى شبه تفسخ في الأسرة الواحدة، وكان لإنتفاضة عام 1987 الأثر الكبير في إيقاظ الجماهير الفلسطينية من سباتها ، وكان الفضل الأكبر للجان الشعبية التطوعية للعمل الاجتماعي التي عملت على إعادة اللحمة إلى الأسرة والمجتمع، وإعادة التلاحم إلى مجتمع الإنتفاضة، ونبذ كل أساليب الإحتلال الرامية إلى تفسخ قيمنا وعاداتنا الفلسطينية الأصيلة) [1]،

(1) موسوعة المخيمات / ج 2 / ص 29.

ونضيف أن الاحتلال لا يزال مستمر في محاولاته لتدمير بنية المجتمع الفلسطيني وحتى العربي، فما سمعناه من دس فتيات صهيونيات مصابات بمرض الإيدز في مصر، من أجل اصطياد بعض الشبان لممارسة الدعارة ونقل المرض إليهم، لهو دليل على محاولاته المستمرة للنيل من القيم والعادات العربية، ولم يشفع لمصر توقيعها معاهدة سلام مع هذا الكيان لردع الصهاينة عن ممارستهم تلك، ومن هنا فلابد من التنبه لمحاولات الصهاينة اختراق المجتمع العربي، واعتماد التربية الوطنية والقومية وتفاصيل الصراع العربي الصهيوني كمادة أساسية في كل مناهج التعليم، لتعزيز الانتماء للأمة العربية، وأخيراً الحض على التربية الدينية واعتمادها كمنهج حياة، لأنها الحصن والدرع الذي يقي شبابنا من مخططات الصهاينة .

10- إن الغربة والتشتت في بقاع الأرض لم تستطع أن تمحو الهوية الوطنية للاجئين الفلسطينيين، الذين تمسكوا بها، وحافظوا عليها من الاضمحلال والذوبان في المجتمعات التي تواجدوا بها، وظلت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والعائلة تسير باتجاه تعزيز التمسك بهذه الهوية، ليس من منطلق عنصري أو تعصب أعمى كما قد يعتقد البعض، بل لإدراكهم أن المحافظة على هويتهم وعاداتهم وتقاليدهم هي معركة يخوضونها ضد الإحتلال الذي سعى ولا يزال يسعى لمحو كل ما يشير إلى عروبة فلسطين، والذي يراهن على أنه سيأتي يوم يموت فيه جيل الفلسطينيين الذين عاشوا النكبة، ليأتي بعدهم الجيل الجديد الذي يكون قد نسي فلسطين

وكل ما يربطه بها، ولهذا السـبب تحديداً علَّم اللاجؤون أولادهم على حب فلسـطين، ولذلك (نقلوا معهم جغرافية بلدهم إلى أماكن هجرتهم، ونقلوا عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم وحلمهم الكبير بالعودة مهما طال الغياب، فقد ترسـخت هذه المفاهيم في عاداتهم الإجتماعية، واحتفظوا بخارطة فلسـطين في كل بيت، وعلموا أولادهم أسماء مدنهم وقراهم التي نزحوا منها، فإذا سألت أي طفل فلسطيني عن بلده، فإنه يجيبك رأساً عن اسـم بلده في فلسـطين التي لم يولد فيها أو يشـاهدها، وحتى في الأعياد الرسـمية والمناسـبات الإجتماعية فإنهم يباركون لبعضـهم بعبارة بالعودة إنشـاء الله، أو العيد القادم نعيد في فلسـطين أو في البلاد، وهكذا تلازمهم تلك الآمال منذ عام 1948 وحتى اليوم، وسـتظل تلازمهم حتى العودة إلى أرض الوطن السليب فلسطين مهما طال وجار الزمن على أبناء فلسطين)[1].

11- لقد أثر الحصـار الذي تمارسـه سـلطات الإحتلال على أراضي السـلطة الفلسطينية ولا سيما قطاع غزة سلبياً على كل شرائح المجتمع وخاصة النساء، ففي دراسة مسحية لجمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية عن أثر الحصار على المرأة الفلسـطينية في قطاع غزة، توصـلت إلى أن الحصـار قد أثر سـلباً على مختلف نواحي الحياة، كما يبين الجدول التالي :

(1) موسوعة المخيمات/ 2/ ص 28.

النسبة	الحالة
٪36،9	فقدان معيل الاسرة لعمله
٪28،4	نقصان دخل الاسرة
٪37،7	تخفيض مصروف الاسرة
٪28،3	تزويج احدى البنات زواجا مبكرا
٪20،5	حدوث حالات الطلاق
٪56،8	ازدياد نسبة الرسوب
٪57،7	عدم قدرة الاسرة على توفير تكاليف علاج احد افرادها
٪96،7	عدم توفر السلع والبضائع الرئيسية
٪45،8	بيع الاسرة لمقتنياتها
٪43،5	تراكم الديون على الاسرة
٪49	اضطرار احد شباب العائلة إلى تاجيل زواجه
٪61	ازديايد العنف ضد المراة والطفل
٪64،2	تدني مستوى الطلاب الدراسي

ولذلك لا بد من الضغط على الكيان الغاصب للحد من ممارسته هذه، لأنها انتهاك واضح لميثاق حقوق الإنسان ولكل الأعراف الدولية، كما أنه تعرية لهذا الكيان ومن خلفه المجتمع الدولي الداعم له الذي يتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وعمد إلى محاربة أنظمة واحتلال بلاداً تحت هذه الحجة

كما رأينا في العراق، لأن حصار غزة في حقيقته يُعتبر بمثابة عقاب لشعب بأكمله اختار ممثليه السياسيين بحرية كاملة، وأسلوب ديمقراطي لا غبار عليه، لكن العالم الذي يكيل بمكيالين لم تعجبه هذه النتيجة سارع لمعاقبة أهل غزة، وعليه فلا بد من رفع الحصار وفتح المعابر بأسرع وقت، لأنه لا يُعقل أن يستمر عقاب هذا الشعب على خياره الديمقراطي .

12 – إن الإحتلال الصهيوني الذي أُبتليت به فلسطين العربية هو السبب الوحيد والمسؤول المباشر عن كل ما حلّ بالشعب العربي الفلسطيني عموماً وبالمرأة على وجه الخصوص من ويلات ومعاناة، فلولا اغتصابه لفلسطين وتهجيره لشعبها عبر المجازر التي نفذها في مختلف المدن والقرى والبلدات الفلسطينية، لبقيت المرأة الفلسطينية تعيش في وطنها آمنة مطمئنة، تعمل مع الرجل يداً بيد لبناء وطنها، تزرع وتحصد، وتعمل وتتعلم، ولاستطاعت أن تطور حركتها النسوية باتجاه تحسين مكانتها ودورها في المجتمع، ولكن جاء الإحتلال ليهدم حياتها، ويشتتها في أصقاع الأرض وحيدة وبعيدة في بعض الحالات حتى عن أسرتها وأقاربها، كما أنه تسبب في حرمانها من حقوقها، وأسهم في تردي وضعها، ولهذا فإن إصرارها على تحرير وطنها والعودة إليه هو بداية عودتها لحياتها الطبيعية، فلا يمكن أن تمارس حياتها بشكل اعتيادي وهي لاجئة هنا وهناك، أو وهي تعاني مرارة الاحتلال وظلمه واستهدافه لها بالقتل والتجويع ومختلف صنوف القهر، فزوال الاحتلال هو المقدمة اللازمة لتمارس المرأة الفلسطينية حياتها الطبيعية

وحتى يتحقق ذلك ستبقى المرأة الفلسطينية تعيش ظروفاً اجتماعية واقتصادية وسياسية تختلف بين امرأة وأخرى وذلك تبعاً للمكان الذي تتواجد فيه، مما يجعل همومها ومسؤولياتها وتطلعاتها تختلف باختلاف هذه الأماكن، وهذا الاختلاف ينسحب على عموم أبناء الشعب الفلسطيني، على أنهم جميعاً رجالاً ونساءً وأطفالاً متفقون على أن العودة والتحرير هي في مقدمة اهتماماتهم، فإذا أردنا إنهاء معاناة المرأة العربية الفلسطينية فلابد من إزالة الأسباب التي جعلت من الفلسطينين شعباً لاجئاً مشرداً في مختلف بقاع الأرض، وأقصد بذلك إنهاء الإحتلال لأنه وحده المسؤول مسؤولية مباشرة عما حصل بالفلسطينيين، وبالتالي لابد من إزالته وعودة هؤلاء اللاجئين إلى أرضهم، فهذاهو السبيل الوحيد لكي تصل المراة الفليسطينية لحقوقها، وحتى يحصل ذلك لابد من تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وفي مختلف مناطق تواجدهم، وسعيهم وخاصة أوضاعهم المعيشية، ويجب ألا يُفهم هذا الطلب أنه تنازل عن حقهم في العودة إلى أرض الآباء والأجداد، فلا ترابط بين الأمرين، لأن من حق كل إنسان لاجئاً كان أم لا أن يعيش في ظروف صحية تحقق له كرامته الإنسانية، وأقل هذه الحقوق – وهي التي أقرتها المواثيق الدولية من مثل الميثاق العالمي لحقوق الإنسان – المنزل الآمن، والبيئة النظيفة، وتوافر البنية التحتية الرئيسية مثل المياه والكهرباء، والمدارس والمشافي،

ومراكز الشباب والشابات، ودور للمعاقين والمعاقات وللمسنين، وفرص تعليم عالي ، وعمل للقادر عليه، ويجب ألا يبقى التمســك بالعودة ذريعة لإبقاء المخيمات على ما هي عليه من بؤس وفقر وغياب للخدمات العامة، ولا بد للأونروا أن تعمل مع الدول المضيفة لتحسين هذه المخيمات خاصة تلك الموجودة في لبنان، لأن ذلك سينعكس بشكل رئيسي. تحسناً على وضع المرأة، يسهم في تحسين حياتها وظروف تواجدها، ويؤدي إلى أن تُسهم بشكل فعال في مسيرة التنمية والتطور .

13- إن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلدهم، لا يعني أبداً حرمانهم من الحق في التعويض عما خسروه من دور، وأراضي، ومزارع، وما أصابهم من ضرر نفسي، وما تعرضوا له من إيذاء جسماني على يد سلطات الاحتلال، وبحسب دراسة[1] للدكتور يوسف الصايغ، فقد قُدرت القيمة الاجمالية للممتلكات الفردية للنازحين العرب في نهاية عام 1948 والتي اُضطروا لتركها نتيجة الهجرة بحوالي 757 مليون جنيه فلسطين موزعة كما يلي:

(1) الأرض في الفكر / ص 61.

القيمة بملايين الجنيهات الفلسطينية	الفئة
181	مساكن / 150 ألف وحدة
59،8	مباني ومصانع ومحلات تجارية
15	تجهيزات المنشآت السابقة
15	وسائل نقل
62،5	أثاث وأمتعة
10	مواشي ودواجن
2	حسابات مصارف وامانات
403،4	أراضي
5	مخزون بضائع
3	تجهيزات مكاتب

ولا بد أن نضيف إلى هذه التعويضات الفرق في القيمة بين الأسعار عام 1948 وأسعار اليوم، وكذلك التعويضات عن الأذى النفسي الذي عاناه اللاجؤون خلال ستين سنة من العيش بعيداً عن الوطن،

والتعويض عن الأذى الجسدي الذي لحق بالفلسطينيين الذين تسبب الإحتلال بقتلهم وجرحهم منذ عام 48 وحتى اليوم، والتعويضات عن المنازل التي هدمها والأشجار التي قلعها،

والمزارع التي جرفها، والأراضي التي استولى عليها، والحيوانات من بقر وغنم وخيل وما شابه التي صادرها واستفاد منها، والمياه التي تمتع بها وحرم الفلسطينيين منها، لذا لا بد أن يضغط المجتمع الدولي بكل مؤسساته على قادة الكيان من أجل دفع تلك التعويضات، فإن كانت ألمانيا لا تزال تدفع تعويضات للصهاينة ضحايا المحرقة التي لم يثبت وقوعها، بل على العكس فقد أكدت الكثير من الوثائق زيفها، وفي أحسن الأحوال شككت في عدد ضحاياها، فمن باب أولى أن يسارع هذا المجتمع إلى تعويض الفلسطينيين عما أصابهم جراء احتلال الصهاينة لبلدهم، وهم الذي كانوا الشهود بل المشاركون في هذه الجريمة، فهذا أقل ما يمكن أن يفعلوه للتكفير عن جريمتهم ، مع التأكيد كما أسلفنا أن هذا التعويض لا يعني الاعتراف بهذا الكيان، كما لا يتسبب في حرمان الفلسطينيين من حقهم بالعودة إلى وطنهم، بل هو عقاب له على ما استمتع به من خيرات فلسطين من جهة، وتعويض عن الأضرار التي ألحقها بالفلسطينيين من جهة أخرى .

وختاما فإننا نأمل أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت في تسليط الضوء على واقع المرأة العربية الفلسطينية بعد مرور ستين عاما على النكبة، والذي نؤكد أنه وإن كان واقعا غير مشرق بسبب ظروف الهجرة والتشتت في مختلف أصقاع الأرض، والظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها،

لكن هذا كله لا يفتُّ من عزيمتها وتصميمها وإيمانها بأنها ستعود إلى أرضها ووطنها، وتنتظر ذلك اليوم بفارغ الصبر، فهي مؤمنة بوعد الله تعالى حين قال عز من قائل : ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ﴾[الإسراء:7] ، داعين الله تعالى أن نكون من عباده هؤلاء لنفوز برضاه وجنته .



الفصل الحادي عشر

الملحق

الملحق

جدول رقم (1)

إحصاء بعدد السكان في فلسطين المحتلة[1]

	إحصاء عام 1922	إحصاء عام 1931	تقديرات عام 1944
عرب	660641	848507	1196824
يهود	83790	174606	528702
آخرون	7617	10101	14098
المجموع	752048	1033314	1739624

جدول رقم (2)

قيمة[2] الإنتاج الزراعي « المنتجات الرئيسية» لعام 1945

المنتج	القيمة
الحبوب	4403409
الخضار	5113553
العلف	156847
الفواكه باستثناء الحمضيات	3139374
الزيتون	3320320
البطيخ	969630
المجموع	17103133

(1) تاريخ فلسطين الحديث / عبدالعلف الوهاب الكيالي/ ص 368.

(2) تاريخ فلسطين الحديث / عبدالعلف الوهاب الكيالي/ ص 374.

جدول رقم (3)

إحصاءات [1] الصناعة لعامي 1939و1942

الوصف	سنة	
	1939	1942
عدد الأشخاص الذين يعملون في الصناعة	4117	8804
قيمة الانتاج القائمة بالألف جنيه	1545	5658
قيمة الانتاج الصناعية بالألف جنيه	313	1725
رأس المال المستثمر بالألف جنيه	704	2131
قوة الآلات بالحصان	3914	3812
الأجور والواتب المدفوعة بالألف جنيه	122	511

جدول رقم (4)

أجور[2] العمال العرب في صناعات مختلفة لعامي 1931 و1938

المهنة		الأجور عام 1931 بالمل	الأجور عام 1938 بالمل
العمال الزراعيون		80 – 120	80 – 120
عمال بناء غير مهرة		100 – 150	100 – 150
عمال معادن نصف مهرة		150 – 200	150 – 200
حائكون		60 – 100	40 – 100
صانعو الصابون		100 – 240	100 –200
مصنفو دخان	رجال	50 – 100	50 – 100
	نساء	50 – 80	50 – 100

(1) تاريخ فلسطين الحديث / عبدالعلف الوهاب الكيالي/ ص 375.

(2) تاريخ فلسطين الحديث / عبدالعلف الوهاب الكيالي/ ص 377.

جدول رقم (5)

مؤشرات ديمغرافية حول أعداد اللاجئين في مناطق عمل الأونروا

مؤشرات ديموغرافية	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	لبنان	سوريا	الوكالة بأكملها
لاجئون مسجلون	1570192	583009	824622	376472	383199	3737494
لاجئون مسجلون إناث	764306	287658	404968	185055	189819	1831806
سكان تحت 16 سنة	٪34،6	٪34،1	٪45،6	٪30،1	٪34،7	٪36،5
عدد السكان بالمخيم	280191	157676	11864	210715	111712	1211480
٪سكان المخيم لإجمالي اللاجئين	٪18	٪27	٪55	٪56	٪29	٪32
عدد المخيمات	10	9	8	12	10	59

جدول رقم (6)

المؤشرات الديمغرافية حول الفلسطينيات في مناطق عمل الأونروا لسنة 2006

المؤشر	الضفة والقطاع	أراضي 48	الاردن/ 2000	سوريا	لبنان
نسبة الجنس / ذكر لكل 100 انثى	2007/103	103،6	-	102،3/ 2005	98،5

نسبة الاناث اقل من 15 عاما	45،3	39،7	41،4 / 2000	32،6 / 2003	0
نســبة الاناث 65 عاما فاكثر	3،4	3،6	4،3 / 2000	4،3	5،8
معدل الخصوبة الكلي	4،6	3،68	4،6 / 2000	2،4	2،3
معدل الزيادة الطبيعية	3،3	2،51	–	2،0	–
متوســط حجم الاسرة/ فرد لكل اسرة	5،8 / 2007	5،09	6،2 / 2000	4،9	3،8
الحالة الزواجية					
متزوجة	57،8	60،8	50،8	53،3	47،9
لم تتزوج	33،6	31،2	37،4	40،8	40،5
ارملة	7،0	6،2	2،6	4،2	9،6
مطلقة	1،2	1،7	8،8	1،7	2،0
منفصلة	0،4	–	0،4	–	–

الجدول مأخوذ من : د محسن صالح وآخرون / معاناة المرأة الفلسطينية تحت الإحتلال الإسرائيلي/ ص 17.

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي للفلسطينيين في لبنان حسب فئات العمر والجنس لسنة 2000

فئة العمر	كلا الجنسين	اناث ٪	نسبة الذكور إلى الاناث
4-0	11،8	11،1	112
9-5	12،1	11،6	109
14-10	12،5	12،0	108
19-15	10،9	10،8	102
24-20	9،9	9،9	101
34-30	8،3	8،4	98
44-40	4،4	4،5	93
54-50	3،1	3،6	75
64-60	2،2	2،4	88
70 وما فوق	2،9	2،9	100

جدول رقم (8)

معدلات الخصوبة حسب فئات العمر للنساء الفلسطينيات في لبنان / عام 1999

فئات العمر	معدل المواليد/ عدد المواليد لكل الف امراة
19-15	65،1
24-20	188،1
29-25	180،1
34-30	139،9
39-35	92،3

44-40	34،6
49-45	8،4
معدل الخصوبة الكلي	3،5
معدل المواليد الخام	29،3

الجدول مأخوذ من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان / ص 34

جدول رقم (9)

أعداد المدارس والمعلمين في مناطق الأونروا في أعوام مختلفة

	الأردن	**اضفة**	**غزة**	**لبنان**	**سوريا**	**المجموع**
عدد المدارس عام 2001	190	95	168	76	110	639
عدد المدارس عام/ 2002	190	95	169	79	111	644
عدد موظفي التعليم / 2001	4491	2008	4867	1509	114	14752
عدد موظفي التعليم / 2002	4961	2433	5574	1804	2114	16886

جدول رقم (10)

الترابط بين التعليم وفرص العمل

مكان العمل	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	قطاع خاص	قطاع حكومي	قطاع خاص	قطاع حكومي
نساء أتممن 13 سنة دراسية فأكثر	٪ 32،7	٪ 84،4	٪ 42،5	٪ 85،7
نساء أتممن من 10 – 12 سنة دراسية	٪ 26،6	٪ 9،4	٪ 32،2	٪ 12
نساء أتممن من 7 – 9 سنوات	٪ 16،4	٪ 2،2	٪ 10،5	٪ 1،4
نساء أتممن من 1 – 6 سنوات دراسية	٪ 16،4	٪ 2،7	٪ 0،8	٪ 0،6
نساء عدد سنوات الدرا سة لهن 5 سنوات	٪ 0،7	٪ 1،1	٪ 0،2	–
نساء لم يلتحقن بالمدرسة أبداً	٪ 6،8	٪ 0،02	٪ 6،6	٪ 0،3

جدول رقم (11)

عدد القروض المقدمة للنساء في قطاع غزة

الضفة الغربية	عدد القروض	القيمة الإجمالية للقروض	الإقليم / غزة	عدد القروض	قيمة القروض
1995/ 1996	102	1333060	1995 / 1996	2216	8288597
1996 / 1997	164	2257307	1996 / 1997	6916	13788800
1997 / 1998	908	3982824	1997 / 1998	16626	23601601

1999 / 1998	2769	6020511	1999 / 1998	23988	32672736
2000 / 1999	4343	6991765	2000 / 1999	28225	37320962

جدول رقم (12)

بعض الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا

	الأردن	الضفة	غزة	لبنان	سوريا
اللاجئون المسجلون	1541000	576000	808000	373000	378000
عدد مرافق الرعاية الصحية	23	34	17	25	19
المختبرات	21	25	13	15	19
طب الأسنان	17	21	14	17	13
الرعاية الخاصة	17	34	13	24	23
الرعاية المتخصصة	13	20	13	15	15
استشارات طب الأسنان	175176	61470	132719	73621	65866
زيارات المرضى للاستشارات الطبية : حوالي خمس ملايين ونصف المليون زيارة					
زيارات المرضى لاستشارات طب الأسنان : أكثر من نصف مليون زيارة					

جدول رقم (13)

أسماء عضوات الوفد الفلسطيني المشارك في المؤتمر النسائي الشرقي

بتاريخ 15/ 10/ 1938

اسم السيدة	اسم زوجها	اسم السيدة أو الآنسة
طرب	زوجة عوني عبد الهادي	رفقة الشهابي التاجي
وحيدة	حسين الخالدي	ماري لويز أبو الشعر
كاترين	شكري ديب	ريا القاسم
متيل	مغنم مغنم	سلمى رجائي الحسيني
ساذج	نجيب نصار	سميحة الخالدي
سعاد	فهمي الحسيني	زليخا الشهابي
كيتي	جورج انطونيوس	ميمنة عز الدين القسام
ملك الشوا	حمدي حلاوة	فاطمة النشاشيبي
لميا	جورج صلاح	زهية النشاشيبي
مسرة	حسن البدري	مريم هاشم
السيدة قرينة	الحاج بكر النشاشيبي	بدرة كنعان
فاطمة	شكري المهتدي	نبيهة ناصر
عائشة	حسن صدقي الدجاني	شاهندة دزدار
صبحية	راغب التميمي النابلسي	-

جدول رقم (14)

أسماء المبعدات الفلسطينيات من قبل سلطات الإحتلال منذ عام 1967

الاسم	البلدة	تاريخ الإبعاد
ناصة عبد القادر حسن	غزة	9/1/1968
فتحية شكري محمود	القدس	10/1/1968
نوادر عبد الهادي	جنين	22/1/1968
عطوة خميس جمعة	رفح القطاع	5/2/1968
عائشة مرسي خليل	أريحا	6/6/68
سهام أبو سلمي	أريحا	9/7/68
فاطمة عيسى الردس	أريحا	9/7/68
سعاد حسن ساجة	أريحا	9/7/68
روحية القواسمي	الخليل	29/8/1968
فاطمة محمد خليل	غزة	9/7/1968
شمعة سليمان حسن	دير عمار	29/8/68
زينب حسن سليمان	قلقيلية	10/9/68
تمام محمد حسن	قلقيلية	10/9/68
جميلة محمد حسن	قلقيلية	10/9/68
نوال رامز العيش	نابلس	25/11/68

هدى عبد الهادي	نابلس	68/11/25
فريدة خليل سليمان	نابلس	68/11/25
سها البرغوثي	بيت ساحور	69/3/5
سهى خليل عودة	رام الله	69/4/1
زهية شريف	البيرة	69/4/13
شفيقة الصباع	طولكرم	69/4/16
نهى خليل عودة	لفت رام الله	69/4/27
هيفاء عبدالهادي	نابلس	69/4/27
تميمة قاسم عبد الهادي	نابلس	69/4/27
عصام عبد الهادي	نابلس	69/4/27
فيحاء عبد الهادي	نابلس	
آمنة حمدان	خانيونس	69/2/2
صبحية محمد	خانيونس	69/5/2
مهيم عليان	غزة	69/7/6
فاطمة أبو موسى	خانيونس	69/8/20
سهاب شاهين	نابلس	69/9/29
رسمية عزت	طولكرم	69/10/13
ريما كتانة	طولكرم	69/10/14

فايزة محمد	غزة	69/4/20
ناريمين شراب	غزة	69/4/20
عيش شراب	غزة	69/4/20
سهام الوزني	بيت وزن	70/7/21
ثريا سليمان	بيت وزن	70/8/3
اميمة الحسيني	غزة	71/1/21
وناس عبد العزيز	قريوت نابلس	71/2/24
حنان حمدان	غزة	71/3/10
خديجة جروان	غزة	71/3/10
سميرة حمدان	غزة	71/3/10
هالة عطاالله	غزة	71/3/18
نعيمة حمدان	غزة	71/3/10
حنان أبو عياش	بيت أمر الخليل	72/4/5
نعمة أبو عياش	بيت أمر الخليل	72/4/5
لطيفة الحوراني	البيرة	75/2/5
سعيدة الجزار	جنين	1976
سمر مرمش	نابلس	83/6/5
سعاد شاهين	الظاهرية الخليل	86/11/7

جدول رقم (15)

تفصيل أوضاع الأسيرات الفلسطينيات في السجون الصهيونية

1 - المعتقلات الإداريات :

الاسم	العمر	مكان الإقامة	تاريخ الاعتقال	التنظيم المنتمية له
سعاد الشيوخي	21	القدس	2007/2/3	الجهاد الإسلامي
منى حسين قعدان	35	عرابة / جنين	2007/8/1	الجهاد الإسلامي
مريم محمود صالح	55	رام الله	2007/11/12	حركة حماس [1]
نورا محمد الهشلمون	35	الخليل	2007/9/7	الجهاد الإسلامي [2]

2- الأسيرات القاصرات :

الاسم	تاريخ الميلاد	مكان الإقامة	تاريخ الاعتقال
هبة اسعد خليل النتشة	1990/7/28	الخليل	2007/11/5
آيات محمد الدبابسة	1992/12/28	الخليل	2007/1/21

(1) وهي عضو مجلس تشريعي .

(2) زوجها معتقل إداري في النقب .

3 – **التنظيمات التي تنتمي لها الأسيرات :**

التنظيم	العدد
أسيرات حركة فتح	30
أسيرات تنظيم الجهاد الإسلامي	23
أسيرات تنظيم حركة حماس	8
أسيرات تنظيم الجبهة الشعبية	7
أسيرات مستقلات	5

4 – **الأسيرات المريضات:**

اسم المرض	العدد	أسماء الأسيرات
الروماتيزم	2	إيمان غزاوي – هيام وهدان
السكري والضغط ضعف الدم	2	زهور حمدان – فايزة فودة
حروق	1	وفاء البس
أزمات تنفس وقرحة	1	أمل جمعة[1]

جدول رقم (16)

قائمة بأسماء الأسيرات الفلسطينيات

الرقم	اسم الأسيرة	العمر	المدينة - البلدة	الحكم	السجن /مركزالتوقيف
1	آمنة جواد منى	25	بيرنبالا-القدس	موقوفة	
2	مها العك	24	مخيم عايدة	موقوفة	الرملة
3	سناء عمرو	25	دورا -الخليل	موقوفة	الرملة
4	عبير عمرو	21	دورا - الخليل	موقوفة	الرملة
5	ليلى النجار		نابلس		الرملة
6	سعاد غزال	19	سبسطية- نابلس	6،5سنة	الرملة
7	وجدان بوجة	23	الخليل	موقوفة	الرملة
8	سعاد أبو حمد		الناصرة		
9	رابعة حمايل	14	نابلس	موقوفة	الرملة
10	عائشة عبيات	16	بيت لحم	موقوفة	الرملة
11	زينب الشولي	15	بيت لحم	موقوفة	
12	فداء غنام	26	الخليل	موقوفة	المسكوبية
13	اسماء حسين	17	باقة الشرقية	موقوفة	
14	نسرين أبو زينة	17	طولكرم	موقوفة	الرملة

15	شفاء القدسي	26	طولكرم	موقوفة	الرملة
16	إيمان غزاوي	26	طولكرم	موقوفة	
17	عرين شعيبات	20	بيت ساحور	موقوفة	الرملة
18	ابتسام العيساوي	23	القدس		
19	هالة جبر		مخيم جنين		
20	أمية الدمج		مخيم جنين		
21	آمال محمود	22	مجدل شمس	موقوفة	الرملة
22	منى الغالي		قلقيلية		
23	أحلام التميمي	22	رام الله	موقوفة	
24	أريج شحابري		الناصرة		
25	بهية السعدي	25	سخنين	موقوفة	
26	لطيفة السعدي		سخنين		
27	لينا جربوني	28	عرابة - الخليل	موقوفة	الرملة
28	دعاء الجيوسي		طولكرم	موقوفة	الرملة
29	عبيدة أبو عيشة	26	نابلس	موقوفة	الرملة
30	ثريا الحمور		جبع - جنين		
31	عديلة مليطات		بيت فوريك		

32	كفاح كعابنة		أبو ديس- القدس		
33	غادة الطيطي	24	الخليل	موقوفة	الرملة
34	سميرة الجنازرة		مخيم العروب		
35	قاهرة السعدي		مخيم جنين	موقوفة	الرملة
36	إيرينا سراحنة	28	بيت لحم		
37	أسماء دخل الله		بيرنبالا- القدس		
38	سناء شحادة	26	مخيم قلنديا	موقوفة	الرملة
39	بيرنت طه	20	بلدة العيزرية	20 شهرا	الرملة
40	هيم معاري				
41	ديما الكلباني	19	أريحا	موقوفة	
42	منى عمايرة		دورا 0 الخليل		
43	حسناء عمران	دورا – الخليل وضعت مولودها البكر في سجن الرملة في 8/ 2/ 2003			
44	أمل علان	21	مخيم عايدة	موقوفة	الرملة
45	إيمان أبو خوصة	21	غزة	موقوفة	
46	نورا أبو حجلة		ديراستيا/ نابلس		
47	انتهاء بايتلي		بيت لحم		

48	أميرة إبراهيم		القدس		
49	عبلة سعدات		رام الله	إداري خمسة شهور	
50	إيمان أبو فرح		رام الله	إداري	
51	عطاف عليان		الدوحة-بيت لحم	إداري	
52	سميرة الهمشلون		الخليل	إداري	
53	تهاني الطيطي	24	مخيم العروب	إداري	
54	وصفية المصري		مخيم الدهيشة		
55	أسماء حامد	24	سلواد- القدس	موقوفة	
56	أمل ابو مفرح	21	بيت لحم	موقوفة	

جدول رقم (17)

أسماء الأسيرات الفلسطينيات خلال عام 2008

الرقم	الاسم	مكان الإقامة	تاريخ الاعتقال
1	أسماء يوسف بطران	الخليل	2008/1/13
2	إسراء إبراهيم عمارنة	بيت لحم	2008/1/13
3	نهلة موسى بدر	رام الله	2008/3/8
4	دينا تحسين الطيراوي	نابلس	2008/3/21

5	هنادي سمير كنعان	نابلس	2008/3/27
6	منتهى يعقوب الخطيب	نابلس	2008/3/21
7	عفاف بطيخ	القدس	آذار / 2008
8	آيات رسمي القيسي	نابلس / مخيم بلاطة	2008/3/19

جدول رقم (18)

أسماء شهيدات يوم الأرض عام 1976

الاسم	خديجة قاسم شواهنة	شيخة أبو صالح
العمر	23	72
مكان الإقامة	سخنين	سخنين
المهنة	ربة بيت	ربة بيت
تاريخ الاستشهاد	30 / 3 / 1976	30 / 3 / 2000
مكان الاستشهاد	قرب منزلها	في الجهة الغربية من البلد
موقع الإصابة	في الصدر عن بعد أربعة أمتار	قنبلة غاز مسيل للدموع
نوع الإصابة	رصاص حي	الرئتين / استنشاق كمية كبيرة من الغاز

وصف عام	رغم سريان قرار منع التجول صباح يوم 30 / 3 إلا أن الأطفال الذين لم يفهموا معناه خرجوا إلى الشوارع ليتفحصوا ما يجري ، وكان من بينهم خالد الذي خرج منذ الصباح ولم يعد ، فطلبت الأم من أخته خديجة أن تخرج للبحث عنه ، اصطدمت فرقة من الجنود بخديجة فأخذت حجرا عن الأرض وضربته باتجاه الجندي الذي صوب بندقيته إليها ، وعن بعد أربعة أمتار أطلق الجندي رصاصته لتخترق صدرها وتخرج من ظهرها ، فسقطت شهيدة .	أقسمت الحاجة شيخة أن تشارك في جميع المسيرات التي تنظم في مثلث يوم الأرض ، وبعد 24 عاما وفي أعقاب الأحداث الدامية التي وقعت بعد مسيرة سخنين أصيبت الحاجة اثر استنشاقها كمية من الغاز المسيل للدموع الذي قذفته فوهات بنادق حرس الحدود والشرطة ، حيث فقدت الوعي وتم نقلها إلى مركز حياة الطبي في المدينة ومن هناك نقلت إلى مشفى نهاريا الحكومي وهي في حالة غيبوبة ،مكثت في المشفى لمدة يومين بعدها أعلن عن استشهادها

جدول رقم (19)

أسماء شهيدات الإنتفاضة الأولى عام 1987/ بسبب إطلاق النار

م	الاسم	تاريخ الميلاد	مكان الإقامة	الحالة الاجتماعية	تاريخ الاستشهاد	مكان الاستشهاد
1	أريج إسماعيل الديك	1973	طولكرم	عزباء	27/ 4/ 1988	كفر الديك
2	إنعام رفيق غنام	1963	جنين	عزباء	15/ 8/ 1988	جبع
3	عايدة عثمان طوطح	1959	غزة	متزوجة	17/ 4/ 1988	غزة
4	نعيمة محمد عادي	1932	الخليل	متزوجة	4/ 4/ 1988	بيت أمر
5	فاطمة يوسف سحويل	1964	رام الله	عزباء	1/ 7/ 1988	عبوين
6	رشا حازم عرقاوي	1979	جنين	طفلة	17/ 8/ 1988	جنين
7	عصمت جميل إبراهيم	1974	نابلس	طفلة	17/ 11/ 1988	نابلس
8	سهيلة نمر الكعبي	1937	م/ بلاطة	متزوجة	10/ 12/ 1987	نابلس
9	سحر احمدا لجرمي	1968	م/ بلاطة	عزباء	10/ 12/ 1987	نابلس
10	هنية محمود غزاونة	1963	الرام	عزباء	3/ 1/ 1988	القدس
11	سعدة سليم قرعاوي	1943	م/ جنين	متزوجة	16/ 4/ 1988	جنين

12	دينا منير السوافيري	1984	غزة	طفلة	27/5/1988	غزة
13	أسماء أبو عبادة	1974	م/ الشاطئ	عزباء	5/12/1988	غزة
14	صبحية درويش الحشاش	1942	م / بلاطة	متزوجة	18/1/1988	نابلس
15	روضة محمد نجيب	1976	باقة الشرقية	طفلة	22/2/1988	طولكرم
16	مريم اسحق خوري	1926	عابود	عزباء	26/8/1988	رام الله
17	نبيلة علي اليازجي (1)	1953	شيخ رضوان	متزوجة	26/3/1988	غزة
18	منال احمد سمور	1974	م/ الشاطئ	عزباء	25/10/1988	غزة
19	أمل محمد حسين	1972	حي الصبرا	عزباء	26/4/1989	غزة
20	نسرين جهاد النواجحة	1985	خانيونس	طفلة	23/10/1988	خانيونس
21	أسماء إبراهيم سيوبه	1963	عنبتا	عزباء	1/2/1988	نابلس
22	سهير فؤاد عفانة	1975	م/ الشاطئ	عزباء	26/7/1988	غزة
23	غديرخليل الكرنز	1987	م / الفوار	طفلة	9/3/1988	الخليل
24	سعدة علي محمود	1933	جنين	متزوجة	31/7/1988	م / جنين

(1) استشهدت وكانت حامل فأجرى لها الأطباء عملية قيصرية فور استشهادها وأخرجوا من بطنها طفلتين سميت الطفلة الأولى نبيلة والثانية صابرين

25	رفيدة خليل أبو لبن	1978	م / الدهيشة	طفلة	1989/4/16	م / الدهيشة
26	أسماء محمد الشريف	1969	م / العروب	عزباء	1988/2/6	الخليل
27	ميساء محمد الهوارين	1984	الظاهرية	طفلة	1988/6/13	الدهيشة
28	كوثر خالد مرعي	1971	طولكرم	عزباء	1988/5/21	طولكرم
29	هالة رباح عودة	1965	حبلة	–	1988/12/14	قلقيلية
30	رشيقة مصلح دراغمة	1927	طوباس	أرملة	1988/2/26	نابلس
31	شمسة عبد الله القدح	1923	دير الغصون	متزوجة	1988/5/22	طولكرم

جدول رقم (20)

أسماء شهيدات الانتفاضة الأولى عام 1987 نتيجة استنشاق الغاز

م	الاسم	تاريخ الميلاد	مكان الاقامة	الحالة الاجتماعية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
1	دولت داود المصري	1970	جباليا	متزوجة	جباليا	1988/9/21
2	وطفة فرج الله	1918	يافا	–	جباليا	1988/4/13
3	فاطمة اسحق سليمان	1933	بيت لحم	متزوجة	بيت صافا	1988/1/23
4	سعاد احمد يوسف	1948	غزة	متزوجة	الزيتون	1988/4/13
5	صبحية رشيد المنكوش	1933	م/ الشاطئ	متزوجة	غزة	1988/4/9
6	أمنة درويش عطا الله	1900	الدرج	متزوجة	غزة	1988/1/16
7	سهى محمد غباشة	1987	الخليل	طفلة	م/ الفوار	1988/4/15
8	سناء سمير عبيد	1987	خانيونس	طفلة	خانيونس	1988/3/9
9	صبحة شرفي سباغنه	1923	قباطية	متزوجة	قباطية	1988/7/25
10	رنا يوسف عدوان	1987	م/ دير البلح	طفلة	دير البلح	1988/2/15
11	أمل عبد الواحد القيسي	1986	م/ جباليا	طفلة	جباليا	988/12/23
12	أمنة صالح صافي	1934	م/ البريج	متزوجة	م/ البريج	1989/4/13
13	شيرين محمد عليان	1987	م/ جباليا	طفلة	م/ جباليا	1988/3/8
14	علا عمر أبو شريفة	1987	دير البلح	طفلة	دير البلح	1988/3/19
15	شامية جرار	1900	سيلة الحارثية	متزوجة	سيلة الحارثية	1988/1/26
16	نجوى حسن المصري	1969	غزة	عزباء	بيت حانون	987/12/15

م	الاسم	تاريخ الميلاد	مكان الاقامة	الحالة الاجتماعية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
17	فلسطين علي الميرادي	1987	رفح	طفلة	رفح	4/4/ 1988
18	فاطمة الدراحلة	1987	بني نعيم	طفلة	الخليل	21/2/ 1988
19	مريم سالم ابو زهير	1916	بئر السبع	متزوجة	مخيم جباليا	20/1/ 1988
20	شريفة جمعة ارميلي	1969	أريحا	عزباء	أريحا	28/9/ 1988
21	رنا عوض القرعان	1975	البيرة	طفلة	البيرة	16/3/ 1988
22	ختام صبري عزام	1978	خانيونس	طفلة	خانيونس	5/3/ 1988
23	فيروز احمد الشوبكي	1987	دير عمار	لة	رام الله	1/1/ 1988

جدول رقم (21)

أسماء الشهيدات اللواتي سقطن دفاعا عن القدس[1] منذ عام 1929 ولغاية 1989

لأننا حرصنا على رصد نضال المرأة الفلسطينية في مختلف المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية، لذلك آثرنا أن نذكر أسماء هؤلاء الشهيدات اللواتي سقطن دفاعاً عن القدس، تخليداً لذكراهن، وللتأكيد بأن الفلسطينيات لم يبخلن أبداً بدمائهن فداءً لوطنهن منذ أن بدأت المخططات الاستعمارية لاحتلال فلسطين .

الاسم	مكان الولادة	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
جميلة محمد الازعر[2]	صور باهر	القدس	ثورة البراق/ 1929
عائشة ابو حسن	عطارة	القدس	1929
عزبة محمد سلام	قالونيا	القدس	1929
برلا ماركونا[3]	عين كارم	القدس	25/ 3/ 1938
رمزية عبد السلام	قالونيا	القدس	1938
ظريفة موسى	قالونيا	القدس	1937
عزة حسين	بير نبالا	القدس	1938
فريدة حمشة	القدس	القدس	14/ 11/ 1937
لولو الصايغ	يافا	القدس	14/ 11/ 1937

(1) شهداء القدس 1918-1999 / إعداد زهير غانم وآخرون / منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس / عمان / الطبعة الأولى 2000

(2) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال ثورة البراق عام 1929/ شهداء القدس / ص 6.

(3) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936/ شهداء القدس / ص 21.

مريم العبد دعموس	العيزرية	القدس	1938
نعمة احمد عبد الله	لفتا	القدس	4/9/1937
الآنسة انتيان[1]	–	فندق داوود	1946
أوجيني مركريان	–	فندق داوود	1946
بهية رشيد	–	فندق داوود	1946
الآنسة توما	–	فندق داوود	1946
جوليا تايه	–	فندق داوود	1946
كاترين توما	–	فندق داوود	1946
لويز بدر بوغنيان	–	فندق داوود	1946
ماري بوارشي	–	فندق داوود	1946
مرغريت مركريان	–	فندق داوود	1946
ناديا وهبة	–	فندق داوود	1946
هيلدا عزام	–	فندق داوود	1946
فاطمة محمد حسن	أبو ديس	باب العمود	13/12/1947
ابنة سعيد ابو زهرية	بيت حنينا	باب العمود	13/12/1947
حياة سالم بلبيسي		دير ياسين	9/4/1948
ارقية عليان[2]	دير ياسين	دير ياسين	10/4/1948
أمنة الكوبرية	دير ياسين	دير ياسين	10/4/1948
بسمة اسعد رضوان	دير ياسين	دير ياسين	10/4/1948

(1) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال تفجير فندق الملك داوود عام 1946/ شهداء القدس / ص 23.

(2) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال مذبحة دير ياسين / شهداء القدس / ص 44.

تمام محمد علي	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
حلوة زيدان	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
حياة سالم بلابسة	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
خضرة محمد	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
رسمية جمعة زهران	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
رسمية موسى زهران	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
زينب موسى زهران	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
زينب محمد المالحية	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
سارةزوجة محمد عطية	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
سميحة أحمد زهران	دير ياسين	دير ياسين	10/ 4/ 1948
شفيقة زهران	دير ياسين	دير ياسين	10 / 4 / 1948
صالحية محمد عيد	دير ياسين	دير ياسين	10 / 4 / 1948
صبحة رضوان	دير ياسين	دير ياسين	10 / 4 / 1948
صفية جمعة زهران	دير ياسين	دير ياسين	10 / 4 / 1948
عابدة زوجة علي زيدان	دير ياسين	دير ياسين	10 / 4 / 1948
إيفون شامية	القدس	باب الخليل	13/10/ 1948
زوجة الياس عبود[1]	القدس	المصرارة	22/ 2/ 1948
جميلة الرجا	سلوان	سلوان	1948

(1) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال حرب 1947 – 1948 / شهداء القدس / ص 51.

جورجيت لورنزو	القدس	القدس	5/ 1/ 1948
حلوةالحاج محمد	سلوان	سلوان	1948
حلوةالسالم	المالحة	المالحة	تموز 1948
حلوة حسين خليل	سلوان	سلوان	1948
حلوة عبد الله	القدس	القدس	2/ 6/ 1948
حلوة محمد محمود	لفتا	القدس	1948
حليمة الشخشير	القدس	الشيخ جرار	20/ 5/ 1948
الحاجة خالدية	سلوان	سلوان	1948
خضرة نجم	القدس	القدس	16/ 7/ 1948
ديبة عبد الله	القدس	حي الثوري	4/ 8/ 1948
رتيبة عبد ربه	القدس	باب الخليل	17/ 5/ 1948
رتيبة غوشة	القدس	حي الشرف	27/ 5/ 1948
زوجة زكريا الوعري	القدس	ميكور حايم	23/ 1/ 1948
زينب أبو السعود	القدس	باب الحرم	24/ 2/ 1948
سارة الحاج محمد	سلوان	القدس	7/ 11/ 1948
سارة عبيد	القدس	البلدة القديمة	15/ 7/ 1948
سعاد عبدالله المغربي	القدس	القدس	10/ 11/ 1948
سعدة ربيع أبو سروال	الخليل	الشيخ جراح	19/ 5/ 1948
سهيلة رشاد المحتسب	القدس	القدس	10/ 6/ 1948

شامة بدوي حرب	القدس	باب العمود	29/12/1948
شفيقة عفانة	دير أبان	المرج	1948
عائشة الخضر بدران	سلوان	القدس	19/9/1948
عزيزة الحلواني	القدس	باب الخليل	16/5/1948
عفيفة دباش	القدس	حارة النصارى	13/7/1948
فاطمة إبراهيم القباني	القدس	باب الحديد	12/7/1948
فاطمة خليل البيدون	سلوان	وادي حلوة	1948
فاطمة عبد الجليل	بيت أكسا	الطريق العام	26/2/1948
فاطمة محمد حسن	ابو ديس	باب العمود	13/12/1948
قاسمية الحاج شحادة	سلوان	سلوان	1948
لبيبة رشيد برهم	القدس	القدس	1/7/1954
لبيبة لورنزو	القدس	القطمون	5/1/1948
عقيلة أبو صوان	القدس	القطمون	5/1/1948
لطيفة رفائيل	عين كارم	القدس	1948
ليكة	الخليل	سلوان	1948
ماري أزرق مجج	القدس	باب الخليل	7/1/1948
ماري لورنزو	القدس	القدس	5/1/1948
ماري مزاكيس	القدس	القدس	12/9/1948
مريم بدوان عيسى	دير ابان	القدس	1948

مريم مسعود	القدس	القدس	1948/1/5
مهدية برقان	سلوان	حي الشرف	1948/3/23
نادرة مصباح	القدس	الشيخ جراح	1948/5/20
نازك السلايمة	القدس	دير القربان	1948/5/26
ندى فريد حسين	القدس	القدس	1948/19:5
نزهة أبو السعود	القدس	سلوان	1948
نزهة موسى مسلم	القدس	باب الجديد	1948/7/12
نظمية الخضر	سلوان	القدس	1948/10/16
نظيرة لورنزو	القدس	القدس	1948/1/15
نعيمة زعرب	سلوان	سلوان	1948
نعيمة نجم	القدس	القدس	1948/7/16
نها جبارة	القدس	حي الشرف	1948/5/23
نوال جريس شماع	القدس	باب العمود	1948/12/29
أمنة الخطيب[1]	عمواس	عمواس	1967/6/27
أمنة أبو ريالة	عمواس	عمواس	1967/6/27
أميرة حسن محمد	الرام	جبل المكبر	1967/6/6
أمينة حمادة الدجاني	القدس	زاوية الهنود	1967/6/7
أمينة داوود و3أولاد لها	ابو ديس	ابو ديس	1967
بدوية هندية	نابلس	وادي الجوز	1967/6/6

(1) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال حرب حزيران عام 1967/ شهداء القدس / ص 120.

بهية حسن الغول	سلوان	سلوان	7/6/1967
جورجيت خشرم	القدس	وادي الجوز	6/6/1967
حفيظة عبد اللطيف	القدس	بيت حنينا	6/6/1967
حليمة شحادة	عمواس	عمواس	27/6/1967
حليمة حمد الله	يالو	يالو	11/6/1967
حليمة حمدان	يالو	يالو	11/6/1967
دلال السرخي	القدس	باب السلطة	7/6/1967
راجحة محمود عيد	القدس	وادي الجوز	6/6/1967
رسمية الطباخي	مغربية	حارة المغارب	13/6/1967
رقية دكيدك	الخليل	باب حطة	7/6/1967
رفقة محمد الدويك	الخليل	وادي الجوز	6/6/1967
زبيدة محمود حمد	لفتا	وادي الجوز	6/6/1967
زهرة حسن أبو فرحة	القدس		6/6/1967
زينب أحمد موسى	عمواس	عمواس	27/6/1967
زينب خليل سلمة	عمواس	عمواس	27/6/1967
زينب علي الجلوز	يالو	يالو	14/6/1967
سارة بدر الغول	سلوان	رأس العمود	1967
سارة محمد علي	يالو	يالو	11/6/1967
سمر أبو خليل	عمواس	عمواس	27/6/1967

سميحة عبد الرحيم	يالو	يالو	1967/6/1
صبحة ابو دية	يالو	يالو	1967/6/11
عائشة حمدان	القدس	شعفاط	1967/6/6
عائشة فايز الدويك	الخليل	الشيخ جراح	1967/6/6
عزية حماد	يالو	يالو	1967/6/28
عليا خليل العباسي	سلوان	سلوان	1967/6/7
عليا أبو جميل	القدس	وادي الجوز	1967/6/7
غادة ربحي دكيدك	القدس	باب حطة	1967/6/7
فاطمة عطية	عمواس	عمواس	1967/6/28
فاطمة احمد	يالو	يالو	1967/6/7
فاطمة دكيدك	الخليل	باب حطة	1967/6/7
فاطمة الدويك	الخليل	وادي الجوز	1967/6/6
فاطمة الطويل	القدس	باب السلسلة	1967/6/7
فتحية محمد	القدس	باب السلسلة	1967/6/6
فضية زياد	يالو	يالو	1967/6/11
فطنة شيخة	يالو	يالو	1967/6/11
كوكب دكيد	الخليل	وادي الجوز	1967/6/6

كوكب علي عبد	القدس	عقبة الصوانة	1967/6/6
كترينا القبطية	القدس	وادي الجوز	1967/6/6
مسرة مسودة	الخليل	جبل الطور	1967/6/7
مسرة الأنصاري	القدس	زاوية الهنود	1967/6/6
ناديا دكيدك	الخليل	باب حطة	1967/6/7
نعمة محمد منصور	القدس	جبل المكبر	1967/6/6
نعمة حسين حماد	عمواس	عمواس	1967/6/27
نعيمة احمد حماد	يالو	يالو	1967/6/11
هادية شحادة	عمواس	عمواس	1967/6/27
هيجر خليل	عمواس	عمواس	1967/6/27
هاجر أبو لافي	القدس	جبل المكبر	1967/6/7
هيام دكيدك	الخليل	باب حطة	1967/6/6
هيام مكية	القدس	عقبة الصوانة	1967/6/6
سحر المصري	القدس	القدس	/12/19
مريم حسين زهران	قبية	القدس	1980/10/9

زينب المصري[1]	–	القدس	1990/7/6
غادة فرحان	–	بيت صفافا	1989/7/18
فاطمة اسحق سليمان	–	بيت صفافا	1988
نائلة حمدان قراعين	سلوان	القدس	1999/2/12
مريم مخطوب[2]	قبية / القدس	السجد الاقصى	1998/10/8
نجلاء سعد الدين صيام	وادي الجوز	السجد الاقصى	1998/10/8



(1) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 / شهداء القدس / ص 134.

(2) هؤلاء الشهيدات سقطن خلال مذبحة المسجد الاقصى/ شهداء القدس / ص 139.

جدول رقم (22)

قائمة بأسماء الشهيدات الفلسطينيات في ظل انتفاضة الأقصى

اسم الشهيد	العمر	سبب الاستشهاد	مكان الإقامة	تاريخ الاستشهاد
سارة عبد العظيم عبد الحق	1.5	رأس ورقبة	سلفيت	2000/10/02
خضرة أحمد حسين أبو سلامة	57	استنشاق غاز	جنين-فقوعة	2000/10/03
آلاء أسامة عبد العزيز	10	استشهاد حواجز	طولكرم-الساوية	2000/10/15
هند نضال جميل أبو قويدر	24	استنشاق غاز	الخليل	2000/11/04
رحمة رشيد شاهين	52	جميع أنحاء الجسم	القدس	2000/11/09
عزيزة محمود دنون	52	رأس ورقبة	القدس	2000/11/09
مرام عماد حسونة	3	استنشاق غاز	رام الله	2000/12/02
حكمت عبد المهدي الحنني	20	صدر وبطن	بيت فوريك	2000/12/10
تحرير سليمان رزق	20	رأس ورقبة	القدس	2000/12/31
اريج صابر الجبالي	19	جميع أنحاء الجسم	الخليل	2001/01/05
فاطمة جلال ابو حشيش	20	صدر وبطن	نابلس	2001/01/07

23/ 01/ 2001	رام الله- الجانية	استشهاد حواجز	29	عائشة عبد الكريم نصار
05/ 02/ 2001	قلقيلية- كفر قدوم	استشهاد حواجز	55	خضرة رجب مصطفى
26/ 02/ 2001	نابلس- بيت فوريك	استشهاد حواجز	50	ندى اسعد حسني *
03/ 03/ 2001	رام الله - البيرة	صدر وبطن	43	عائدة محمود فتيحة
13/ 03/ 2001	جنين-عقربا	استشهاد حواجز	48	أميرة نصر أبو يوسف
28/ 03/ 2001	جنين-جبع	استنشاق غاز	77	خيرية صالح محمد زيدان
28/ 03/ 2001	رام الله - بيتونيا	رأس ورقبة	40	سعاد الشيخ خليل
30/ 04/ 2001	رام الله	جميع أنحاء الجسم	3	ملاك جمال بركات
09/ 06/ 2001	- الشخ عجلين	جميع أنحاء الجسم	35	سلمية الملالحة
09/ 06/ 2001	الشيخ عجلين	جميع أنحاء الجسم	17	حكمت عطا الله الملالحة
09/ 06/ 2001	الشيخ عجلين	جميع أنحاء الجسم	65	نصرة سالم الملالحة
19/ 06/ 2001	قلقيلية	اعتداء من مستوطنين	70	فاطمة عليان أبو خردة
30/ 06/ 2001	شمال غزة - جباليا	استشهاد حواجز	64	فاطمة حسن العبد الشرافي

مريم إبراهيم التميمي	55	استشهاد حواجز	رام الله	2001/07/02
إسراء بركات سليمان أحمد	7	استشهاد حواجز	نابلس – الساوية	2001/07/12
أزهار سعيد أبو شلوف	2	استشهاد حواجز	مواصي رفح	2001/08/11
صابرينا عبد الكريم أبو سنينة	9	جميع أنحاء الجسم	الخليل	2001/08/13
إيناس سمير أبو زيد	7	جميع أنحاء الجسم	رفح	2001/08/19
نهاد عبد الجبار جابر	50	استشهاد حواجز	الخليل	2001/08/23
خيرية عبد الحليم وزوز	70	اعتداء من مستوطنين	الخليل	2001/08/23
شمس إبراهيم عطا بشارات	1	استشهاد حواجز	القدس	2001/08/25
عبير توفيق عبد الله حمدان	23	جميع أنحاء الجسم	نابلس	2001/09/02
بلقيس أحمد توفيق عارضة	14	جميع أنحاء الجسم	جنين– عرابة	2001/09/12
رجاء صالح فريحات	24	جميع أنحاء الجسم	جنين– مخيم جنين	2001/09/13
سعدية البكري	65	استشهاد حواجز	رام الله– البيرة	2001/09/16
ريهام نبيل يونس ورد	12	صدر وبطن	جنين	2001/10/18
مريم سليمان صبيح	36	صدر وبطن	بيت لحم	2001/10/19

2001/10/20	بيت لحم	استشهاد حواجز	34	رحاب نوفل
2001/10/20	بيت لحم	جميع أنحاء الجسم	36	عايشة محمود أبو عودة
2001/10/20	بيت لحم	رأس ورقبة	23	رانيا ماريو خاروفة
2001/10/21	جنين	رأس ورقبة	20	غادة محمود عمر عبسة
2001/11/08	طولكرم	جميع أنحاء الجسم	25	مؤيد محمود صلاح الدين*
2001/11/25	بيت لحم- الهيشة	صدر وبطن	13	كفاح خالد عبيد عبد الله
2001/12/12	غزة	جميع أنحاء الجسم	44	حياة اسعد الهيثم
2001/12/30	بيت لحم- الخضر	جميع أنحاء الجسم	25	نجود غنيم *
2002/01/30	رام الله	جميع أنحاء الجسم	30	وفاء على ادريس
2002/02/11	نابلس	استشهاد حواجز	24	إيمان عمر الدجاني
2002/02/12	رفح	استشهاد حواجز	45	نعمة الشيخ خليل
2002/02/18	خانيونس	جميع أنحاء الجسم	36	مريم عواد البجاصة
2002/02/18	خانيونس	جميع أنحاء الجسم	14	مني سامي البجاصة
2002/02/18	نابلس	جميع أنحاء الجسم	25	ليلى كامل محمد قطناوي
2002/02/23	طولكرم	جميع أنحاء الجسم	15	نورا جمال شلهوب
2002/03/01	نابلس	جميع أنحاء الجسم	21	دارين أبو عيشة

2002/03/01	جنين	جميع أنحاء الجسم	10	ماريا عز الدين حسن أبو سرية
2002/03/01	نابلس- عوريف	استشهاد حواجز	7	جميلة عبد الحافظ الصفدي
2002/03/01	قرية عوريف	استشهاد حواجز	5	هدى غسان الصفدي
2002/03/02	شمال غزة	جميع أنحاء الجسم	7	ايناس ابراهيم صلاح
2002/03/04	جنين	صدر وبطن	51	سميرة محمد علي زبيدة
2002/03/04	رام الله- الأمعري	جميع أنحاء الجسم	38	بشرى أبو كويك
2002/03/04	رام الله- الأمعري	جميع أنحاء الجسم	17	عزيزة حسين أبو كويك
2002/03/04	رام الله- الأمعري	جميع أنحاء الجسم	4	شيماء عز الدين المصري
2002/03/06	خانيونس	رأس ورقبة	33	مفيدة محمد أبو دقة
2002/03/08	نابلس	جميع أنحاء الجسم	36	هدى اسماعيل الخواجا
2002/03/09	قلقيلية	استشهاد حواجز	21	رنا زياد الجيوسي
2002/03/09	رام الله	جميع أنحاء الجسم	15	نداء سليمان العزة
2002/03/15	الوسطى - البريج	جميع أنحاء الجسم	43	زينة سلمان العواودة
2002/03/15	الوسطى- البريج	جميع أنحاء الجسم	18	تهانى عودة العواودة

2002/03/15	الوسطى – البريج	جميع أنحاء الجسم	12	أماني عودة العواودة
2002/03/16	أم الفحم	استشهاد حواجز	49	زبيدة فريد محاجنة
2002/03/17	رفح	رأس ورقبة	12	شيماء سعيد حمد
2002/03/22	رفح	رأس ورقبة	4	ريهام حسام أبو طه
2002/03/29	رام الله	جميع أنحاء الجسم	20	سريدا فرحان أبو غربية
2002/03/30	بيت لحم	جميع أنحاء الجسم	16	آيات الأخرس
2002/03/31	نابلس	رأس ورقبة	43	صباح عبد الرحمن خطاري
2002/04/02	بيت لحم	جميع أنحاء الجسم	60	رسمية حسين عابدة*
2002/04/02	رام الله	رأس ورقبة	56	وداد حامد نمر صفران
2002/04/03	بيت لحم	رأس ورقبة	60	سمية يعقوب عابدة
2002/04/03	نابلس	جميع أنحاء الجسم	53	صدقية أحمد علي عكاشة
2002/04/04	بيت لحم- نحالين	استشهاد حواجز	49	أحلام شكارنة
2002/04/05	نابلس	استشهاد حواجز	0.01	توأم –وجدان الياس القاضي
2002/04/05	نابلس	استشهاد حواجز	0.01	توأم– وجدان الياس القاضي
2002/04/05	رام الله	جميع أنحاء الجسم	10	إسراء غالب عثمان

2002/04/05	طوباس	صدر وبطن	11	دينا ابراهيم ظافر صوافطة
2002/04/05	جنين-مخيم جنين	جميع أنحاء الجسم	54	عفاف علي حسن دسوقي
2002/04/06	جنين- م. جنين	جميع أنحاء الجسم	42	إلهام علي دسوقي *
2002/04/06	رفح	رأس ورقبة	6	سمية سميح حسان
2002/04/06	رفح	جميع أنحاء الجسم	10	سلوى خالد دهليز *
2002/04/09	نابلس	رأس ورقبة	13	رابعة يوسف أبو زيد
2002/04/09	جنين	جميع أنحاء الجسم	54	الحاجة أم مروان وشاحي*
2002/04/10	نابلس	جميع أنحاء الجسم	24	زها فايز فريتخ
2002/04/10	نابلس	جميع أنحاء الجسم	49	رشا فايز فريتخ
2002/04/10	جنين- عرابة	جميع أنحاء الجسم	27	جميلة عبد الغفور حردان
2002/04/10	رام الله	رأس ورقبة	38	منال سامي إبراهيم
2002/04/10	جنين	جميع أنحاء الجسم	33	أمل حردان *
2002/04/11	الخليل	جميع أنحاء الجسم	32	بسمة موسى قيسية
2002/04/11	جنين	جميع أنحاء الجسم	30	أمل الحاج حسين مروان
2002/04/12	نابلس	جميع أنحاء الجسم	37	عبير عمر محمد الشعبي

نبيلة عبد الرؤوف الشعبي	45	جميع أنحاء الجسم	نابلس	2002/04/12
فاطمة عمر محمد الشعبي	55	جميع أنحاء الجسم	نابلس	2002/04/12
إيناس حسني صالح ملح	35	استشهاد حواجز	جنين	2002/04/12
ليلى عصيدة	1.5	استشهاد حواجز	نابلس- قرية تل	2002/04/14
مريم عبد الله وشاحي	54	جميع أنحاء الجسم	جنين-مخيم جنين	2002/04/15
رنا سعيد كراجة	36	جميع أنحاء الجسم	بيت لحم	2002/04/15
لينا عبد اللطيف *	50	جميع أنحاء الجسم	جنين	2002/04/16
فوزي إبراهيم مفلح هلال *	38	جميع أنحاء الجسم	نابلس- النصارية	2002/04/18
دنيا ناصر اشتيه *	0.5	استشهاد حواجز	عزموط- نابلس	2002/04/18
تبارك جبر*	8	جميع أنحاء الجسم	نابلس	2002/04/19
منار عبد القادر الشاعر	31	رأس ورقبة	رفح	2002/04/19
سعدة عبد اللطيف نجم	55	رأس ورقبة	جنين- مخيم جنين	2002/04/24

2002/04/24	نابلس- دير الحطب	استشهاد حواجز	2	تبارك جبر عودة
2002/04/26	جباليا	جميع أنحاء الجسم	17	ايمان محمد ابو خوصة ❋
2002/04/29	رفح	رأس ورقبة	2	هدى محمد مسعد أبو شلوف
2002/04/30	نابلس	رأس ورقبة	35	كاملة توفيق ابراهيم عيسى
2002/05/02	رفح	جميع أنحاء الجسم	48	صبحة أنور غانم
2002/05/05	جنين- قباطية	صدر وبطن	30	فاطمة إبراهيم أبو سمرة
2002/05/05	جنين -قباطية	رأس ورقبة	4	عبير محمد أبو سمرة
2002/05/16	طولكرم	جميع أنحاء الجسم	47	سمية زيدان
2002/05/16	رفح	جميع أنحاء الجسم	34	فايزة عبد الجواد أبو لبدة ❋
2002/05/22	قرية قبيا- رام الله	استشهاد حواجز	21	عايشة علي حسن
2002/05/23	بيت سوريك	استشهاد حواجز	40	وصفية قنديل
2002/05/23	رام الله	استشهاد حواجز	37	خاتمة عبد الرحمن

2002/05/25	جحر الديك- غزة	جميع أنحاء الجسم	45	كاملة صالحة أبو سعيد
2002/05/25	جحر الديك- غزة	جميع أنحاء الجسم	12	أنواء عليان أبو سعيد
2002/05/29	رفح	استشهاد حواجز	65	غالية أحمد شلح*
2002/05/29	رفح	استشهاد حواجز	40	نعيمة عفانة
2002/06/09	شمال غزة	جميع أنحاء الجسم	15	منى يوسف أبو علي
2002/06/19	جنين	استشهاد حواجز	70	بهيجة ذيب السعدي
2002/06/20	قلقيلية	صدر وبطن	26	سحر محمد الهندي
2002/06/21	جنين	جميع أنحاء الجسم	6	سجى قمحاوي
2002/07/02	قلقيلية	استشهاد حواجز	75	عيشة أحمد حنون
2002/07/06	خانيونس	رأس ورقبة	42	رندة خالد الهندي
2002/07/06	خانيونس	رأس ورقبة	3	نورة محمد الهندي
2002/07/23	غزة	جميع أنحاء الجسم	22	منى فهمي الحويطي
2002/07/23	غزة	جميع أنحاء الجسم	0.2	داليا رائد مطر
2002/07/23	غزة	جميع أنحاء الجسم	27	إيمان حسن مطر
2002/07/23	غزة	جميع أنحاء الجسم	11	آلاء محمد مطر
2002/07/23	غزة	جميع أنحاء الجسم	5	ديانا رامي مطر
2002/07/23	غزة	جميع أنحاء الجسم	14	إيمان صلاح شحادة

2002/07/23	غزة	جميع أنحاء الجسم	41	ليلى خميس مصطفى شحادة
2002/07/28	الخليل	رأس ورقبة	14	نسرين عوض جمجوم
2002/07/30	نابلس – بيت فوريك	استشهاد حواجز	0.9	مادلين مدين نصاصرة
2002/07/31	غزة	رأس ورقبة	3	نيفين جهاد حلمي
2002/08/01	خانيونس	جميع أنحاء الجسم	9	أسماء تحسين أحمد
2002/08/02	رفح	جميع أنحاء الجسم	85	فاطمة عبد الله أبو ظاهر
2002/08/03	قلقيلية	استشهاد حواجز	18	ليلى حسام البحيري
2002/08/16	غزة	جميع أنحاء الجسم	75	مريم إبراهيم مطر
2002/08/23	طولكرم	جميع أنحاء الجسم	50	أمينة سعيد إدريس
2002/08/29	غزة ـ الشيخ عجلين	جميع أنحاء الجسم	55	رويدة الهجين
2002/08/29	غزة ـ الشيخ عجلين	جميع أنحاء الجسم	25	نهاد عثمان الهجين
2002/08/31	جنين	جميع أنحاء الجسم	6	بهيرة برهان مفلح دراغمة
2002/09/20	غزة ـ حي التفاح	رأس ورقبة	25	سميرة محمد الدهدار
2002/09/23	الخليل	استشهاد حواجز	0.03	روان مراد عيسى حريزان

2002/09/26	الظاهرية ـ الخليل	استنشاق غاز	1	غرام إبراهيم مناع
2002/10/06	خانيونس	رأس ورقبة	50	رحيمة حسن سلامة
2002/10/08	رفح	جميع أنحاء الجسم	12	ميساء عماد زنون
2002/10/11	رفح- تل السلطان	رأس ورقبة / وهي ممرضة	43	فتحية عبد الله الصوفي
2002/10/11	نابلس	جميع أنحاء الجسم	50	شادن عبد القادر ابو حجلة
2002/10/13	جنين	جميع أنحاء الجسم	40	يسرى عبد الرحمن صوالحة
2002/10/17	نابلس	اعتداء من مستوطنين	60	صبحية حمد طاهر حنون
2002/10/17	رفح	جميع أنحاء الجسم	32	سميرة محمد ابو جزر
2002/10/17	رفح	جميع أنحاء الجسم	10	شيماء ابو شمالة
2002/10/17	رفح	جميع أنحاء الجسم	70	فاطمة أحمد ابو جزر
2002/11/16	نابلس	جميع أنحاء الجسم	21	سمر محمود شرعب
2002/11/16	الخليل	جميع أنحاء الجسم	21	ولاء هاشم داوود سرور
2002/12/03	رام الله-البيرة	صدر وبطن	95	فاطمة محمد عيسى سراحنة

2002/12/06	الوسطى- مخيم البريج	جميع أنحاء الجسم	32	أحلام رزق الواوي
2002/12/08	رفح-تل السلطان	رأس ورقبة	41	نهلة عبد القادر عقل
2002/12/08	رفح	رأس ورقبة	25	هنيدة محمد بركة
2002/12/09	نابلس- مخيم عسكر	صدر وبطن	25	ريحانة هشام فخري زيد الكيلاني
2002/12/19	رفح- الشابورة	صدر وبطن	11	ندى كمال محمد ماضي
2002/12/20	خان يونس	رأس ورقبة / ممرضة	42	صديقة عطية أبو سحلوت
2002/12/21	رفح- مصبح	صدر وبطن	11	حنين سعود حرب أبو سته
2002/12/28	خان يونس	رأس ورقبة	11	حنين عبد القادر أبو سليمان
2002/12/30	الخليل	استشهاد حواجز	50	سعاد موسى شلالقة
2003/01/24	غزة	استشهاد حواجز	57	فاطمة المشهراوي
2003/01/27	غزة - التوام	جميع أنحاء الجسم	13	صابرين محمد سلامة
2003/02/04	قلقيلية	جميع أنحاء الجسم	20	رضا أحمد حسين غانم

كاملة سليمان سعيد	65	جميع أنحاء الجسم	المغازي	2003/02/04
سعاد حامد " أم صبحي*	70	استشهاد حواجز	خانيونس	2003/02/08
ختمة محمد عليان	70	استشهاد حواجز	طولكرم	2003/02/08
براء فايز العفيفي	17	صدر وبطن	بيت حانون	2003/02/23
عزيزة ديب القصير	50	رأس ورقبة	رفح- حي السلام	2003/03/02
نهى صبري المقادمة	33	جميع أنحاء الجسم	الوسطى- البريج	2003/03/03
نجوان محمد الصالحي	17	استشهاد حواجز	نابلس- بيت الماء	2003/03/03
فتحية محمود حسين علاونة	52	رأس ورقبة	جنين-جبع	2003/03/06
ريتشيل كوري / أمريكية	23	جميع أنحاء الجسم	رفح -	2003/03/16
الهام زياد العصار	2.5	صدر وبطن	الوسطى- النصيرات	2003/03/17
كريستين جورج سعادة	10	رأس ورقبة	بيت لحم	2003/03/25
إكرام قديح	22	رأس ورقبة	خانيونس	2003/05/08
هبة عازم سعيد دراغمة	20	جميع أنحاء الجسم	طوباس	2003/05/19

2003/05/21	رام الله	جميع أنحاء الجسم	35	رسمية حمد الله شريف عرار
2003/06/10	غزة- أبراج الكرامة	جميع أنحاء الجسم	50	خضرة يوسف أبو حمادة
2003/06/10	شمال غزة - جباليا	جميع أنحاء الجسم	16	مريم رجب إبراهيم عبد ربه
2003/06/11	غزة- الزيتون	جميع أنحاء الجسم	20	سامية محمود محمد دلول
2003/06/11	غزة- الزيتون	جميع أنحاء الجسم	25	ماجدة محمود محمد دلول
2003/06/12	الوسطي- البريج	جميع أنحاء الجسم	2	أفنان ياسر طه
2003/06/15	غزة- الرمال	جميع أنحاء الجسم	8	أمل نمر سالم الجاروشة
2003/06/22	رفح - كسوفيم	صدر وبطن	27	سعاد عبد العزيز البهداري
2003/06/25	خانيونس - عبسان	جميع أنحاء الجسم	22	نيفين أحمد أبو رجيلة
2003/08/19	رام الله	استشهاد حواجز	74	خضرة يوسف حسين عرار
2003/08/21	غزة	جميع أنحاء الجسم	70	صابرة عطية حمدية
2003/08/26	رفح	استشهاد حواجز	58	مدللة محمد الجديلي عودة

2003/08/30	خانيونس	جميع أنحاء الجسم	9	أية محمود فياض
2003/09/02	الصفطاوي	رأس ورقبة	9	سناء جميل الداعور
2003/09/25	النصيرات	جميع أنحاء الجسم	3	لينا حسن عيسى
2003/10/04	جنين-مخيم جنين	جميع أنحاء الجسم	19	هنادي تيسير جرادات
2003/10/18	رفح	جميع أنحاء الجسم	30	وداد عبد العجرمي
2003/11/05	نابلس	رأس ورقبة	40	امتياز عباس صالح أبو رأس
2003/12/01	جباليا	استنشاق غاز	23	هند سليمان الشراتحة
2003/12/12	عصيرة الشمالية	جميع أنحاء الجسم	20	كاملة محمد أسعد الشولي
2004/01/14	غزة- الزيتون	جميع أنحاء الجسم	21	ريم صالح الرياشي
2004/01/21	رفح-البرازيل	رأس ورقبة	31	منى أحمد إسماعيل
2004/01/24	غزة	استشهاد حواجز	55	سعدة حسين الأعرج *
2004/02/11	نابلس	استشهاد حواجز	72	رتيبة لافي أبو عيشة
2004/02/13	رفح	استشهاد حواجز	62	سعاد محمد علي القريناوي
2004/03/01	بيت أمر	اعتداء من مستوطنين	65	ذيبه جميل أيمن عادي
2004/03/09	جنين	رأس ورقبة	22	دلال مجاهد أبو الحسن

2004/03/09	رفح	جميع أنحاء الجسم	27	اعتماد محمود كلاب
2004/03/20	خانيونس	رأس ورقبة	8	فاطمة محمد الجلاد
2004/03/21	خانيونس	رأس ورقبة	22	ثنائي عليان قديح
2004/03/21	خانيونس	جميع أنحاء الجسم	24	سناء عبد الهادي قديح
2004/04/10	خانيونس	رأس ورقبة	10	إيمان محمد طلبة
2004/04/22	بيت لاهيا	جميع أنحاء الجسم	4	أسماء علي أبو قلق
2004/04/22	-بيت لاهيا	جميع أنحاء الجسم	9	أمل أبو طبق
2004/04/30	جنين	جميع أنحاء الجسم	55	صبحية عبد الله أبو لبادة
2004/05/18	رفح-تل السلطان	رأس ورقبة	14	أسماء محمد علي المغير
2004/05/20	رفح	جميع أنحاء الجسم	30	تهاني بدوي
2004/05/22	رفح	جميع أنحاء الجسم	3	روان محمد أبو زيد

* ملاحظة : الأسماء مأخوذة من نشرة على الإنترنت لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني .

جدول رقم (23)

أسماء الاستشهاديات الفلسطينيات في انتفاضة الأقصى

الرقم	اسم الاستشهادية	بطاقة تعريف
1	وفاء إدريس	تاريخ الاستشهاد في 28/ 10/ 2002 ، وهي فلسطينية عمرها 26 سنة، ممرضة من مخيم الأمعري، هاجر أهلها من مدينة الرملة التي احتلها الصهاينة عام 48 ، واستقروا في مخيم الأمعري قائلة بالقرب من رام الله ، عاشت في بيت متواضع ، وهي الابنة الوحيدة لوالدتها ، قامت بتوديع أهلها وقالت لهم الوضع صعب وربما يستشهد الإنسان في أية لحظة ، وقد بحث أهلها عنها لما تأخرت في العودة للبيت عند صديقاتها ، فقلن أنها ودعتهن وطلبت منهم الدعاء لها قائلة لهن سأقوم بعمل يرفع رأسكن ، دون أن تفصح عن ذلك العمل ، وبقي الجميع مرتبكاً حتى وصلهم الخبر بأن وفاء قد فجرت نفسها في شارع يافا بالقدس المحتلة في 28 / 1 / 2002، اسفرت عمليتها عن قتل شحصين وجرح 90 صهيوني
	دارين أبو عيشة	تاريخ الاستشهاد في27 / 2/ 2002 ، عمرها 22 سنة، وهي ابنة قرية بيت وزن من مدينة نابلس ، كانت تدرس في قسم الدراسات الإسلامية في جامعة النجاح ومن النشيطات في العمل الإسلامي فيها ، فقد كانت من الكتلة الإسلامية ، وحين وصل خبر استشهادها إلى أمها قالت كان قلبي يحدثني أنها ستستشهد لأنها كانت دائماً تقول ادعي لي يا أمي أن أكون شهيدة حتى أنال الجنة ، وستكونين معي فيها بإذن الله ، وقد استشهدت في عملية تبنتها كتائب شهداء الأقصى ، وقد جرحت شخصين على نقطة تفتيش ماكاييم بمتفجرات على الخصر

	عندليب طقاطقة	وهي من بيت لحم، تاريخ استشـهدت في12/ 4/ 2002 ، عمرها 18 سـنة، بعد انتهاء معارك مخيم جنين كان لا بد من عمل يثبت للعالم فشل إرهاب شارون وعمليته السور الواقي ، كان المشهد يهز النفوس عندما ظهرت عندليب وهي تقرأ وصـيتها على الملأ حاملة كتاب الله تعإلى ، وهي تقول إن هذه الحياة فانية ولا طعم لها ولا قيمة ، وخير ما يبحث عنه الإنسـان هو الحياة الكريمة في الجنة وفي صـباح يوم العملية وقبل خروجها من المنزل قالت عندليب لأمها أن تحضر نفسها لأن خبراً سعيداً سيفاجئها في المساء ،وظنت الأم أن خاطباً سـيزورهم ، لكن في المسـاء وصـل خبر العملية التي نفذتها عندليب في سوق ما هاني في القدس ، بقنبلة في حقيبة سـوداء ، أدت إلى مقتل أربعة وجرح 60 صهيوني .
5	نورا شلهوب	تاريخ الاستشـهاد في 25/ 2/ 2002،عمرها 15 سـنة، نفذت نورا جمال شـلهوب هذه العملية الاسـتشـهادية عند حاجز عسـكري صـهيوني صـباح 25/ 2/ 2002 والمعروف بحاجز الطيبة الذي يفصل المناطق المحتلة عام 1967 عن المناطق المعروفة بأراضي 48 .
	إلهام الدسوقي	تاريخ الاستشـهاد في4 / 2002، فجرت نفسـها أثناء اقتحام قوات الإحتلال لمنزلها في مخيم جنين في شهر نيسان في غمرة أحداث صمود المخيم الأسطوري ، لتسجل إلهام بعملها البطولي أسطورتها الخاصة ، وقد أسـفرت العملية عن مقتل ضـابطين وجرح عشرـة آخرين من جيش الإحتلال الصهيوني .

تاريخ الاستشهاد في 20 / 5/ 2003، تبلغ من العمر 19 سنة، الشهيدة من سكان بلدة طوباس الواقعة في منطقة جنين، وهي من طوباس، طالبة في جامعة القدس المفتوحة منفذة عملية العفولة الاستشهادية التي وقعت في الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر يوم الاثنين 20/ 5 على المدخل الشرقي لمجمع «هعكيم» التجاري في منطقة العفولة شمال فلسطين المحتلة ، مما أسفر عن مقتل 3 جنود ، وإصابة نحو 50 آخرين بجراح .	هبة دراغمة	
تاريخ الاستشهاد في 4/ 10/ 2003، تبلغ من العمر 28 عاماً، وهي طالبة في كلية الحقوق، الشهيدة من مدينة جنين شمال الضفة الغربية ، أنهت دراستها الجامعية في المحاماة وحصلت على البكالوريوس في القانون من جامعة جرش الأردنية في عام 1991 ، في حوالي الساعة 5،7 صباحاً خرجت هنادي من منزلها دون أن تودع أحداً أو أن يظهر عليها أي تغيير يوحي أنها عازمة على تنفيذ أمر ما ، ومرت الساعات طويلة قبل أن تعلن الإذاعة الصهيونيةأن فلسطينية فجرت نفسها في مطعم صهيوني على شاطئ حيفا فقتلت 22 صهيوني وجرحت العشرات مساء السبت 4 / 10 وليتبين أن هنادي هي منفذة الهجوم الذي تبنته حركة الجهاد الإسلامي ، ولتكون بذلك الاستشهادية السادسة ، وأول استشهاديات العام الرابع للانتفاضة ، وكانت في عمليتها تنتقم لمقتل شقيقها وابن عمها في حزيران 2003 على يد القوات الصهاينة .	هنادي جرادات	

	ريم الرياشي	تاريخ الاستشهاد في14/ 1/ 2004، وهي تبلغ 22 عاماً، الاستشهادية من حي الزيتون بمدينة غزة ، وهي أم لطفلين ، فجرت نفسها عند ما يسمى معبر إيريز الفاصل بين قطاع غزة وأراضينا المحتلة عام 48 ، ففي تمام الساعة 9،37 من صباح الأربعاء 14/ 1 تقدمت أولى استشهاديات كتائب الشهيد عز الدين القسام بهذه العملية البطولية .
0	**سناء قديح**	تاريخ الاستشهاد في 21 / 3/ 2004، تباغ من العمر 23 عاماً، لما اجتاحت قوات الإحتلال الصهيوني فجر يوم الأحد 21 / 3 بلدة عبسان شرقي محافظة خان يونس ، حاصرت منزل القائد باسم قديح وطلبت منه الاستسلام لكنه أبى ذلك هو وزوجته وأصرا على الاشتباك حتى الاستشهاد ، وتمكن الشهيدان من تفجير عبوة جانبية في دبابة صهيونية ، وأربع عبوات انشطارية ضد الجنود الصهاينة ، وبعدها قاما بتفجير نفسيهما بحزام ناسف بين صفوف الصهاينة الذين اقتحموا بيتهما ، فأوقعوا فيهم الجرحى والقتلى .
11	**زينب أبو سالم**	تاريخ الاستشهاد في 22/ 9/ 2004، عمرها 18 سنة، الاستشهادية من سكان مخيم عسكر القديم شرق مدينة نابلس ، فجرت حزاما ناسفا كانت تتحزم به بالقرب من محطة انتظار للجنود الصهاينة المسافرين مجاناً في سيارات خصوصية إلى منطقة البحر الميت ومستوطنة " معليه أدوميم " كبرى المستوطنات الصهيونية في القدس المحتلة ، وقد نفذت عمليتها رغم أنها خضعت للتفتيش من قبل رجال الأمن الصهاينة حسب ما أوردته المصادر الصهيونية ، أسفرت العملية عن مصرع جندي ومستوطن ، وأُصيب 16 آخرين ، وقد تبنت كتائب شهداء الأقصى هذه العملية .

12	أحلام التميمي	تاريخ الاستشهاد في 9 / 8 / 2001، عمرها عشرون عاماً، وهي من رام الله، وهي طالبة صحافية ، نفذت العملية في مطعم سبارو في مدينة القدس ، فأسفرت عن قتل 12 صهيوني وجرح 107 آخرين .
13	دعد الجيوسي	استشهدت في 1/ 5 / 2002، وعمرها 21 سنة، وهي من طولكرم ، نفذت عمليتها في سوق نتانيا ، فقتلت ثلاث وجرحت 59 صهيوني
14	أرين أحمد	استشهدت في 22/ 5/ 2002، وعمرها 20 عاماً، نفذت عمليتها بمتفجرة زنتها 35 كيلوغرام ، فجرتها في سوق ريشون يزبون ، فقتلت 2 وجرحت 36 آخرين .
15	منى أوانا	تاريخ الاستشهاد في 1/ 1/ 2001، وعمرها 26 عاماً، وهي من بير نابالا قرب رام الله ، وتدرس في قسم الصحافة
16	نورا غنيم	تاريخ الاستشهاد في 2/ 2/ 2002، وهي من طولكرم ، قامت بطعن جندي
17	إيمان عشي	استشهدت في 3/ 8/ 2002 وعمرها 27 سنة، وهي من نابلس فجرت حافلة في تل أبيب المركزية
18	عبير جمدان	استشهدت في 3/ 8/ 2001، تباغ من العمر 26، وهي من نابلس ، نفذت عمليتها على طريق طولكرم نابلس
19	تهاني الطيطي	استشهدت عام 2001، وهي من بيت لحم
20	تاويا هامور	وهي من جابا ، اعتقلت وهي في طريقها لعمل هجوم وعلى خصرها متفجرات
21	شفا القدسي	استهدت عن عمر 26 سنة بتاريخ 1/ 4/ 2002، وهي من طولكرم
22	إيمان أبو كوسا	استهدت في 25 / 4/ 2002، عن عمر 21 سنة، وهي من سكان جباليا
23	ليلى باهري	استشهدت في 1/ 7/ 2002، وكانت تبلغ 26 سنة من العمر

ملحق رقم (24)

أساليب التعذيب التي يمارسها الإحتلال الصهيوني ضد الأسرى الفلسطينيين

لا تزال سلطات الإحتلال الصهيوني تمارس ومنذ بدء احتلالها لفلسطين أساليب التعذيب المحرمة دولياً ضد الأسرى الفلسطينيين، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي تجيز التعذيب وتضفي عليه صفة الشرعية، حيث نادراً ما تعتقل هذه السلطات شخصاً فلسطينياً، ولا يتعرض لواحد أو أكثر من أشكال التعذيب والجسدي والنفسي، وقد أكدت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الأسرى الفلسطينيين هذخه الحقيقة عندما ذكرت بأن 98 ٪ من الأسرى الذين اعتقلوا تعرضوا لأحد أشكال التعذيب المختلفة، خاصة أن القانون الإسرائيلي يجيز استمرار عملية الاستجواب لمدة 180 يوماً ، ويمكن تقسيم هذه الأساليب وفقاً للمرحلة التي يكون فيها لأسرى إلى ما يلي :

1– أساليب التعذيب عند الاعتقال:

عند الاعتقال يتم تكبيل المعتقل بقيود بلاستيكية قوية ، ووضع رباط على عينيه ، وجره من مكان الاعتقال حتى و ضعه في السيارة ، مع ا ستمرار الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق والدوس عليه بالأقدام والشتم .

ب - أساليب التعذيب عند التحقيق :

1 - عدم الاتصال بالعائلة.

2 – عدم الاتصال بالمحامي.

3 – عدم الحصول على طعام لائق.

4 – عدم إبلاغ أهله بانتقاله أو مكان احتجازه.

5 – انتهاك الحق الإنساني بالنظافة وتغيير ملابسه الداخلية.

6 - الضرب المبرح والمستمر حتى دخول السجن.

7 – الحرق بأعقاب السجائر.

8 – الهز العنيف .

9 – التهديد بإبعاد العائلة ونسف المنازل.

10 – تقييد الأيدي والأرجل وعصب الأعين.

11 – الصعقات الكهربائية.

جـ - أساليب التعذيب أثناء فترة الاعتقال :

1 – الشبح حيث يتم ربط الأيدي والأرجل ، والوقوف على أطراف قدميه لمدة معينة .

2 – الحرمان من النوم.

3 – المنع من زيارة المحامي .

4 – الحرمان من زيارة الأهل.

5 – العزل والحبس الانفرادي .

6 – الضغط النفسي.

7 – التهديد بإيذاء الجسدي أو التهديد بسلامة العائلة أو التحرش الجنسي.

8 – السب والشتم بأقذع الألفاظ والشتائم والهز.

9 – سكب الماء البارد أو الساخن والكي بالسجائر.

10 – الإذلال والإهانة حيث يجبر المعتقل على سب الذات الإلهية أو أقاربه.

11 – الضرب بالأيدي والأرجل وأعقاب البنادق.

12 – الزج في غرف العار أي العملاء من أجل انتزاع اعترافات بطريقة مخادعة.

13 – الحرمان من الطعام والنظافة وتغيير الملابس والنوم ودخول الحمام إلا بعد ساعات.

14 – البقاء في الزنازين المعتمة طوال اليوم ، والعمل على إرهاقه نفسيا وجسديا.

15 – العزل في زنازين انفرادية .

16 – استخدام الكلاب لترويع الأسرى وإجبارهم على الاعتراف.

17 – التهديد بإبعاد عائلة المعتقل وهدم منزله .

18 – فرض غرامات مالية على الأسرى مما يشكل ضغطاً اقتصادياً على المعتقل وعائلته.

19 – إسماع المعتقلين أصواتاً مزعجة .

20 – اعتقال أحد أفراد العائلة وخاصة النساء التهديد بهم في الاغتصاب أمام أهليهم.

21 – الخنق بالكيس.

22 – التعريض للبرد الشديد والحر الشديد.

23 - الزنازين مليئة بالرطوبة لا يدخلها هواء أو شمس، مما يؤدي لتكاثر الحشرات والقوارض، وانتشار مختلف الأمراض.

24 – عدم السماح للأهل بإدخال حاجيات ضرورية للأسرى بهدف إجبارهم على شراء حاجاتهم من كنتين السجن بأسعار غالية جداً.

25 - إغلاق شبابيك السجن بالصاج مما يؤثر على وضعهم النفسي والصحي.

د – أساليب إعدام الأسرى التي تتبعها سلطات الإحتلال

1 – إطلاق النار على المعتقل بشكل مباشر عند إلقاء القبض عليه.

2 – التنكيل بالمعتقل وضربه ضربا شديدا بعد اعتقاله مباشرة مما يؤدي إلى استشهاده.

3 – عدم السماح بتقديم إسعافات طبية للأسير الجريح وتركه ينزف حتى الموت.

4 – اختطاف الجرحى من سيارات الإسعاف والمستشفيات وتعذيبهم وتركهم ينزفون.

5 – إطلاق النار على المطلوب للاعتقال وقتله في حين يمكن إلقاء القبض عليه واعتقاله حياً .

*** وبالإضافة إلى كل ما سبق من أنواع التعذيب، فإن هناك بعضاً من أنواع التعذيب التي تمارس ضد الأسيرات حصراً ومنها :**

1 – التفتيش العاري .

2 – اقتحام غرف الأسيرات في ساعات متأخرة من الليل.

3 – تولي سجانين من الذكور التحقيق معهن، مع ما يشكله هذا الأمر من انتهاك لحقهنب أن تتولى أمورهن نساء وليس ذكور.

4 – تعمد المحققين الجلوس ملاصقين للأسيرات مع تهديدهن بالاغتصاب.

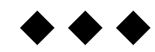
5 – تهديد الأسيرات باعتقال أحد أفراد أسرتهن لا سيما من الأطفال والشيوخ لاجبارهن على الاعتراف.

6 – عدم وجود طبيبة نسائية في عيادة السجن لتراعي شؤون الأسيرات المريضات .

7 – عدم توفير المستلزمات الصحية وغيرها من المستلزمات الخاصة بالنساء.

8 – عدم توفير الرعاية الصحية الخاصة للأسيرات الحوامل.

9 – اعتقال أبناء الأسيرات الذين تمّ وضعهم داخل السجن معهن، دون أي رعاية أو تأمين للحليب أو الفوط أو الألعاب.



المراجع

1 – د طلال ناجي ،في الخيمة الأخرى – صفحات من الذاكرة، دار الرواد،بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004 .

2 – د احمد طربين، قضــية فلسـطين – 1897–1948، الجزء الأول،الطبعة الأولى، 1968.

3 – دليل حق العودة، اصدار مؤتمر حق العودة، أيار، 2004.

4 – مجلة الأونروا – خدمة وهدف، فصـلية وكالة الغوث الدولية، العدد الثاني، آب، 2000.

5 – اللاجئون الفلسـطينيون ووكالة الغوث، حزب الشـعب الديمقراطي،دائرة الدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، عمان، 1996 .

6 – بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1927 – 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، 1981.

7– فتحي كليـب، دائرة الحرمـان– نظرة على تقـديمات الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، شركة دار التقدم للصحافة، الطبعة الأولى،آب، 1997.

8 – خالد عوض، كي لاننســى –25 عاما على يوم الأرض، مكتب النورس للإنماء التربوي،الطبعة الأولى، الناصرة، آذار، 2001.

9 – عبدالله كنعان وآخرون، شــهداء القدس- 1918 - 1999، اللجنة الملكية لشؤون القدس، الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000.

10 – الموســوعة الفلســطينية، هيئة الموســوعة الفلســطينية ،4 مجلدات، دمشــق، 1984.

11 – الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دولة الإحتلال الصهيوني – سياستها التوسعية والعنصرية في الأراضي العربية المحتلة، 1978.

12 – تقرير الأونروا - أكثر من نصــف قرن في خدمة اللاجئين الفلســطينيين، تاريخ 25/ 4/ 2001 .

13- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ،المفاوضات الثنائية والمتعددة إلى أين - التقرير السياسي، نيسان، 1992.

14 – عروب أنور العابد، ندوة اللجوء ومســتقبل الأمن الشــامل في الشــرق الأوســط ، دور التعليم في تحقيق مفهوم الأمن الشــامل ، ،اربد ، 26-27 تموز، 1998.

15- د طلال ناجي ، محاضرات في القضــية الفلســطينية، دار الرؤى، الطبعة الأولى، بيروت ، لبنان، 2002.

16 – شيء من فلسطين – شهداء الانتفاضة ، إعداد مؤسسة الشؤون الاجتماعية لرعاية أسر الشهداء والأسرى، عمان، 1989.

17 – عبلة أبو علبة ،المرأة العربية العاملة –المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي،المنظمة العربية للتنمية الادارية / مصر / 2004.

18 – مجموعة من الكتاب، مراجعة نقدية لمسيرة منظمة التحرير الفلسطينية 1964 – 1994، مائدة مستديرة، دمشق.

19– موقع الأونروا على الإنترنت .

20- كمال الخالدي، الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينين، الطبعة الأولى، دمشق، 1984.

21- تمارا غوجانسكي، ترجمة حنا إبراهيم، تطور الرأسمالية في فلسطين، دائرة الثقافة ،منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1987.

22- باسم سرحان، تحولات الأسرة الفلسطينية في الشتات- دراسة سوسيولوجية مقارنة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، إيلول، 2005.

23- تحرير د محسن صالح، إعداد حسن ابحيص وآخرون، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008 .

24- ايلين كتاب، الحركة النسائية في فلسطين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2006.

25 - د نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008 .

27 – المقدم لبيب عبد السلام قدسية، موسوعة المخيمات الفلسطينية،الجزء 1و2، الضفة الغربية وقطاع غزة، الطبعة الأولى، عمان، 1990.

28 – د محسن صالح وآخرون، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان،مركز الزيتونة للدراسات والاستسارات، الطبعة الأولى،بيروت، لبنان، 2008 .

الفهرس